



الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج الماجستير في دراسات الشرق الأوسط

الاقتصاد السياسي للبتروول وتداعياته على العلاقات السعودية -
الصينية

ضحى عدنان عقاب عمور
202112720

أسماء لجنة الإشراف:

أ.د. أيمن يوسف

د. جمال بداد

د. منتصر جرار

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص
دراسات الشرق الأوسط.

فلسطين، 02 / 2026

© الجامعة العربية الأمريكية، جميع حقوق الطبع محفوظة



الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج الماجستير في دراسات الشرق الأوسط

صفحة إجازة الرسالة

الاقتصاد السياسي للبترول وتداعياته على العلاقات السعودية - الصينية

ضحى عدنان عقاب عمور

202112720

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 14.2.2026 من لجنة المناقشة التالية أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع
.....
.....
.....

الاسم	
1. أ.د. أيمن يوسف	المشرف الرئيس
2. د. جمال بداد	الممتحن الداخلي
3. د. منتصر جرار	الممتحن الخارجي

فلسطين، 02 / 2026

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة الموسومة:

الاقتصاد السياسي للبترول وتداعياته على العلاقات السعودية - الصينية

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة علمية أو بحث لدى
مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: ضحى عدنان عقاب عمور

الرقم الجامعي: 202112720

التوقيع: ضحى عمور

تاريخ تسليم النسخة النهائية من الرسالة: 13.4.2026

الإهداء

إلى من تزّين اسمي باسمه، وأضاء طريقي بالحب والعطاء والدعاء، معلمي الأول، أبي الغالي.

إلى من حملتني في قلبها قبل يديها، ووهبتني الحياة والأمل، جنّتي وصديقتي، أمي الغالية.
إلى شريكي في تفاصيل رحلتي، من احتضن حلمي كحلمه، قوّتي واتكائي، زوجي الحبيب "قاسم".

إلى الحاضرين دومًا في قلبي، سندي وإن طالّت المسافات، أخوتي الغاليين "جاد، علا، محمد".

إلى أنيسات الروح، وراحة القلب، ورفيقات الحياة، أخواتي الغاليات "لمى، هيا، سجي".
إلى عائلتي الثانية، من منحوني المحبة الصادقة والكلمة الطيبة، أهل زوجي الغاليين.
إلى أبناء قلبي، مهجة الروح وقرّة العينين، أحفادنا "عادل، ليا، علام، محمد، كرم، عدنان، تميم، علام، ليث".

إلى صديقات العمر، شريكات المقاعد والضحكات، صديقاتي "رفاء، مرام، ليلي".
إلى نفسي التي صبرت وثابرت واجتهدت ونالت، ورغم طول الطريق قالت أنا لها.

ضحى عدنان عقاب عمور

الشكر والتقدير

إلى مشرف الرسالة أ.د. أيمن يوسف على دعمه المتواصل وتوجيهه المستمر وحرصه على

تقديم الأفضل.

إلى أعضاء لجنة المناقشة د. جمال بداد و د. منتصر جرار على وقتهم الثمين ومساهماتهم

القيمة.

إلى الدكتور عبد الرحمن نزال، الذي طالما كان لي خير سند وخير مثال للعطاء وقدوة في

النجاح.

إلى جامعتي العريقة التي لها أنتمي وإلى كل من ساندني في إنجاز هذه الرسالة وتمنى لي

النجاح يوماً.

الاقتصاد السياسي للبترول وتداعياته على العلاقات السعودية - الصينية

اعداد الطالبة: ضحى عدنان عمور

أسماء لجنة الإشراف: أ.د. أيمن يوسف، د. جمال بداد، د. منتصر جرار

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التبادل التجاري والاستثمار على العلاقات الاقتصادية السعودية -الصينية، وفهم دور التعاون في مجال الطاقة في تطوير هذه العلاقة، وتقييم تأثيرها الجيوسياسي، واستكشاف التداعيات البيئية والتوجه نحو الطاقة المستدامة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات، التحليل النظري، والتحليل النوعي. يبدأ التحليل بجمع البيانات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة، مثل الإنتاج والتصدير والاستهلاك للبترول بين السعودية والصين. ثم يتم استعراض الأبحاث والنظريات السابقة لفهم كيفية تأثير البترول على العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للبلدين.

توصلت الدراسة إلى تطور العلاقات الدبلوماسية والسياسية من مرحلة التأسيس (1955-1990) إلى شراكة استراتيجية، تطور التعاون الاقتصادي والتجاري، فصادرات النفط السعودي إلى الصين حيث بلغت حوالي 45 مليون دولار عام 2025م، والتعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية وتعزيز التبادل الثقافي والتعاون العسكري والأمني.

أوصت الدراسة بتعزيز الشراكة الاستراتيجية وتمييزها إلى "شراكة شاملة"، تنويع التعاون الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات المشتركة في الصناعات التحويلية والاقتصاد الرقمي، والتعاون التكنولوجي عن طريق إنشاء مراكز بحثية مشتركة وتوظيف التقنيات الصينية في السعودية ضمن رؤية 2030، وتعزيز الأمن الإقليمي مثل تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني، وتعميق العلاقات الثقافية بزيادة عدد المنح الدراسية المتبادلة، وإدارة التحديات الجيوسياسية بتفعيل دور الرياض وبكين في حل النزاعات الإقليمية عبر آليات دبلوماسية مشتركة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السعودية - الصينية.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإقرار
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	الملخص
ح	قائمة الجداول
الفصل الأول مقدمة الدراسة والإطار النظري	
1	1.1 مقدمة الدراسة
3	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أهداف الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
5	5.1 الإطار النظري للدراسة
6	6.1 منهجية الدراسة
6	7.1 حدود الدراسة
7	8.1 الدراسات السابقة
12	9.1 مخطط الدراسة
الفصل الثاني الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية للبترول ومحددات السياسة الخارجية السعودية والصينية	
15	1.2 مفهوم الاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي للبترول
16	1.1.2 مفهوم الاقتصاد السياسي للبترول
18	2.1.2 مفهوم الاقتصاد والسياسة
19	2.2 البترول في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في النظم الاقتصادية المختلفة
20	1.1.2 جوانب العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في صناعة البترول
24	3.2 السياسة الخارجية الصينية
24	1.3.2 طبيعة السياسة الخارجية الصينية
29	2.3.2 أهداف السياسة الخارجية الصينية:
30	3.3.2 المحددات الداخلية والخارجية لصياغة السياسة الخارجية الصينية
39	4.2 السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

39	1.4.2 طبيعة السياسة الخارجية السعودية
42	2.4.2 صنع السياسة الخارجية السعودية
43	3.4.2 محددات السياسة الخارجية السعودية
	الفصل الثالث تاريخ العلاقات السعودية الصينية
52	1.3 العلاقات السياسية والدبلوماسية
56	2.3 تطور العلاقات الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين
56	1.2.3 تأثير القيادة الجديدة على تطور مسار العلاقات
58	2.2.3 الاتفاقيات السياسية والشراكات الاستراتيجية
60	3.2.3 العلاقات الاقتصادية والتجارية
69	4.2.3 التحديات والقضايا التي توتر العلاقات بين البلدين
	الفصل الرابع العلاقات السعودية الصينية في ظل اقتصاد البترول
74	1.4 العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والصين
80	2.4 التأثيرات الجيوسياسية للعلاقات النفطية بين السعودية والصين
84	3.4 الآفاق المستقبلية للعلاقات السعودية الصينية في ظل اقتصاد البترول
87	4.4 تحولات السوق العالمية وبدائل النفط وتأثيرها على العلاقات الثنائية
	الفصل الخامس موامة الرؤى بين "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" و"مبادرة الحزام والطريق الصينية"
93	1.5 الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030 وتقاطعها مع مبادرة الحزام والطريق
94	1.1.5 الأهداف الرئيسية لرؤية السعودية 2030
96	2.1.5 دور البترول في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية لرؤية 2030
98	3.1.5 تقاطع أهداف مبادرة الحزام والطريق مع الرؤية السعودية 2030
101	2.5 دور الطاقة في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثمار بين السعودية والصين
101	1.2.5 الطاقة والتعاون الاقتصادي
103	2.2.5 الطاقة وتعزيز الاستثمارات السعودية الصينية في البنية التحتية
106	3.2.5 الطاقة وتعزيز التجارة الثنائية
109	3.5 التحديات والفرص في الموامة بين رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق.
110	1.3.5 التحديات الاقتصادية والسياسية
112	2.3.5 الفرص المتاحة لتعزيز التعاون والآفاق المستقبلية
114	3.3.5 تأثير التقارب السعودي الصيني على العلاقة السعودية مع الغرب
118	نتائج الدراسة

119	توصيات الدراسة
120	المراجع
131	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
80	جدول تلخيصي للاستثمارات الصينية في القطاع النفطي السعودي	1.4
89	جدول مقارنة بين السعودية والصين في مجال الطاقة	2.4

الفصل الأول: مقدمة الدراسة والإطار النظري

1.1 مقدمة:

يدرس الاقتصاد السياسي التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والسياسية في الدولة والمجتمع. يهدف إلى فهم كيفية تأثير القرارات والسياسات الاقتصادية على التوزيع الاجتماعي والسياسي، وتأثير القوى السياسية على السوق والاقتصاد.

أما الاقتصاد السياسي للبترول فيحلل كيفية تأثير النفط على العلاقات الدولية والسياسات الداخلية للدول المنتجة والمستهلكة. تُعتبر الدول الغنية بالبترول مثل المملكة العربية السعودية، وروسيا، والولايات المتحدة، من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمي، حيث تساهم في تحديد أسعاره وسياسات إنتاجه وتصديره.

ويعود تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية إلى فترات قديمة تميزت بالتبادلات الثقافية والتجارية عبر طرق الحرير والممرات التجارية القديمة. منذ القرون الوسطى، شهدت هذه العلاقات تبادلات متنوعة بين المنطقتين، حيث كانت السلع الثمينة مثل الحرير والتوابل تسافر عبر الصحاري والبحار لتصل إلى الأسواق العربية والصينية فمع تأسيس المملكة العربية السعودية في العشرينات من القرن الماضي¹.

بدأت العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً ملحوظاً، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. في عام 1990، أقامت السعودية علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين، ثم شهدت العلاقات توسعاً في مجالات الطاقة والبنية التحتية، حيث دخلت الشركات الصينية سوق الطاقة السعودية بشكل كبير، مما أسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.

¹. رأفت شفيق (2015)، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ع32.

يعتبر البترول من أهم الموارد الطبيعية في العالم؛ نظراً لدوره الحيوي في توفير الطاقة وتشكيل اقتصاديات الدول. يمتد تأثيره ليشمل السياسات الدولية والاقتصادات الوطنية، مما يجعله محورياً للعديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية والسياسية².

تعد العلاقات السعودية الصينية في مجال الاقتصاد السياسي للبترول من العلاقات الاستراتيجية الهامة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، في حين تعد الصين أكبر مستورد له³. هذه العلاقة النفطية تمثل جزءاً كبيراً من التفاعل الاقتصادي، فالتجارة والاستثمار بين البلدين يشهدان نمواً مستمراً.

بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين حوالي 105 مليار دولار عام 2025م، بلغت الصادرات السعودية إلى الصين حوالي 50-55 مليار دولار أما الواردات من الصين إلى السعودية فبلغت 50-60 مليار دولار. وهذا الحجم من التبادل يعزز الروابط الاقتصادية ويدعم التعاون في مجال الطاقة الذي يعد محورياً أساسياً في العلاقات بين السعودية والصين.

وتتطلب تداعيات هذه العلاقات على البيئة اهتماماً خاصاً؛ فإن الاعتماد الكبير على النفط يؤثر بشكل مباشر على البيئة. ومن هنا، تعمل السعودية والصين على استكشاف مصادر طاقة بديلة وتقنيات نظيفة لتقليل البصمة الكربونية. والتوجه نحو الطاقة المستدامة لمكافحة التغير المناخي فالتعاون في مجال التكنولوجيا والابتكار يشكل جانباً مهماً من هذه العلاقة. مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز من قدرة البلدين على مواجهة التحديات المستقبلية.

². عبد العزيز العبد. (2015). "الاقتصاد السياسي للنفط في الدول العربية: الحالة السعودية نموذجاً". مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ع22، ص42.

³. June .A Sekera, (2015), The Public Economy in Crisis. A Call for a New Public Economics, Switzerland Economics, Publishing International Springer, P53.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعد العلاقات السعودية الصينية في مجال الاقتصاد السياسي للبترول من العلاقات الاستراتيجية التي لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، تُعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، بينما تُعد الصين أكبر مستورد له. هذا الارتباط القوي في قطاع الطاقة يعزز من التفاعل الاقتصادي والسياسي بين البلدين ويؤثر على توازن القوى في الأسواق العالمية.

ومن هنا تتبلور مشكله الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي:

كيف يؤثر الاقتصاد السياسي للبترول على تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المملكة العربية السعودية و جمهورية الصين الشعبية؟

وتتفرع من السؤال الرئيسي عدة اسئلة فرعية:

1. كيف يُسهم الاقتصاد السياسي في رسم السياسات الخارجية للدول؟
2. ما هي جذور العلاقة السعودية-الصينية؟
3. ما هي جوانب التعاون بين السعودية والصين في ظل اقتصاد البترول؟
4. كيف يمكن لكل من السعودية والصين مواءمة الرؤى بينهما لتحقيق المصالح المشتركة؟

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الاهداف الآتية:

1. تحليل تأثير التجارة والاستثمار في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين.
2. فهم دور التعاون في مجال الطاقة في تطوير العلاقات الثنائية.
3. تقييم التأثير الجيوسياسي للعلاقات البترولية بين البلدين.
4. استكشاف التداعيات البيئية والتوجه نحو الطاقة المستدامة.

4.1 أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى ما يلي:

1.4.1 الأهمية النظرية:

- أ. تطوير المعرفة حول كيفية تأثير الاقتصاد السياسي للبترول على العلاقات بين الدول الكبرى.
- ب. إضافة مهمة إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية والطاقة عن طريق عرض نموذج واقعي يدرس أثر الموارد النفطية على التوجهات الاقتصادية والسياسية.
- ج. تعزيز القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي للدول، من خلال مشاريع الطاقة المشتركة التي عكست النفط كأداة مؤثرة في العلاقات الثنائية.
- د. تعزيز الفهم النظري حول مفهوم الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية وتأثيره على الاستقرار الجيوسياسي، كاتفاقيات التوريد طويلة الأجل بين السعودية والصين.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

- أ. تساعد الدراسة في توجيه صانعي السياسات في السعودية والصين نحو اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن التعاون في مجال الطاقة.
- ب. توفر معلومات حيوية لصناع القرار الاقتصادي لتطوير استراتيجيات استثمارية وتجارية فعالة بين البلدين.
- ج. تشجع على تبني سياسات بيئية مستدامة من خلال استكشاف حلول للطاقة البديلة والتقنيات النظيفة.
- د. تقدم تحليلاً يمكن أن يساعد في تعزيز استقرار أسواق النفط العالمية من خلال فهم أعمق للعلاقات البترولية بين السعودية والصين.

5.1 الإطار النظري للدراسة:

في إطار العلاقات السعودية- الصينية، يمكن توظيف "نظرية الاعتماد المتبادل" **"Interdependence Theory"** لتحليل أنماط التعاون الاقتصادي والسياسي بمستوى اعتماد كل دولة على الأخرى لا سيّما في مجالات الاستثمار والطاقة وفي توظيف هذه العلاقات في مواءمة الرؤية السعودية والتطلعات الصينية.

هذه النظرية تصوّر أن الترابط بين الدول يكون عبر شبكات معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتتجنب حصر القوة العسكرية كأداة وحيدة في حل الصراعات. بل تركز على القوة الاقتصادية والترابط التجاري بين الأسواق كمحرك رئيسي بالعلاقات. وتشير أيضًا إلى أن التفاعلات بين الأطراف متأثرة إلى حد كبير بأنه كل ما زاد اعتماد كل طرف على الآخر زادت أهمية العلاقة، وزادت حاجة الأطراف إلى إدارة التفاعلات بدقة وحساسية لضمان تحقيق المنفعة والمصالح المشتركة.

الاعتماد المتبادل بين السعودية والصين هو أحد أهم ضمانات استمرار واستقرار العلاقة بينهما من خلال دراسة مدى حاجة الصين إلى إمدادات النفط السعودي ومدى تأثير السعودية لو تجمدت الاستثمارات الصينية فيها. وتتوزع جوانب العلاقة بين الطرفين من جانب ثقافي وتقني واتفاقيات بين الشركات السعودية والصينية الكبرى خلق غلاف يحمي العلاقة بطريقة دبلوماسية، مع تركيز الطرفان على رؤية 2030 ومبادرة الحزام والطريق لإبقاء المنفعة الاقتصادية ضمان متين للعلاقات، وتراجع التحالفات العسكرية إلى المرتبة الثانية.

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. تم تحليل البيانات المتعلقة بالعلاقات السعودية الصينية بشكل منهجي ومقارن بين الطرفين. وتم جمع المعلومات من المصادر الثانوية مثل المجلات العلمية والكتب والمقالات الأكاديمية ورسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة والمواقع الإلكترونية الرسمية والموثوقة.

واجهت الدراسة بعض التحديات وأهمها، صعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمحدثة. حيث كانت أحياناً متباينة من المصادر المختلفة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات الموثوقة المتعلقة بالجانب الصيني، وصعوبة ترجمة بعض المصادر المكتوبة باللغة الصينية.

7.1 حدود الدراسة:

1.7.1 الحدود الموضوعية: ستطرق الدراسة لتحليل أثر الاقتصاد السياسي للنفط على مسار العلاقات السعودية الصينية من عدة جوانب موضوعية.

2.7.1 الحدود الزمانية: في الفترة الممتدة من العام 2019م وهو العام الذي زار فيه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الصين وحملت الزيارة "عنوان الشراكة الاستراتيجية مع الصين" وما حملت تلك الزيارة من تبعات إيجابية على العلاقات بين الطرفين، وإلى عام 2023م وهو العام الذي حملت به السعودية صفة شريك للحوار في منظمة شنغهاي للتعاون بقيادة الصين. وإعلان البلدين القيام بمناورات عسكرية مشتركة لتعميق الشراكات العسكرية والاقتصادية.

3.7.1 الحدود المكانية: تغطي الدراسة البقعة الجغرافية الممتدة من شرق قارة آسيا وتحديداً الصين إلى أقصى الجنوب الغربي لقارة آسيا وتحديداً المملكة السعودية.

8.1 الدراسات السابقة:

1.8.1 الدراسات باللغة العربية:

أ. دراسة صالح بن عرسان بن سند العنزي، بعنوان " العلاقات السعودية-الصينية 2001-2009"، 2010م.

تطرقت إلى استعراض العلاقات-السعودية-الصينية في الفترة الزمنية من عام 2001م ولغاية 2009م، هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أسباب التوجهات السعودية نحو تعزيز علاقاتها مع الصين انطلاقاً من التحولات في السياسة الخارجية السعودية اتجاه الصين. اعتمدت على منهج تحليل النظم الذي. وتوصلت الأطروحة إلى أن السعودية والصين تجمعهما المصالح المشتركة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وتسعى الصين إلى استغلال المقومات الطبيعية والنفطية والبشرية المتوفرة في منطقة الخليج العربي، وتسعى السعودية في المقابل إلى التحرر من الضغوطات الأمريكية.

ب. كتاب يوسف خليفة اليوسف بعنوان " الاقتصاد السياسي للبتترول رؤية عربية لتطورات"، 2015م.

الكتاب عبارة عن دراسة في الاقتصاد السياسي للبتترول من وجهة نظر عربية منذ اكتشافه وكيف أصبح محطة للصراع والحلبة للتنافس الاقتصادي السياسي إقليمياً وعالمياً وما ارتبط في ذلك من حروب منذ تزايد الاعتماد عليه بعد الحرب العالمية الثانية. وخلص الكتاب إلى عدة نتائج وأهمها، أن النفط ليس بالسلعة العادية التي يمكن أن تُترك للعرض والطلب وإنما من الضرورة تنظيمها لخدمة كلا من المنتجين والمستهلكين، ، بعد انتصار الغرب سارعوا إلى تقسيم الدول العربية في اتفاقية سايكس-بيكو طمعاً بثروات العرب النفطية، إن البترول يمكن أن يكون نقمة وعقبة على الدول المتوافر فيها، لا يمكن لأمركا الاستغناء عن النفط العربي فهو أداة لاستمرار نفوذها مع وجود منافس آسيوي لها في المنطقة.

ج. دراسة نسيم الطويل، بعنوان " الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: أساليب التغلغل الناعم"، 2017م.

خلصت هذه الورقة البحثية إلى اعتبار الدبلوماسية الاقتصادية أهم الوسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول، لكن بطريقة ناعمة والتي أثبتت فعاليتها في جميع الحالات. وهدفت الورقة إلى توضيح أسباب التغلغل الاقتصادي الصيني في مناطق نفوذ غيرها من الدول، وخاصة أمريكا. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن الصين باتت القوة الاقتصادية الأولى عام 2014 وأنها تمتلك قوة عسكرية لكن لن تستخدمها إلا دفاعاً عن حدودها وأمنها. وبالرجوع إلى تجربتها الاستعمارية فهي لن تستعمر دولة أخرى وستعترف بالأمن والسلام الدوليين وبالتالي كل هذه المؤشرات ساعدت في تغلغلها الناعم ضمن أهدافها الاستراتيجية.

د. دراسة عدنان خلف حميد البدراني، بعنوان " مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات"، 2020م

خلصت الورقة البحثية إلى التعريف بمبادرة الحزام والطريق وهي خطة استراتيجية بعيدة المدى أطلقها الرئيس الصيني شي جينبينغ عام 2013 إحياء لطريق الحرير القديم. وتهدف الورقة البحثية إلى تحديد أهداف الصين المرجوة وما ستواجه من صعوبات في تحقيق مبادرتها، وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين أهمية المبادرة للصين وضرورة تحقيقها وبين ازدياد العوائق والتحديات. اعتمدت الدراسة على المنهجين مقرب المصلحة الوطنية الذي يربط المصلحة بالقوة والمنهج الاستقرائي. وتوصلت إلى عدة نتائج وأهمها، أن المبادرة هي رؤية صينية مستقبلية استراتيجية لتعزيز مكانتها وتغلغلها الاقتصادي، وتحقيق الازدهار الاقتصادي للصين وحماية أمنها لكن رؤيتها تشوبها العوائق من تخوفات الدول المجاورة للصين أو من بعض الدول المشاركة.

د. كتاب منذر ماخوس بعنوان "الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق

سوق الدولية"، 2022م

هو كتاب مبني في إطار عمل بحثي لنيل درجة الدكتوراه يركز على قضايا الثروات النفطية ودورها في تنمية بلدان الشرق الأوسط . وتوصل المؤلف إلى أن سوق الطاقة تشهد اليوم مقدمات لإعادة هيكلتها، وخاصة بعد دخول دول، مثل الصين والهند والبرازيل، بوصفهم مستهلكين عمالقة إليها، ما قد يعيد التوازن إلى السوق النفطية على الرغم من الأزمات الضخمة التي تعانيها اليوم. كما يعتبر أن أسعار النفط القائمة على معادلة العرض والطلب وظروف الأمن والاستقرار والأزمات الدولية هي أيضًا على أبواب إعادة هيكلة نوعية بسبب دخول الطاقات البديلة على نحو مطرد وتدرجي.

2.8.1 الدراسات باللغة الإنجليزية:

A. Davis, Lucas (2015). "Gasoline Prices, Fuel Economy, and the Energy Paradox." Review of Economics and Statistics⁴.

سعت الدراسة إلى تحليل تأثير أسعار البنزين على اقتصاديات السيارات. استخدموا بيانات اقتصادية شاملة لدراسة كيفية تأثير ارتفاع أسعار الوقود على اختيار المستهلكين للمركبات. أظهرت أن زيادات في أسعار البنزين تؤثر بشكل كبير على اختيار المستهلكين للسيارات ذات الكفاءة الوقودية العالية. بناءً على نتائجهم، أوصوا بضرورة تعزيز التحفيزات لتعزيز كفاءة استهلاك الوقود في السيارات.

B. Rutherford, Thomas (2016) "The Macro Effects of Oil Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s⁵.

⁴- Davis, Lucas (2015). "Gasoline Prices, Fuel Economy, and the Energy Paradox." Review of Economics and Statistics.

⁵- Rutherford, Thomas (2016) "The Macro Effects of Oil Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s?" Journal of Economic Literature.

هدفت إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية لصددمات أسعار النفط على الاقتصادات العالمية. استخدم نهجاً نظرياً وتحليلياً لفهم الفروقات بين تأثيرات صدمات أسعار النفط في السبعينيات والألفية الحادية والعشرين. كشفت نتائجها أن تأثيرات هذه الصدمات تختلف بشكل كبير اعتماداً على السياسات الاقتصادية وهيكل الاقتصاد. استناداً إلى هذه النتائج، قدم توصيات بضرورة تبني سياسات اقتصادية فعالة لمواجهة تأثيرات صدمات أسعار النفط على الاقتصادات الوطنية.

C. Kilian, Lutz, (2020) "Oil Prices, Exchange Rates, and the U.S. Economy⁶.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير أسعار النفط وأسعار الصرف على الاقتصاد الأمريكي. استخدموا نموذج VAR متغير عبر الزمن لفهم التفاعلات بين هذه العوامل والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى. أظهرت أن هناك تأثير متبادل بين أسعار النفط وأسعار الصرف، وأن هذه التفاعلات تؤثر على نمو الاقتصاد الأمريكي. بناءً على نتائجهم، قدموا توصيات بضرورة اتخاذ سياسات نقدية واقتصادية تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل.

3.8.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات العربية (مثل العنزي واليوسف والطويل والبدراي) اعتمدت على مناهج كمية (تحليل النظم، الاقتصاد السياسي) وكيفية (القوة الناعمة)، مع تركيز على العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية، ولكن الدراسات الغربية (مثل Davis وRutherford وLutz) استخدمت نماذج اقتصادية قائمة على البيانات (VAR، تحليل السلاسل الزمنية) لقياس تأثيرات أسعار النفط على الاقتصادات، مما يعكس اختلافًا في الأولويات البحثية (السياسات النقدية مقابل الاستراتيجيات طويلة المدى).

⁶- Kilian, Lutz, (2020) "Oil Prices, Exchange Rates, and the U.S. Economy: Evidence from a Time-Varying VAR." Journal of International Money and Finance.

فترى الباحثة أن دراسة (العنزي 2010) ركزت على التحول في السياسة السعودية تجاه الصين كبديل للضغط الأمريكية، لكنها لم تتناول التطورات اللاحقة مثل مبادرة الحزام والطريق (2013) التي عمّقت هذه العلاقات. أما بالنسبة إلى دراسة (البدراني 2020) ودراسة (الطويل 2017) أضافت بعدًا استراتيجيًا عبر تحليل الأدوات الصينية (الدبلوماسية الاقتصادية، الحزام والطريق)، لكنها أغفلت تحديات مثل التنافس الأمريكي-الصيني في الخليج.

ووجدت أن الدراسات الغربية (مثل **Lutz, Kilian**) ركزت على التأثيرات المباشرة لصدمات النفط على الاقتصادات، لكنها تجاهلت السياق الجيوسياسي الأوسع (مثل التنافس في الشرق الأوسط). مع غياب التكامل بين التحليل الاقتصادي الجيوسياسي؛ معظم الدراسات الغربية ركزت على النماذج الاقتصادية دون ربطها بالاستراتيجيات الدولية، بينما الدراسات العربية أغفلت التحليل الكمي. إن كتاب ماخوس كان الأكثر شمولًا في مناقشة تأثير الثورة الرقمية على سوق الطاقة، بينما الدراسات الأخرى لم تعالجه بشكل كاف.

وانتقدت معظم الدراسات على أن النفط ليس سلعة عادية بل أداة سياسية، لكنها اختلفت في الحلول؛ دراسة (اليوسف وماخوس) دعو إلى تنظيم السوق لحماية المصالح العربية، أما الدراسات الغربية أوصت بسياسات نقدية لامتناس الصدمات، في حين أن دراسة (الطويل والبدراني) أكدا على نجاح النموذج الصيني القائم على "التغلغل الناعم".

بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه بأنها ركزت ربط عدة جوانب وفي فترة زمنية حديثة، حيث حللت تأثير الاقتصاد السياسي للبترو على العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين والتركيز على مشروعات الطاقة المشتركة والاتفاقيات طويلة المدى، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن مما أسهم في تحليل البيانات بشكل شامل ودقيق مقارنة

بالدراسات السابقة التي اقتصررت غالبًا على جانب واحد إما اقتصادي أو سياسي دون النظر إلى الجوانب التكاملية الشاملة المرتبطة بالطاقة في العلاقة بين البلدين.

9.1 مخطط الدراسة:

1.9.1 الفصل الأول مقدمة الدراسة ومنهجيتها ويحتوي على مقدمة الدراسة ومنهجيتها وتشمل

مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وحدود الدراسة، ومنهجية الدراسة، والدراسات السابقة، ومخطط الدراسة.

2.9.1 الفصل الثاني الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية للبترول ومحددات السياسة الخارجية

الصينية والسعودية، حيث يشكل البترول مورد استراتيجي ونقطة تقاطع بين السياسة والاقتصاد. ويتمحور الاقتصاد السياسي للبترول حول تأثيرات صناعة البترول على التوازنات الداخلية والعلاقات الدولية، ويعتبر النفط اليوم ليس فقط سلعة اقتصادية بل هو أداة سياسية تستخدمها الدول المنتجة للتأثير على السياسات الدولية، و توضيح محددات السياسة الخارجية الصينية فقسمت الى محددات داخلية ومنها النظام السياسي الصيني، والمحددات الجغرافية والبشرية، والمحددات التاريخية، والمحددات الاقتصادية، و المحددات العسكرية، و القيادة السياسية، والمحددات الخارجية ومنها طبيعة النظام الدولي و المؤسسات الدولية، العمليات السياسة الدولية، و البنين الدولي، كما تم الحديث عن محددات السياسة الخارجية السعودية ومنها النظام السياسي والحكم، السياسات الاقتصادية، التحديات البيئية والاجتماعية، العلاقات الدولية والحيوسياسية، الأيدولوجية الدينية، النموذج التنموي.

3.9.1 الفصل الثالث تاريخ العلاقات السعودية الصينية ، كانت المملكة العربية السعودية آخر

الدول العربية اعترافا بجمهورية الصين الشعبية عام 1990م، حيث مرّت العلاقات الصينية السعودية بعدد من المراحل والمحطات أولها في عام 1955م، وثانيًا كانت بعد انضمام الصين للأمم المتحدة

عام 1971م، وثالثاً اجتماع رسمي بين الصين والمملكة العربية السعودية في سلطنة عمان عام 1985م، وشهدت الفترة من عام 1991 إلى العام 2000 تطوراً ملحوظاً في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين تلخصت في 16 زيارة على مختلف المستويات نتج عنها اتفاقيات تعاون، وتعود بدايات العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية إلى منتصف القرن العشرين، ونتج عنها توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة منها التعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون الثقافي والتعليمي، و التعاون الفني والتقني. وشهد القرن الحادي والعشرون نقلة نوعية في العلاقات السعودية الصينية، حيث تعززت هذه العلاقات بشكل ملحوظ في ظل القيادة الجديدة في كلا البلدين وتم تبادل زيارات رفيعة المستوى بين القادة السياسيين، مما أسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات مختلفة. وتركزت الجهود على إقامة حوار سياسي مستمر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

4.9.1 الفصل الرابع العلاقات السعودية الصينية في ظل اقتصاد البترول، تعتبر العلاقات

السعودية الصينية من بين العلاقات الدولية التي شهدت تطوراً كبيراً على مر السنين، ويرتبط هذا التطور ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط الذي يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد السعودي، ومع مرور الوقت، تطورت العلاقات بين السعودية والصين لتأخذ شكلاً أكثر رسمية ومنهجية، خاصة بعد تأسيس العلاقات الدبلوماسية في عام 1990، وأصبح النفط عاملاً محورياً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. فعلى مر العقود، لعبت احتياطات النفط الهائلة التي تمتلكها السعودية دوراً أساسياً في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الصين، مما جعل النفط الرابط الرئيسي بين البلدين، وأسهم النفط في توطيد الروابط السياسية بين البلدين، حيث عززت السعودية والصين مواقفهما المشتركة في العديد من القضايا الدولية، مستفيدين

من التعاون الاقتصادي لخلق نفوذ أكبر على الساحة الدولية. و تعتبر السياسات النفطية لكل من السعودية والصين من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على سوق النفط العالمي.

5.9.1 الفصل مواءمة الرؤى بين "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" و"مبادرة الحزام

والطريق الصينية" تعد رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية من أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى إعادة تشكيل الاقتصاديات الوطنية والعالمية في العقدين المقبلين. رؤية السعودية 2030 تسعى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، مع تعزيز دور المملكة كمحور إقليمي للتجارة والاستثمار من خلال تطوير قطاعات مثل السياحة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة. على الجانب الآخر، تهدف مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى تعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية بين آسيا، أوروبا، وأفريقيا، بما يعزز التعاون الاقتصادي الدولي ويفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي. تتقاطع هاتان الرؤيتان في أهدافهما الاستراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مما يفتح الباب لتعاون واسع بين السعودية والصين في مختلف المجالات.

الفصل الثاني: الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية للبترول ومحددات السياسة

الخارجية السعودية والصينية

تمهيد:

يشكل البترول موردًا استراتيجيًا ونقطة تقاطع بين السياسة والاقتصاد. يتمحور الاقتصاد السياسي للبترول حول تأثيرات صناعة البترول على التوازنات الداخلية والعلاقات الدولية، حيث تتداخل السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الخارجية في إدارة هذا المورد الحيوي. وتعتمد السياسة الخارجية للبترول على عدة محددات، منها النفوذ الجيوسياسي، حيث تسعى الدول المنتجة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنفوذ السياسي عبر تسويق منتجاتها النفطية وتحقيق التوازنات الجيوسياسية. كما تتأثر السياسة الخارجية بتقلبات أسعار النفط واستجابتها لتلك التحديات بإعداد استراتيجيات مالية واقتصادية متكاملة.

1.2 المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي للبترول

الاقتصاد السياسي هو مجال متعدد الأبعاد يُساهم في فهم التفاعلات المعقدة بين السياسة والاقتصاد في النظم الاجتماعية المختلفة. من خلال تحليل السياسات الاقتصادية والعلاقات السياسية، يمكن للاقتصاد السياسي أن يوضح كيف يتم توزيع الموارد والقوة في المجتمع، وكيف يمكن للسياسات العامة أن تعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. في صناعة البترول، يمثل الاقتصاد السياسي أداة مهمة لفهم كيفية تأثير السياسات الوطنية والدولية على الإنتاج والأسعار والتوازنات الجيوسياسية⁷.

⁷ - أسامة نجوم (2015) تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مجلة المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، ع11، ص41.

وتعتبر صناعة البترول نموذجًا واضحًا لتفاعل الاقتصاد والسياسة. يتمتع النفط بأهمية استراتيجية كبرى، مما يجعله محط اهتمام السياسات الوطنية والدولية. الدول المنتجة للنفط تستخدم إيراداته لدعم ميزانياتها وتمويل مشاريع التنمية، بينما تسعى الدول المستهلكة لضمان استقرار إمدادات الطاقة بأسعار معقولة. تتداخل العلاقات الاقتصادية والسياسية في هذه الصناعة، حيث تؤثر القرارات الحكومية على الإنتاج والأسعار، وتؤثر التقلبات في سوق النفط على الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية⁸.

تلتزم الدول المنتجة بالتعاون مع المنظمات الدولية لتنظيم صناعة البترول وحماية البيئة، مما يؤثر بشكل مباشر على سياساتها الخارجية. تتبنى هذه الدول سياسات مستدامة ومسؤولة بيئيًا للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

1.1.2 المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي للبترول:

تعود نشأة الاقتصاد السياسي للبترول إلى بدايات صناعة النفط في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في تلك الفترة، بدأت الدول تدرك أهمية النفط كمورد استراتيجي وحيوي للاقتصاد الوطني والقوة السياسية فتطور الاقتصاد السياسي للبترول تأثر بتزايد الطلب العالمي على الطاقة ونمو الصناعات القائمة على البترول مثل النقل والصناعات الكيماوية. حيث أصبحت الدول المنتجة مركزاً للاهتمام الدولي نظراً لقدرتها على التحكم في الإنتاج وتأثيرها على أسعار البترول العالمية⁹.

⁸ - ناصر السبيعي. (2020). "الاقتصاد السياسي في العلاقات الدولية: الأبعاد والتحديات". مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 34، ص 66.

⁹ - عبدالله الشمراني. (2020). "العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول: منظور الاقتصاد السياسي". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 25، ص 98.

خلال القرن العشرين، شهد الاقتصاد السياسي للبترول تطورات هامة مثل تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في عام 1960، التي أدت إلى تنظيم أسواق البترول ومحاولة تحقيق استقرار الأسعار. كما تغيرت الديناميكيات مع التطورات التكنولوجية في صناعة الطاقة والتوسع في استخراج النفط والغاز من الموارد البحرية والصخرية، مما أدى إلى تغيرات في الهيكل الاقتصادي والسياسي لصناعة البترول

فاليوم، يشمل الاقتصاد السياسي للبترول دراسة التحديات البيئية والاقتصادية المتعلقة بالاعتماد المستمر على البترول كمصدر رئيسي للطاقة، وأثر السياسات الدولية والتقنيات الجديدة على مستقبل هذه الصناعة الحيوية وتتضمن صناعة البترول تحديات اقتصادية هامة، مثل تقلبات أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على إيرادات الدول المنتجة وتخطيطها الاقتصادي. تعد هذه التقلبات نتيجة للعوامل العديدة مثل العرض والطلب العالمي، والأحداث السياسية الدولية، مما يجعل التخطيط الاقتصادي والاستثمارات في صناعة البترول أمراً تحت المراقبة المستمرة.

وتشمل التحديات السياسية التي تواجه صناعة البترول تأثيرات السياسات الوطنية والدولية على إنتاج النفط وتصديره، والتي قد تشمل سياسات الضرائب، والتنظيمات البيئية، والتشريعات الخاصة بالطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العلاقات الدولية والتحويلات الجيوسياسية دوراً حاسماً في تشكيل سياسات النفط واقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة¹⁰.

بالرغم من التحديات، توفر صناعة البترول فرصاً هامة أيضاً. من بين هذه الفرص، التقنيات الجديدة في استخراج وتكرير النفط التي تساهم في تعزيز كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف. كما تمثل الابتكارات التكنولوجية فرصة للتنمية المستدامة والتحول نحو مصادر الطاقة البديلة، مما يساعد

¹⁰. سعد البقمي. (2019). "الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية: دراسة تحليلية". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، ص

على تقليل الاعتماد على البترول وتنويع الاقتصادات الوطنية. حيث يلعب التعاون الدولي دوراً هاماً في تحقيق استقرار أسواق الطاقة العالمية وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات البيئية المشتركة. بالتعاون مع الشركاء الدوليين، يمكن تطوير استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة وتحسين تكنولوجيا استخراج البترول بشكل فعال¹¹.

2.1.2 المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد والسياسة:

أ. الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية احتياجات ورغبات البشر غير المحدودة. يهتم الاقتصاد بكيفية إنتاج السلع والخدمات، توزيعها، واستهلاكها. يركز على مفاهيم مثل العرض والطلب، الكفاءة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي. كما يشمل الاقتصاد فروعاً متعددة مثل الاقتصاد الجزئي، الذي يدرس سلوك الأفراد والشركات، والاقتصاد الكلي، الذي يدرس الأداء الاقتصادي العام للدول والأسواق¹².

ب. مفهوم السياسة: هي العملية التي تتعلق باتخاذ القرارات داخل جماعات أو دول لتحقيق أهداف مشتركة. تشمل السياسة مجموعة من الأنشطة التي ترتبط بممارسة السلطة والحكم، وصنع القوانين، وتوزيع الموارد، وحل النزاعات.

تتناول السياسة أيضاً كيفية إدارة وتنظيم المجتمعات من خلال الأنظمة الحكومية والمؤسسات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، السياسة تشمل التفاعل بين الفاعلين السياسيين المختلفين مثل

¹¹ . طلال الشريف. (2019). "السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي: دراسة مقارنة". مجلة العلاقات الدولية، العدد 29، ص 156.

¹² . مروة صلاح (2016) انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، ع16. ص95.

الأحزاب السياسية، الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وتأثير هذه التفاعلات على الشؤون العامة والشؤون الدولية¹³.

ج. الاقتصاد السياسي للبتروال والسياسة الخارجية: هو فرع من فروع الاقتصاد السياسي يركز على دراسة التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد فيما يتعلق بإنتاج، توزيع، واستهلاك البترول. يتناول هذا المجال كيفية استخدام البترول كأداة للسياسة الخارجية، تأثيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، وكيفية تشكيل السياسات الوطنية والدولية لتطوير قطاع البترول. كما يشمل دراسة التفاعلات بين الدول المنتجة والمستهلكة للبتروال، وتأثير هذه العلاقات على الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي¹⁴.

تُعرف الباحثة إجرائياً بأن الاقتصاد السياسي للبتروال، هو دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والسياسية المتعلقة بصناعة البترول. يتضمن هذا المفهوم تحليل كيفية تأثير سياسات الدول المنتجة والمستهلكة للبتروال على الأسواق العالمية، وكذلك تأثيرات الأسعار على اقتصاديات الدول والاستجابات السياسية للتغيرات في أسواق الطاقة. كما يدرس الاقتصاد السياسي للبتروال العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وكيفية استخدام البترول كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي في الساحة الدولية.

2.2 المبحث الثاني: البترول في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في النظم الاقتصادية المختلفة

تُقدم صناعة البترول نموذجاً مميزاً للتفاعل العميق بين العوامل الاقتصادية والسياسية في النظم الاقتصادية المعاصرة. يُعتبر البترول من أهم الموارد الاستراتيجية على مستوى العالم، مما يجعله

¹³. مروة صلاح (2016) انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

¹⁴. مروة صلاح (2016) انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

عُرْضة لتأثيرات سياسية كبيرة. تستخدم الدول البترول كسلاح استراتيجي لتعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية في الساحة الدولية، مما يجعل سياسات استخراج وتصدير البترول جزءاً حيوياً من السياسة الوطنية لهذه الدول.

وتتأثر الاقتصادات الوطنية المعتمدة بشكل كبير على البترول بتقلبات أسعار النفط، والتي تمثل تحدياً كبيراً لاستقرار السياسات الاقتصادية. فانخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الإيرادات الحكومية وتعثر في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى، بينما يمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة في الإيرادات وتعزيز النمو الاقتصادي¹⁵.

حيث تضع الحكومات سياسات وتشريعات لتنظيم قطاع البترول، تتضمن الإطار القانوني للمشروعات النفطية وشروط الاستثمار، بالإضافة إلى تحديد الضرائب والرسوم والتدابير البيئية. يهدف ذلك إلى ضمان استخدام مستدام للموارد النفطية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل¹⁶.

1.2.2 المطلب الأول: جوانب العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في صناعة البترول:

تري الباحثة أن هذه العلاقة تعتبر نموذجاً بارزاً للتفاعلات المعقدة بين العوامل الاقتصادية والسياسية وتشمل عدة جوانب أساسية:

أ. سيادة الموارد والتنظيم الحكومي:

¹⁵- رأفت شفيق(2015) ، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ع32، ص29.

¹⁶. رأفت شفيق(2015) ، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص33.

في الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على البترول، تلعب الحكومات دوراً محورياً في تنظيم وإدارة هذه الموارد. تشمل ذلك إنشاء السياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار في قطاع الطاقة، وتحديد الضرائب، وتنظيم الإنتاج والتصدير¹⁷.

في السياق الدولي، تُعرف سيادة الموارد على أنها حق الدول في استغلال وإدارة مواردها الطبيعية بما يخدم مصالحها الوطنية والاقتصادية دون تدخل خارجي غير مشروع. أما في حالة البترول، تتيح سيادة الموارد للحكومات إمكانية تحديد سياسات استخراج النفط، وتخصيص الأراضي للشركات النفطية، وتنظيم عمليات الإنتاج والتصدير بما يعكس استراتيجيات التنمية الوطنية والأولويات الاقتصادية.

تلعب الحكومات دوراً بارزاً في تنظيم قطاع البترول من خلال وضع السياسات والتشريعات التي تنظم استثمارات البترول وتحديد الضرائب وتنظيم إنتاج وتصدير النفط. يهدف التنظيم الحكومي إلى تحقيق أهداف استراتيجية متعددة، من بينها الاستفادة القصوى من الموارد النفطية، وضمان توزيع الثروة بشكل عادل، وحماية البيئة والموارد الطبيعية¹⁸.

حيث تشمل السياسات والتشريعات الخاصة بالبترول إنشاء إطار قانوني يحدد شروط الاستثمار في قطاع الطاقة، بما في ذلك إصدار التراخيص والتنظيمات اللازمة للشركات النفطية. كما تشمل أيضاً وضع الضرائب والرسوم على الإنتاج النفطي، وتنظيم عمليات الإنتاج لضمان الأمن البيئي والصحي في مناطق الاستخراج ويتضمن التنظيم الحكومي تحديد الضرائب والرسوم على الإنتاج النفطي، وهو ما يؤثر على الدخل الحكومي ويوجه استراتيجيات الاستثمار والتطوير في القطاع.

¹⁷ - عبدالعزيز العبد. (2015). "الاقتصاد السياسي للنفط في الدول العربية: الحالة السعودية نموذجاً". مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ع22. ص63.

¹⁸ . عبدالعزيز العبد. (2015). "الاقتصاد السياسي للنفط في الدول العربية: الحالة السعودية نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص66.

كما يشمل تنظيم الإنتاج والتصدير بما يضمن استمرارية الإمدادات النفطية للسوق العالمي وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد¹⁹.

ب. التأثيرات الاقتصادية لأسعار البترول:

تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية للدول المنتجة والمستهلكة. ترتبط هذه التقلبات بعوامل اقتصادية وسياسية عديدة، مثل العرض والطلب العالمي، والسياسات النقدية، والتطورات الجيوسياسية وتتأثر أسعار البترول بشكل كبير بالعرض والطلب العالمي على الطاقة. زيادة الطلب العالمي على البترول، سواء بسبب نمو الاقتصادات الكبرى أو أحداث جغرافية مثل النمو الصناعي في الصين أو الولايات المتحدة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الأسعار. على الجانب الآخر، قد يؤدي تراجع الطلب، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19، إلى انخفاض الأسعار²⁰.

تلعب السياسات النقدية دوراً هاماً في تحديد قوة العملات وبالتالي التأثير على الأسعار النفطية. التدابير النقدية التي تتخذها البنوك المركزية، مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة، يمكن أن تؤثر على الطلب العالمي على البترول أيضاً.

وتشمل التطورات الجيوسياسية عوامل مثل النزاعات الجيوسياسية، والعقوبات الدولية، والتحالفات الدولية. هذه التحديات قد تؤدي إلى تعطيل إمدادات البترول من مناطق معينة، مما يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي.

على المستوى الوطني، تؤثر تقلبات أسعار البترول على ميزانيات الدول وقدرتها على التخطيط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. فزيادة الإيرادات من البترول يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي

¹⁹- Davis, Lucas (2015). "Gasoline Prices, Fuel Economy, and the Energy Paradox." Review of Economics and Statistics.p11.

²⁰-I bid,p19.

وتعزز الاستثمارات في البنية التحتية، بينما انخفاض الأسعار قد يستلزم إجراءات تقشفية وتعديلات في السياسات الاقتصادية²¹.

ج. التأثيرات السياسية للبترول على العلاقات الدولية:

يلعب البترول دوراً حيوياً في تشكيل العلاقات الدولية والتوازنات الجيوسياسية. يمكن أن يؤدي تحكم بعض الدول في موارد البترول إلى تعزيز قدرتها الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي، بينما قد تؤدي تقلبات الأسعار إلى تعقيد العلاقات بين الدول.

حيث تسهم موارد البترول في تعزيز قدرة الدول المصدرة على المستوى الاقتصادي والسياسي العالمي بالسيطرة على إنتاج البترول، تكون الدول قادرة على توليد إيرادات هائلة تعزز من نفوذها الداخلي وتمكنها من التأثير في السياسات الدولية والتحالفات الإقليمية والدولية. يؤدي التحكم في موارد البترول إلى تشكيل توازنات جديدة في العلاقات الدولية، حيث يمكن للدول المصدرة أن تستخدم مواردها كوسيلة للضغط السياسي أو للتفاوض في القضايا الدولية المختلفة. هذا يؤثر على توجهات السياسة الخارجية ويحدد دور الدول في المشهد الدولي²².

تعد تقلبات أسعار البترول عاملاً مهماً في تعقيد العلاقات بين الدول. فزيادة الأسعار قد تؤدي إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول المصدرة والمستهلكة، لكنها قد تزيد من التوترات في حالات الاعتماد الشديد على البترول كمصدر رئيسي للدخل الوطني يمكن أن تؤدي أزمات البترول، مثل الانقطاعات في الإمدادات أو تقلبات الأسعار الحادة، إلى تهديد الاستقرار الإقليمي

²¹-I bid,p22.

²². نور الدين طويل. (2017). الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: أساليب التغلغل الناعم. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، ص 163.

والدولي. هذا يمكن أن يشمل اندلاع النزاعات، أو التأثير على الاقتصادات الوطنية، أو تغيير الديناميكيات السياسية في منطقة معينة²³.

د. التحديات البيئية والاستدامة:

يعتبر قطاع البترول من أكبر المصادر العالمية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما يسهم في زيادة إحترار الكوكب وتغير المناخ، يترتب على ذلك آثار بيئية خطيرة مثل التأثيرات على الطقس والبيئة البحرية والحياة البرية وتلعب السياسات البيئية دوراً حاسماً في تحديد كيفية استجابة صناعة البترول لهذه التحديات. تتضمن هذه السياسات تنظيم استخدام التكنولوجيات النظيفة، وتعزيز الاستدامة في عمليات الاستخراج والتصنيع، وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للوقود الأحفوري.

وتكشف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في صناعة البترول عن تفاعلات معقدة تتضمن التوازن بين المصالح الاقتصادية للشركات النفطية والمخاوف البيئية والسياسية للدول المنتجة والمستهلكة. يتطلب هذا النموذج الفريد فهماً دقيقاً لكيفية التفاعلات بين القوى الاقتصادية والسياسية، وكيفية تشكيل السياسات الوطنية والدولية لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة²⁴.

3.2 المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية:

1.3.2 المطلب الأول: طبيعة السياسة الخارجية الصينية:

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. وهذه الأخيرة لم تستقل عن

²³ - شفيق عرجون. (2021). النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد: 02، المجلد: 08، ص 130.

²⁴ - Nour Al-Din Tawil. (2017). Chinese Economic Diplomacy: Soft Penetration Methods. Journal of Humanities, Issue 46, pp. 203.

مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورًا واضحًا؛ وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما أكسب دراستها أهمية بالغة، وتتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكنا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواءً كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية، كما تمكنا كذلك من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى.²⁵

هنالك العديد من التعريفات للسياسة الخارجية والتي قُدمت من طرف مختصين في هذا المجال، من بينهم "فيرنس وسنايدر" اللذان رأيا أن السياسة الخارجية هي: منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل ومن خلال هذا التعريف تصبح السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة.²⁶

حيث شهد العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي مجموعة من التحولات والمتغيرات، بدأت بتفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، واندلاع حرب الخليج الثانية، وفي هذه الأجواء المفعمة بالترقب والانتظار خرج الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، ليبشر أن العالم يشهد نشوء (نظام دولي جديد)، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفتها تداعيات رحيل الاتحاد السوفييتي، وبعد زهاء نصف قرن من

²⁵ محمد قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني، ع 3، الجزائر، 2018.

²⁶ أمنية محسن الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا "1991-2015"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 19/أغسطس/2016.

الاستقطاب الثنائي والصراع الأيديولوجي الذي زج العالم في كثير من الأزمات والنزاعات العسكرية والاقتصادية والسياسية، لتفرض قطبيتها على العالم من جانب واحد، مستثمرة في ذلك الكثير من المقومات التي لم تجتمع لغيرها من القوى الدولية الكبرى، أما في ما يتعلق بالصين، فقد ظلت منشغلة بمجموعة من الأولويات الداخلية في علاقتها باسترجاع بعض الأقاليم وتعزيز مسارات التنمية الداخلية، وهي رغم توجهاتها الحثيثة نحو تعزيز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي فإن طرح قطبيتها كفاعل سياسي دولي لم يتبلور بعد بصورة واضح.²⁷

استفادت الصين من تجربة الاتحاد السوفييتي سابقاً، واستخلصت الدروس والعبر في ضرورة الاعتماد على عقلانية التصرف وانتقائيته، لا الانقياد خلف العقيدة، وهو الأمر الذي أتاح لها التركيز على الطاقة الذاتية، من خلال التجربة والخطأ والتطور البطيء، ليتمكن المجتمع الصيني من استيعاب استحقاقات الانفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته الصين بعد وفاة زعيمها ماو تسي تونج، فانتهجت الصين مبدأ الاشتراكية الصينية ومبدأ الديمقراطية الشعبية، وركز ماو تسي تونج على العقيدة الشيوعية بوصفها مبدأ تهتدى به الدولة لأغراض التنمية، ومنهجاً للتغير، إذ حاولت اللينينية الستالينية هندسة المجتمع ليتطابق مع متطلبات العقيدة، فالصين الشعبية دولة عقيدتها السياسية الماركسية اللينينية، مع ما أجراه ماو تسي تونج من التعديلات عليها، واعتمدت على الأيديولوجية الماركسية، بوصفها أحد الوسائل المستخدمة في السياسة الخارجية، وتحديد علاقتها مع العالم الخارجي حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي.²⁸

²⁷ ادريس الكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 40، ع 461، لبنان، 2017/7/31، ص 115.

²⁸ مازن العجيلي، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، حوليات آداب عين شمس، المجلد 36، مصر، يناير/ 2008، ص 14-15.

وتشكل السياسة الخارجية للصين مزيجًا معقدًا من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تساهم في صياغتها وتوجيهها؛ كونها إحدى القوى الكبرى في العالم. تركز الصين في سياستها الخارجية على تحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز نفوذها على الساحة الدولية. لفهم هذه السياسة بشكل أفضل، من الضروري النظر في بعض المحددات الأساسية التي تلعب دورًا حاسمًا في تشكيلها.

تلعب التقاليد التاريخية والثقافية دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الخارجية للصين. على مدى آلاف السنين، تطورت الصين كحضارة مركزية قوية ذات تأثير واسع في منطقة شرق آسيا. هذه الخلفية التاريخية تغذي رؤية الصين لنفسها كقوة عظمى تسعى للحفاظ على استقرار النظام الدولي وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة²⁹.

عرفت السياسة الخارجية الصينية توجهًا إنفتاحيًا على المستوى الدولي والاقليمي على حدٍ سواء، ويعد الشرق الاوسط من بين المناطق التي تستهوي صانع القرار السياسي الصيني، نظرًا لما يمثله من موقع استراتيجي، عالمي، حيوي، ولما يزخر من ثروات غنية كالنفط، والغاز الطبيعي، الضروريان لدوران عجلة الاقتصاد الصيني، وفي ظل الواقع الجديد الذي حصل في منطقة الشرق الاوسط بسبب الثورات العربية التي حصلت في بعض الدول العربية، فإن الصين تحاول ما استطاعت أن تحافظ على مصالحها القومية، وذلك بتبني سياسية تتسم بالتوازن والاعتدال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذه الأمور تعتبر من مبادئ عمل سياستها الخارجية والتي تزيد عن خمسين عامًا.³⁰

²⁹-I bid,p206.

³⁰ عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الاوسط، مركز الدراسات والبحوث بمؤسسة خالد الحسن، المجلد الاول، المغرب، 2014، ص2

ظلت السياسة الخارجية للصين لفترة ليست بالهينة، رهينة بما عرف بـ (المبادئ الخمسة للتعايش السلمي) والتي التزمت بها من العام 1954، في إطار مؤتمر باندونغ، عكست روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو الى السلم والتعاون، والشراكة بدل الصراع والتنافس، وهذ المبادئ هي:

1. الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها.

2. عدم الاعتداء المباشر.

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4. المساواة والمنفعة المتبادلة.

5. التعايش السلمي.³¹

تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، تتميز السياسة الخارجية للصين بأيدولوجية تهدف إلى حماية مصالح الدولة وتعزيز النمو الاقتصادي. يعكس هذا التوجه التزام الصين بتحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار على الصعيد الدولي، مع الحفاظ على سيادتها الوطنية ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، تهدف السياسة الخارجية للصين إلى حماية أمنها القومي وتعزيز نفوذها الاستراتيجي. تسعى الصين إلى بناء قوة عسكرية حديثة وقادرة على حماية مصالحها الوطنية. النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي ومسائل تايوان والتبعية تعكس هذا التوجه وتظهر أهمية الأمن القومي في صياغة السياسة الخارجية الصينية³².

وتعكس سياسة الصين الخارجية في مجال البترول تفاعلها مع سوق الطاقة العالمية وتعزيز دورها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي والشؤون الجيوسياسية، حيث يعتبر البترول مصدراً أساسياً لاحتياجات الطاقة في الصين، حيث تعتمد الصناعات والقطاعات الحيوية على هذه الموارد لدعم

³¹ عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الاوسط ، ص4.

³² أسامة نجوم (2015) تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الاوسط المصدرة للنفط، مجلة المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. ع11. ص41.

النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الصناعية وتسعى الصين إلى تأمين إمدادات مستقرة من البترول للحفاظ على أمنها الطاقوي وتقادي التبعيات الاقتصادية والسياسية لتقلبات أسعار النفط العالمية وتعزيز التعاون مع دول منتجة ومستهلكة للبترول، وتؤسس لشراكات استراتيجية تعزز من قدرتها على التأثير في سوق الطاقة العالمية والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي من خلال سياسات استراتيجية تعزز التعاون الدولي³³.

كما أنها تحفز على التنمية المستدامة واستخدام التكنولوجيا النظيفة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة للحد من الاعتماد على البترول وتلبية التحديات البيئية العالمية فتتأمل هذه المحددات لتشكّل السياسة الخارجية الشاملة للصين في مجال البترول، حيث تسعى لتحقيق توازن بين استثماراتها الاقتصادية العالمية وحفظ مصالحها الوطنية والدولية في مجال الطاقة.³⁴

2.3.2 المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية:

يمكن توضيح أهداف السياسة الخارجية للصين من خلال ثلاثة محاور السياسة، والاقتصاد و القوة العسكرية

أ. الأهداف السياسية: من خلال تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوروبية و الشرق أوسطية.

³³. أسامة نجوم (2015) تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص46.

³⁴- Ali Al-Badrani, (2020). The Belt and Road Initiative: Objectives and Challenges. Tikrit University Journal for Political Science, Issue 19, pp. 144.

ب. **الأهداف الاقتصادية:** من خلال تدعيم التنمية الاقتصادية و التحديث، فمذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، واعطت الاولوية الكبيرة للتنمية، بالإضافة إلى تبنيها نهج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، و هذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية.

ج. **الأهداف العسكرية:** وهو النمو العسكري، للمحافظة على السيادة و الاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، و تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.³⁵

3.3.2 المطلب الثالث: المحددات الداخلية والخارجية لصياغة السياسة الخارجية الصينية:

تلعب الشيوعية كخلفية فكرية للنظام الصيني الحاكم دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للصين. منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، تبني الحزب الشيوعي الصيني الفكر الشيوعي كإطار نظري وإيديولوجي لإدارة البلاد. حيث تأسست الشيوعية على يد كارل ماركس وفريدريك إنجلز في القرن التاسع عشر، وهي تدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإقامة مجتمع بلا طبقات يقوم على الملكية الجماعية.

تبني الحزب الشيوعي الصيني هذه المبادئ بعد تأسيسه في عام 1921، مستندًا إلى أفكار ماركس وإنجلز، وأيضًا إلى أفكار فلاديمير لينين وماو تسي تونغ. فتطبيق الشيوعية في الصين مر بعدة مراحل، في مرحلة ماو تسي تونغ (1949-1976)، ركزت الصين على التصنيع الجماعي، والتحول الزراعي، وحملات مثل "القفزة الكبرى للأمام" و "الثورة الثقافية". كانت هذه الفترة تتسم

³⁵ أمنية محسن الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا "1991-2015"، مرجع سبق ذكره، ص 16

بالتجارب الاقتصادية الراديكالية التي كانت لها تأثيرات عميقة على المجتمع الصيني. فبعد وفاة ماو، بدأ شياوبينغ في تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق مع الحفاظ على الهيكل الشيوعي للحزب والدولة³⁶.

أدت هذه الإصلاحات إلى فتح الاقتصاد الصيني أمام الاستثمارات الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي سريع ، في السنوات الأخيرة، واصلت الصين تبني سياسات اقتصادية تجمع بين الاشتراكية والسوق الحر، مما أتاح لها تحقيق نمو اقتصادي كبير. تحت قيادة شي جين بينغ، تعززت الرقابة الحزبية وأعيد التأكيد على أهمية الأيديولوجيا الشيوعية، مع التركيز على "التحديث الاشتراكي" و"الحلم الصيني". الأيديولوجيا الشيوعية تؤثر أيضًا على السياسة الخارجية للصين. تسعى الصين إلى تعزيز نموذجها التنموي كبديل للنموذج الغربي، وتعزيز علاقاتها مع الدول النامية من خلال مبادرات مثل "مبادرة الحزام والطريق"، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي³⁷.

في السياسات الداخلية، يسيطر الحزب الشيوعي على قطاع البترول من خلال شركات النفط الوطنية، مثل شركة البترول الوطنية الصينية "CNPC" وشركة الصين للبتروكيماويات "Sinopec" تضمن الحكومة أن تظل هذه الشركات تحت السيطرة المركزية لضمان تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالطاقة والأمن الاقتصادي ففي السياسات الخارجية، تسعى الصين إلى تأمين إمداداتها البترولية من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط. تعتبر الأيديولوجيا الشيوعية جزءًا من الدبلوماسية الاقتصادية للصين، حيث تستخدم الصين مبادرات مثل "مبادرة الحزام والطريق" لتعزيز التعاون

³⁶—أسامة نجوم (2015) تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص41.

³⁷— جيانغ وانج. (2017). "تطور سياسة الطاقة في الصين: دراسة في العوامل المؤثرة". المجلة الصينية للطاقة، العدد 29، ص 31.

الاقتصادي مع الدول الأخرى، وخاصة الدول النامية. هذا يعزز من موقف الصين في سوق النفط العالمي ويضمن استدامة إمدادات الطاقة الضرورية لنموها الاقتصادي³⁸.

الأيدولوجيا الشيوعية تساعد في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تقديم رؤية متماسكة للمستقبل وتعزيز الولاء للحزب والدولة. مع التغيرات العالمية والتحديات الاقتصادية، يتعين على الصين التكيف باستمرار لتحقيق التوازن بين الأيدولوجيا الشيوعية ومتطلبات الاقتصاد العالمي الحديث. يتطلب هذا التكيف المستمر لضمان الاستقرار والنمو، مما يجعل الشيوعية كخلفية فكرية للنظام الصيني الحاكم عنصرًا أساسيًا في فهم سياسات الصين الداخلية والخارجية في مجال البترول³⁹.

هنالك العديد من المحددات التي تؤثر في عملية السياسة الخارجية الصينية، وهي تختلف من محدد إلى آخر حسب الأهمية ودرجة التأثير، ولكن جميع تلك المحددات مهمة جدًا في عملية توجيه السياسة الخارجية وتنقسم المحددات إلى داخلية وخارجية :

1. المحددات الداخلية:

أ. النظام السياسي الصيني:

يعد النظام السياسي الصيني نظامًا متماسكًا ويعود ذلك لوجود نخبة سياسية حاكمة تقود الحزب الشيوعي الصيني الذي يمثل الركيزة الأساسية للعملية السياسية في الصين، وهذا لاعتبارات عدة أبرزها طبيعة الثقافة الصينية التي ساهمت في تكوين نظام سياسي متحكم في كل مجالات الحياة

³⁸-Wu, Ming. (2020). "The Political Economy of Energy in China: Influence of Domestic and International Factors". Journal of Political Economy, Issue 31, pp. 77.

³⁹-علي الخطيب. (2018). "السياسة النفطية السعودية: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة". مجلة الدراسات الخليجية، العدد 21، ص 134.

السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الذي استطاع تكييف مدخلات ومخرجات العملية السياسية الصينية بما يتماشى والتطورات العالمية التي عرفها النظام الدولي.⁴⁰

وهناك العديد من المؤسسات السياسية الهامة في الصين وهي مهمة في البنية السياسية الصينية: **الحزب الشيوعي الصيني**: تأسس الحزب الشيوعي الصيني في عام 1921م، وأسس جمهورية الصين الشعبية عن طريق النضال المسلح عام 1949م، وهو الحزب الحاكم الوحيد في الصين، ويعد أكبر حزب سياسي في العالم، فله أكثر من 3.4 منظمة قاعدية، وأن عدد أعضائه أكثر من 82 مليون عضو، وله قيادة حكيمة استطاعت الوصول بالصين إلى مراتب متقدمة في سلم الاقتصاد العالمي، ويتمسك الحزب بمبادئه المتمثلة في التمسك بخط الحزب الشيوعي، وتحرير الأفكار وطلب الحقيقة من الواقع، وخدمة الشعب بكل أمانه وإخلاص، والتمسك بنظام المركزية الديمقراطية، وتحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي من خلال المبادئ اللينينية الماركسية وأفكار " ماوتسي تونغ".⁴¹

مجلس الدولة: يتكون مجلس الدولة من رئيس الوزراء، بالإضافة إلى أربعة نواب لرئيس الوزراء، وخمسة وكلاء لرئيس الوزراء، ويضم مجلس الدولة في تشكيلته العديد من الأجهزة منها، أجهزة التربية والعلوم، الأجهزة الاقتصادية، أجهزة ذاتية التوصيل، أجهزة الشؤون الخارجية، أجهزة الشؤون الداخلية، أجهزة الأمن والعدل، الأجهزة الاجتماعية، وكل هذه الأجهزة تتمسك بالمبادئ العامة للعمل ضمن النظام السياسي الصيني.

مجلس الشعب الوطني: تأسس في عام 1954م، ويضم 300 عضو، وتعد اللجنة الدائمة وعدد أعضائها 150 عضو القوة المحركة للبرلمان، ويمثل المجلس السلطة العليا في البلاد، وجميع المؤسسات السياسية في البلاد تقدم التقارير له .

⁴⁰ سارة جندي، الصين والتوازنات الدولية دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 27.

⁴¹ سارة جندي، الصين والتوازنات الدولية دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص 32-34.

ب. المحددات الجغرافية والبشرية:

للعامل الجغرافي دور بارز في تحديد التوجهات العامة لأي دولة، الأمر الذي أكدت عليه دراسات "ماكيندر" و "مارشال ماكلوهان"، حيث تتربع الصين على مساحة 9.597.000 كم²، وبهذه المساحة تعتبر ثالث أكبر دول العالم بعد كل من روسيا وكندا، كما تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54°، وبين خطي طول 74° و 135°، كما أنها تتميز بموقع استراتيجي في منطقة شرق، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية وغيرها من الدول، ولها عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4123 كم، ومن الشرق إلى الغرب 6468 كم، كمان أن الصين اليوم هي أكثر دول العالم تعداداً في السكان، إذ يفوق عدد سكانها اليوم 1.41 مليار نسمة حسب احصائية عام 2022، وهي بذلك تحتوي على خمس سكان العالم.⁴³

ج. المحددات التاريخية:

في عام 1949م أكدت الثورة الصينية، على ثلاثة أهداف تعتبر أساسية ورئيسية، فالهدف الأول كان القومية وكانت تهدف الاستقلال عن النفوذ الأجنبي، والهدف الثاني التوحد تحت هدف قومي يحكمه سلطة مركزية، والهدف الثالث التغيير الجذري للظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكانت هذه الأهداف

⁴² يونس محمود يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 75-76.

⁴³ سمير قلاع الضروس، الاستراتيجية الصينية في أفريقيا، محاضرات في تخصص دراسات استراتيجية، جامعة احمد بن يحيى الوشريسي- تيمسبيلت، الجزائر، 2022، ص 31.

لها الأثر الواضح على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي انتهجتها الصين في سياستها الخارجية.⁴⁴

د. المحددات الاقتصادية:

ركزت الصين على العامل الاقتصادي ومنحته أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، ويعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979م ، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين". وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد "دنج كسياو بنغ"، واليوم تعد الصين قوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم تنافس الدول الكبرى اقتصاديًا، حيث تعتبر الأولى عالميًا من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وتمثل ثاني أكبر قوة

⁴⁴ شريفة فاضل مصطفى، العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير " 2003-2013"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 36، ع 420، 2014/2/28، ص49.

اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن حصر أهم مظاهر بروز الصين كقوة

اقتصادية على المستوى الدولي فيما يلي:

- تعاضد الناتج المحلي الإجمالي.

- اعتماد "اليوان" ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي (2016).

- ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.

- تصدر التجارة السلعية على المستوى العالمي.⁴⁵

هـ. المحددات العسكرية:

إن القوى العسكرية في أي دولة من الدول، تشكّل ركنًا أساسيًا في صون السلام الداخلي ولكيان الدولة ولبنانها، وحفظ مؤسساتها السياسية والقانونية والاقتصادية، وفي حال كانت المؤسسة العسكرية فاعلة ومتطورة في دولة ما، فإنها تساهم إلى جانب دورها الدفاعي والأمني، في تقدم الدولة، وفي بلوغها مواقع متقدمة في بناها الاقتصادية ومؤسساتها الإنتاجية، وإن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة بصفة عامة؛ ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، أهمها بالطبع القوة البشرية، وعلى الرغم من أن مسألة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسليح الحديثة، واعتماد الجيوش على القوات الجوية، وفي ظل وجود الأسلحة النووية، فإن القوة العددية للجيش الصيني لا تزال موضع اهتمام، تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسليح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذلك التقنية والكفاءة التكنولوجية.⁴⁶

⁴⁵ نظير محمود أمين، الحرب الاقتصادية الأمريكية الصينية في عهد ترامب، المجلة السياسية والدولية، ع 46، مصر، آذار/ 2021، ص 315.

⁴⁶ اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، ع 2/36، العراق، 2017، ص 422-423.

تأتي الصين في المركز الثاني خلف الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الإنفاق العسكري بواقع 250 مليار دولار تقريباً في عام 2022م، ويحتلّ الجيش الصيني المرتبة الثالثة عالمياً، في قائمة أقوى جيوش العالم في عام 2022م، حيث أن عدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلي 5.2 مليون جندي، وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية، ويمتلك الجيش الصيني 3260 طائرة حربية، و3250 دبابة، و777 قطعة بحرية متنوعة، كل هذه الإحصائيات جعلت الجيش الصيني من أقوى جيوش العالم.⁴⁷

و. القيادة السياسية:

إن للقيادات السياسية الصينية دور بارز في رسم السياسة الخارجية والداخلية للصين، فكما هو معلوم فإن الزعامات الفردية لها دور كبير في النظام السياسي الصيني، وهذا ليس بالغريب لأن النظام السياسي الصيني يصنف ضمن الأنظمة الشمولية المغلقة، ورغم كونه كذلك إلا أن القيادة الصينية لها مميزات تختلف كثيراً عن باقي القيادات السياسية في الأنظمة السياسية الأخرى في العالم، ولها دور كبير في عملية صنع القرار الخارجي الصيني.

لقد كان للقيادات السياسية المتعاقبة في الصين منذ تأسيس الصين الشعبية عام 1949 م، دوراً هاماً وبارزاً في التخطيط ورسم السياسة الخارجية الصينية، مثل "ماو تسي تونغ" مؤسس جمهورية الصين الشعبية، فهو أعطى مفهوماً مختلفاً للثورة كما هو عند السوفييت، وأعطى للفلاحين دوراً محورياً في تلك الثورة، وبعدها استطاع القائد "دنج كيسيوا بنج" أن يتخلى على الأفكار البالية والنزعة الإيديولوجية، لتصبح سياسته أكثر برغماتية، حيث استطاع تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف إلى

⁴⁷ عمر بوتشيش، السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، ع 2، جامعة خنشلة، الجزائر، 2022، ص 553.

تطوير وتحديث الصين، وبعدها الزعيم الصيني "جيانغ زيمين" الذي قام بجولات دبلوماسية مهمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإفريقيا، والمغرب العربي، وكان يطمح إلى توطيد العلاقات الاستراتيجية.⁴⁸

2. المحددات الخارجية:

أ. طبيعة النظام الدولي:

قد يكون النظام الدولي أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب، ففي حالة النظام الدولي أحادي القطبية وهي حالة النظام الدولي في الوقت الراهن، حيث يتسم نمط توزيع القوى باستقطاب حاد يصعب على أي دولة تبني سياسة العزلة، و يدفع صانعي القرار في الدول الصغيرة إلى التحالف مع الدول الأقوى لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما إذا كان ذلك التحالف يتفق مع أو يعارض توجيهات السياسة العامة للدولة الصغيرة وبالتالي تصبح الدولة الصغيرة محكومة وتابعة لتوجيهات الدولة المنشئة للتحالف.

ب. المؤسسات الدولية:

تأخذ المؤسسات الدولية شكلاً تنظيمياً للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيوداً على بعض التصرفات الخارجية للدول، وتعمل المؤسسات الدولية أيضاً على تنسيق التعاون الدولي و حل النزاعات التي تنشأ بين الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي.⁴⁹

⁴⁸ محمد قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني، ع 3، الجزائر، 2018، ص 155-156.

⁴⁹ اسلام احمد العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 9، 2019، ص 10.

ج. العمليات السياسية الدولية:

وهي الجانب الحركي والتفاعلي للنظام الدولي، وفقاً لمبدأ الفعل وردة الفعل، والمعاملة بالمثل والتي إما أن ينشأ عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول.

د. البنيان الدولي:

وتعرف على أنها ترتيب الدول حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي، وعن دوره كمؤثر خارجي في السياسة الخارجية للدول فيتضح أنه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب زادت فرصة الدول في التأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، الأمر الذي يجعل تلك الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.⁵⁰

4.2 المبحث الرابع: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

1.4.2 المطلب الأول: طبيعة السياسة الخارجية السعودية:

تعتبر السياسة السعودية سياسة ذات طبيعة مميزة مبنية على عدد من المحددات الداخلية والخارجية، ولها أساليبها الواضحة في استخدامها للوسائل التي تحقق أهدافها، وتعتمد المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية على الهدوء تجاه التعامل مع كافة القضايا الدولية والإقليمية، وعلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للملكة، ونظراً لموقع المملكة الجغرافي المميز، ومركزها الديني واقتصادها القوي وسياساتها المعتدلة، أصبحت تحتل مكانة دولية مرموقة جعلت منها مركز استقطاب إقليمي مهم، فضلاً عما تتمتع به من احترام وسمعه حسنة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالمملكة ذات موقع جغرافي مميز، فهي تتوسط قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، كما تتوسط العالمين العربي والإسلامي، وهذا الموقع منحها

⁵⁰ عمر بوتشيش، السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية، مرجع سبق ذكره، ص 554.

استراتيجية خاصة وبالذات في مجال المواصلات والاتصالات بين دول وشعوب العالم، علاوة على ذلك فهي محاطة بأهم ثلاثة ممرات بحرية دولية، وهي مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي، ومضيق باب المندب وقناة السويس من جهة البحر الأحمر.⁵¹

وبخصوص السياسة الخارجية فإنه على مدار عقود اتسمت السياسة الخارجية السعودية بالاعتماد شبه الكلي على " القوة الناعمة " المرتبطة بشكل كبير باستخدام المال السياسي، لشراء الحلفاء والتأثير على الدول والجماعات.

ألا إن هذه السياسة دخلت مرحلة الموت السريري مع اعتقال سلمان بن عبد العزيز عرش المملكة عام 2015م ، لتموت بعدها تلك السياسة مع تولي ابنه محمد بن سلمان منصب ولي العهد، وتسلمه من والده بشكل غير رسمي حتى اللحظة مقاليد السلطة وزمام الحكم الفعلي، حيث اختلف الخط السياسي في الدولة كلياً في عهد ولي العهد محمد، حيث بدأت السياسة الخارجية السعودية تتخذ منحى يعتمد على القوة العسكرية كما ظهر جلياً في اليمن، وعلى دعم المليشيات الخارجة عن القانون كما هو الوضع في ليبيا، وقد اتسمت سياسة بن سلمان هذه بفقدان الرؤية الاستراتيجية، التي تمكنها من فهم متغيرات النظامين الدولي والإقليمي والتعامل معهما، فقد افتتحت هذه السياسة الخارجية السعودية عهداً بحرب اليمن، ثم بفرض حصار على قطر، وبالسير في خط أفقي نحو كسب الأعداء واختلاق المشاكل مع الدول وبينها، ولكن حالياً الوضع بدأ بالتغير وبتحسين العلاقات مع دول الجوار خصوصاً قطر، ودول الخليج العربي، وإنشاء علاقات خارجية مع دول عربية أو أوروبية.⁵²

⁵¹ عبد العزيز العنزي، السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية فترة حكم الملك فهد بن عبد العزيز خلال الفترة 1982-2005، في مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، مصر، 2022، ص 825.

⁵² فهد الغفيلي، السياسة الخارجية لولي العهد السعودي تحالفات مضطربة ورؤى قاصرة، مقال في قناة الجزيرة، 2020/4/8. <https://aljazeera.net/opinions/2020/4/8/السياسات-في-قاصرة-رؤى-مضطربة-تحالفات>

إن التطور والتحول في السياسة الخارجية السعودية يأتي منسجماً مع تطور المجتمع واحتياجاته، أي أنها لا تفرض واقعاً لم يكن متوافقاً مع تطورات المجتمع، سواء على مستوى الداخل أو المحيط الإقليمي والدولي ، لذا فإن المتتبع للسياسة السعودية خلال العقدين الأخيرين يلاحظ أن هناك تطوراً لافتاً للنظر وذلك بسبب تغير الظروف المحيطة بالمملكة واتساع احتياجات الدولة نفسها بالإضافة إلى تطور المجتمع.⁵³

السياسة الخارجية السعودية لديها الأسباب المشروعة والقانونية لهذا التحول المثير في مكانتها وتوجهاتها، ولقد حاول الإعلام في بعض أنحاء العالم تلقي المفاجأة السعودية ورغبتها الجادة في التحول بشيء من التحفظ في الطموحات، وحاول الإعلام الغربي بشكل خاص أن يزعم أن هناك قلقاً يساور العالم تجاه هذه الرؤية والتحول، ولكن الواقع أثبت غير ذلك، فالسعودية تسعى وبقوة عبر سياستها الخارجية إلى تحقيق التوازن الصحيح بين معالجة القضايا الداخلية والخارجية، واليوم تعكس السياسة الخارجية السعودية أهمية مصالحها في إطار قيمي، وبذلك حولت كل اتجاهاتها الدبلوماسية نحو بناء منظومة خالية من الأزمات، فالتفكير السياسي السعودي يسعى إلى تغيير الرؤية التقليدية للمنطقة ودولها، فالتحالفات المطلوبة اليوم مختلفة وبشكل كبير عن تلك التحالفات التي كانت في السابق، والتحدي الدولي اليوم يطرح وجهة نظر مختلفة، فنظرية المصالح السياسية هي أكبر المحركات التي تقود الدفة السياسية الدولية.⁵⁴

علماً بأن السياسة الخارجية السعودية تركز بشكل عام على عدة مبادئ وأهمها:

⁵³ رافع شريف ذنون، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، مركز انقرة لأبحاث الأزمات والسياسة " انكاسام"، تركيا، 2018، ص 10.

⁵⁴ علي الخشيبان، السياسة الخارجية السعودية والتنوع الاستراتيجي، مقال في قناة العربية، 17/ابريل/2023.
<https://www.alarabiya.net/politics/2023/04/17/السياسة-الخارجية-السعودية-والتنوع-الاستراتيجي>

1. الحرص على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة

والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مثل الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان، وحقوق الطفل، وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الأخرى.

2. الالتزام بعدم اللجوء لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول الأخرى، وشجب العنف وجميع الوسائل والآليات التي تخل بالأمن

والسلم الدوليين .

3. الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس

عادلة من خلال أسس اقتصاديات السوق الحر.

4. صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية، من خلال تبنيها لمبدأ مساندة

ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.⁵⁵

2.4.2 المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية السعودية:

يقوم النظام السياسي السعودي على وحدة العمل بين الأسرة الحاكمة وبقية مؤسسات الدولة الفاعلة

في عملية صنع القرار السياسي بصفة عامة، وهو ما ينطبق على صنع القرار السياسي الخارجي

بصفة خاصة، وإن تباينت مستويات ودرجات كل مستوى من هذه المستويات، وإن ظل الملك هو

الحلقة الرئيسية في بنية النظام السياسي السعودي، فهو بحكم كونه رئيساً لمجلس الوزراء يمثل العنصر

الرئيسي في آلية صنع القرار على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية، وطبقاً للنظام السياسي، فإن

نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الملك في تنفيذ السياسة العامة للدولة

⁵⁵ بدر الدين مازن نواهضة، محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان، رسالة ماجستير غير منشورة، التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2022، ص 56.

كل في مجاله، وهو يعني أن مجلس الوزراء بمثابة فريق عمل يتولى دور مركز التخطيط والتحليل النظري لجميع جوانب سياسة المملكة، طبقاً لما يوصى به نظام مجلس الوزراء المكلف برسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية للدولة ومتابعة تنفيذها.⁵⁶

وتخضع عملية صنع السياسة الخارجية السعودية إلى عدة عوامل، وهذه العوامل في مجملها تحدد العلاقة السياسية السعودية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. ومن هذه العوامل: العامل الديني، و الاعتبارات الأمنية، والعوامل الجغرافية، و ضمان الأمن الوطني واستقلال دول الخليج وتحقيق التماسك بينها من خلال مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام 1981.⁵⁷

3.4.2 المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية السعودية:

1. النظام السياسي والحكم: يتميز بأنه نظام سياسي ملكي، حيث يكون العاهل السعودي رئيساً للدولة وللحكومة، ويتولى قيادة البلاد بصفته ملكاً ورئيساً لمجلس الوزراء. تلعب العائلة الحاكمة دوراً حاسماً في صنع القرارات السياسية بمختلف المجالات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بقطاع البترول والطاقة. فالعائلة الحاكمة في السعودية تتكون من أعضاء من الأسرة السعودية الكبيرة، حيث يتولى العاهل السعودي وأفراد الأسرة الحاكمة مسؤولية قيادة البلاد واتخاذ القرارات الرئيسية. ويتمتع بسلطة واسعة تشمل السياسة الداخلية والخارجية، ويتمثل دورهم في وضع السياسات العامة والاستراتيجيات لمختلف القطاعات الحيوية مثل النفط والطاقة. وفيما يتعلق بقطاع البترول، تتخذ السياسات والقرارات الاقتصادية والاستراتيجية للتعامل مع هذا القطاع بناءً على التوجيهات الرسمية التي تصدر من العائلة الحاكمة والحكومة. تتمثل هذه السياسات في تحديد أهداف الإنتاج،

⁵⁶ عبد العزيز العنزي، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية فترة حكم الملك فهد بن عبد العزيز خلال الفترة 1982-2005، مرجع سبق ذكره، ص 834.

⁵⁷ رزق عطا موسى يعقوب، الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990 - 1991، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات الأمريكية، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص28.

والاستثمارات في تطوير البنية التحتية، والتعاقدات الدولية في مجال الطاقة، وغيرها من القرارات التي تؤثر في تطور قطاع البترول داخل المملكة وفي السياسات الخارجية للطاقة⁵⁸.

2. السياسات الاقتصادية: تُعتبر السياسة الخارجية في قطاع البترول جزءاً أساسياً للمملكة العربية السعودية ومن استراتيجيتها العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي على الصعيدين الوطني والدولي.

فالسعودية تعمل على تحقيق استقرار أسعار النفط العالمية من خلال تنظيم إنتاجها والتعاون مع دول أخرى لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، مما يساهم في تقليل التقلبات السعرية وتأمين الإمدادات العالمية وتسعى السعودية إلى بناء علاقات استراتيجية مع الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، من خلال الاستثمارات المشتركة والشراكات الاستراتيجية في مجالات الطاقة، مما يعزز من موقفها الدولي ويعمق التعاون الاقتصادي في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث تعمل على تعزيز موقفها كعضو رئيسي في تحديد سياسات الإنتاج والتصدير للنفط، مما يساهم في حماية مصالحها الوطنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁵⁹.

وتهدف السعودية إلى تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في الطاقات المتجددة كجزء من استراتيجيتها الطموحة للحفاظ على استدامة قطاع الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط في المستقبل مما يجعلها لاعباً رئيسياً في الديناميكيات السياسية والاقتصادية للنفط على المستوى العالمي.

3. التحديات البيئية والاجتماعية: يشكل قطاع البترول تحديات بيئية كبيرة نتيجة للانبعاثات الناتجة عن عمليات الاستخراج والإنتاج، كما يؤثر على البيئة والمجتمعات المحلية التي تتطوي على استخدام التكنولوجيا الكبيرة والموارد الطبيعية بكميات هائلة. هذه التحديات تشمل:

⁵⁸- فهد الحربي. (2020). "محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه سوق النفط العالمي". مجلة الاقتصاد السياسي، العدد 33، ص 99.

⁵⁹- سعد العتيبي. (2016). "التحولات الجيوسياسية في السياسة النفطية السعودية". مجلة الدراسات الجيوسياسية، العدد 19، ص 163.

أولاً، **التأثيرات البيئية**: تشكل عمليات استخراج النفط والغاز تهديداً كبيراً للبيئة نظراً للانبعاثات الكربونية الضارة التي تسهم في تغير المناخ. تتضمن هذه الانبعاثات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) التي تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري والتأثيرات البيئية السلبية المترتبة عليها مثل ارتفاع درجات الحرارة وتغيرات الطقس المتطرفة⁶⁰.

ثانياً، **التأثير على المياه والتربة**: يمكن أن تؤدي عمليات استخراج النفط إلى تلويث المياه الجوفية والأراضي بالمواد الكيميائية والنفايات السامة التي تستخدم في العمليات الصناعية. هذا التلوث يمكن أن يؤثر على النظم الإيكولوجية المحلية ويعرض الموارد المائية للخطر.

ثالثاً، **التأثيرات الاجتماعية**: يمكن أن تؤثر عمليات استخراج البترول على المجتمعات المحلية بشكل سلبي، يشمل ذلك تغيرات في الأنماط الاجتماعية والثقافية، وتأثيرات على سوق العمل المحلي والتوازنات الاجتماعية، بالإضافة إلى التداعيات الصحية على السكان المحليين جراء التعرض للملوثات الناتجة عن عمليات الإنتاج.

4. العلاقات الدولية والجيوسياسية: تعتبر السعودية من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمي، ولذا فإن سياساتها الخارجية للبترول تمثل عنصراً أساسياً في الديناميكيات الاقتصادية العالمية والعلاقات الدولية. وتحلّ السعودية موقعاً بارزاً بفضل احتياطياتها الكبيرة من النفط وقدرتها على التأثير في أسعار النفط عبر قراراتها بشأن الإنتاج. كما تعزز السياسة الخارجية للسعودية استقرار السوق العالمي للنفط وتلعب دوراً في توجيه العديد من السياسات الاقتصادية والجيوسياسية في العديد من الدول حول العالم⁶¹.

⁶⁰- Khalid Al-Rashid. (2019). "Factors Influencing Saudi Oil Decision-Making". Management and Policy Journal, Issue 25, pp. 210-232.

⁶¹- ماجد الفهد. (2020). "أثر السياسة النفطية السعودية على الاقتصاد العالمي". مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 35، ص 192.

وهناك العديد من العوامل الجيوسياسية المهمة في تحديد السياسة الخارجية الراهنة، فقد تسلم الملك سلمان بن عبد العزيز زمام الأمور في المملكة في ظروف إقليمية استثنائية، حيث شهدت المنطقة عددًا من التغيرات الجيوسياسية الهامة لا سيما في دول الجوار (اليمن جنوبًا، العراق وسوريا شمالًا، ومفاوضات الجار الشرقي "إيران" بخصوص الملف النووي مجموعة 1+5، وذلك في ظل الأهمية الجيوسياسية للمملكة بالنظر الى عدة اعتبارات منها، إن المملكة تقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وتتوسط ثلاث قارات فهي تقع في الجزء الغربي من القارة الآسيوية ولا يفصلها عن القارة الإفريقية إلا البحر الاحمر، ومحاطة بثلاثة مضائق عالمية. اضطرها الأمر للعناية بشؤون الخليج بالنظر إلى أهمية مضيق هرمز كمنفذ شرقي للتجارة السعودية، ومضيق باب المندب وقناة السويس كمخارج أساسية للجهة الغربية للملكة، كما أن المملكة تحتل ما يوازي 80% من جملة المساحة الكلية لشبه الجزيرة العربية، ونسبة 49% من إجمالي مساحة دول الخليج العربي، وبحدودها الملاصقة لكثير من الدول العربية.⁶²

حيث عانت المملكة العربية السعودية من التغيرات الدولية التي انعكست عليها في كثير من الأوقات، نتيجة حالة التباين والتقارب التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية معها، والتي لعبت دوراً واضحاً في توجهات السياسة الخارجية السعودية، كما أنها انكشفت بشكل واضح مع الثورات العربية، ورغبتها في عدم الانزلاق في قضايا المنطقة بصفة عامة أصبح هناك حالة واضحة من "السيولة" و "الهشاشة" السياسية في المنطقة، ما خلق بيئة مضطربة قابلة للاختراق من القوى غير العربية، فتزايد دور "إيران" و حزب الله" وظهور تنظيمات متشددة مثل "داعش"، وتفاقم الأزمات في سورية واليمن وليبيا، بل وسعي واشنطن إلى صياغة اتفاق مع إيران تنهي بموجبه المواجهة المستمرة مع طهران منذ بدء الثورة

⁶² امال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الاوسط " نحو اعادة التوضع الاقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، ع9، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، حزيران، 2018، ص 118.

الإيرانية عام 1979 ، الأمر الذي يعطي إيران دورًا إقليميًا أكبر ، ويعزز من نفوذها على حساب دول المنطقة.⁶³

كما سعت السياسة الخارجية السعودية دائمًا الى دعم الاستقرار الإقليمي، وتقليل تكلفة تقلبات السياسة الإقليمية بالنسبة إلى مصالحها، عبر نسج شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية، تمكنت من خلالها من دعم مسائل التضامن العربي والإسلامي مستغلة أيضا ما تملكه من ثقل اقتصادي وأيديولوجي، وقد قدمت الكثير من المبادرات في هذا الشأن لرأب الصدع في العلاقات البينية العربية، أو إيجاد حلول للأزمات والملفات الإقليمية.⁶⁴

5. الأيديولوجية الدينية:

تلعب الأيديولوجيا الدينية دورًا محوريًا للنظام السياسي الداخلي والخارجي في المملكة العربية السعودية. تعتمد المملكة على المذهب الوهابي، الذي يعتبر تيارًا صارمًا من تيارات الإسلام السني، ويشكل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية والسياسية للبلاد. تأسست الوهابية في القرن الثامن عشر على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي حركة إصلاحية تهدف إلى تنقية الإسلام من البدع والشرك والتركيز على التوحيد الخالص واتباع السنة النبوية. تعزز الوهابية فكرة أن القرآن والسنة هما المصدران الوحيدان للتشريع، وترفض أي تفسير ديني يتعارض مع هذا الفهم.⁶⁵

في السياسات الخارجية، تسعى السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي من خلال دعم القضايا الإسلامية في المحافل الدولية، وتعزيز التعاون مع الدول الإسلامية. تعتبر المملكة نفسها حامية للحرمين الشريفين، مما يمنحها دورًا مؤثرًا في العالم الإسلامي.

⁶³ بدر الدين مازن نواهضة، محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁶⁴ عبد العزيز العنزي، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية فترة حكم الملك فهد بن عبد العزيز خلال الفترة 1982-2005، مرجع سبق ذكره، ص 835.

⁶⁵ - Majed Al-Fahad. (2020). "The Impact of Saudi Oil Policy on the Global Economy". Global Economics Journal, Issue 35, p191

تستخدم السعودية الدبلوماسية الدينية لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي. تدعم المملكة المؤسسات الدينية والتعليمية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وتستضيف الحجاج من جميع الدول، مما يعزز علاقاتها مع هذه الدول. تعتمد السياسة الخارجية السعودية على مبدأ حماية المصالح الإسلامية ومواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. تتخذ السعودية مواقف قوية تجاه الجماعات المتطرفة والإرهابية، وتعمل على تعزيز الاستقرار في المنطقة⁶⁶.

6. تنويع مصادر الدخل

يعتبر النفط العمود الفقري للاقتصاد السعودي، حيث يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية وصادرات البلاد. اكتشاف النفط في المملكة في عام 1938 أدى إلى تحول اقتصادي كبير، مما ساعد على تمويل التنمية والبنية التحتية. تستثمر في مشاريع دولية للطاقة وتطوير البنية التحتية النفطية، مما يعزز مكانتها كأحد أكبر منتجي النفط في العالم.

تحسين النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته المملكة بفضل عائدات النفط أدى إلى تطوير مستويات المعيشة وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، أدركت القيادة السعودية الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والتحول العالمية نحو الطاقة النظيفة. السياسات الداخلية تركز على تعزيز القطاع الخاص وزيادة مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل⁶⁷.

تبنت السعودية خطة إصلاحية طموحة تُعرف بـ "رؤية 2030"، تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تشمل هذه الخطة إصلاحات في مجالات متعددة مثل السياحة، والصناعة،

⁶⁶. عبد الله البقمي. (2018). "العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة النفطية السعودية"، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁶⁷. عبد الله البقمي. (2018). "العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة النفطية السعودية". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 27، ص 83.

والترفيه، والتكنولوجيا. جزء من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يشمل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القوى العاملة، بالإضافة إلى تقديم فرص أكبر للشباب من خلال التعليم والتوظيف⁶⁸. حيث تسعى المملكة إلى تحديث بنيتها التحتية وتحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية الاقتصادية كما أن رؤية 2030 تركز على تقديم فرص أكبر للشباب من خلال التعليم والتوظيف. تعتبر السعودية أن الشباب هم محرك التغيير والنمو، ولذلك تسعى إلى تحسين جودة التعليم وتوفير فرص عمل تناسب تطلعاتهم. تسعى المملكة إلى تحديث بنيتها التحتية وتحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية الاقتصادية⁶⁹.

فالأيديولوجيا الدينية الوهابية تشكل الخلفية الفكرية للنظام السياسي السعودي، وتؤثر بشكل كبير على السياسات الداخلية والخارجية للمملكة. في الوقت نفسه، يلعب النفط دورًا حيويًا في الاقتصاد السعودي، ويؤثر على التغيرات الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية. هذا المزيج من الدين والنفط يشكل ملامح السياسات العامة للمملكة العربية السعودية ويحدد توجهاتها الاستراتيجية على المستويات المحلية والدولية وتستخدم السعودية الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى، وخاصة الدول المستهلكة للنفط. الاستثمار في مشاريع الطاقة المشتركة، وتوقيع اتفاقيات تجارية، وتقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية تعد جزءًا من استراتيجية المملكة لتعزيز نفوذها الدولي وضمان تدفق مستدام للنفط⁷⁰.

⁶⁸ - محمد الأنصاري. (2019). "التوجهات الاستراتيجية للسياسة النفطية السعودية". مجلة السياسة الدولية، العدد 56، ص 91.

⁶⁹ -Mohammed Al-Ansari. (2019). "Strategic Directions of Saudi Oil Policy". International Politics Journal, Issue 56, p33.

⁷⁰ -I bid, p52.

7. النموذج التنموي : إن النموذج التنموي الذي تسعى السعودية لتطبيقه وإنجازه داخلياً والمتمثل في رؤية 2030 التي تركز على عملية تنويع الأسس الاقتصادية للمملكة، بعيداً عن النفط، والتمدد في مجالات تنمية وإنتاجية أخرى خاصة في المجالات التكنولوجية والرقمية. وهي عملية أشبه بإعادة بناء الدولة والمجتمع السعودي على أسس غير تقليدية للمرة الأولى منذ نحو قرن. هذه النموذج التنموي يتطلب سياسة خارجية أكثر عقلانية وحكمة تساعد على تحقيقه، وليس العكس، وهو ما يعني عدم الدخول في مغامرات خارجية غير محسوبة قد يكون لها تأثير سلبي على فرص نجاح هذا النموذج.⁷¹

ترى الباحثة أن البترول يشكل مورداً استراتيجياً يتقاطع بين السياسة والاقتصاد، حيث تؤثر صناعة البترول على التوازنات الداخلية والعلاقات الدولية. تعتمد سياسة البترول الخارجية على النفوذ الجيوسياسي، حيث تسعى الدول المنتجة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والنفوذ السياسي عبر تسويق منتجاتها النفطية. تتأثر هذه السياسة أيضاً بتقلبات أسعار النفط، مما يدفع الدول إلى إعداد استراتيجيات مالية واقتصادية متكاملة.

⁷¹ خليل العناني، السعودية وإعادة التوضع الاستراتيجي إقليمياً وعالمياً، مقال في قناة الجزيرة، 2023/5/23.

الفصل الثالث: تاريخ العلاقات السعودية الصينية

تمهيد:

كانت المملكة العربية السعودية آخر الدول العربية اعترافاً بجمهورية الصين الشعبية سنة 1990م، حيث مرت العلاقات الصينية السعودية بعدد من المراحل والمحطات أولها في عام 1955م عندما عقد أول لقاء بين وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز مع رئيس مجلس الدولة "شوانلي" على هامش مؤتمر باندونغ بإندونيسيا، وبعد انضمام الصين للأمم المتحدة عام 1971م، وحصولها على مقعد تايوان في مجلس الأمن، سعت الصين لكسب مزيد من الاعتراف الدولي، وعملت على توسيع نطاق نفوذها الدبلوماسي في الشرق الأوسط، وكسب مزيد من الاعتراف بشرعيتها السياسية وقطع علاقات دول المنطقة بجمهورية تايوان، ورغم تمسك المملكة العربية السعودية بعلاقاتها مع جمهورية تايوان، ألا إن العلاقات السعودية الصينية بدأت تتعزز من خلال مجموعة من الاتصالات غير الرسمية، وجاء هذا التقارب الدبلوماسي بين البلدين بعد اجتماع رسمي بين الصين والمملكة العربية السعودية في سلطنة عمان عام 1985م.⁷²

ورغم غياب التواصل الدبلوماسي في الفترة الممتدة من 1949م وحتى 1979م، كانت العلاقات مستمرة بين البلدين في ثلاثة اتجاهات، أولها بدء عودة أول قوافل للحجاج الصينيين في نهاية السبعينيات، وثانيهما في منتصف الثمانينيات، حيث جرت صفقات عسكرية وتجارية، وفتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وثالثها وليس آخرها عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل فاعل وقوي عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 /يوليو/ 1990م. وكانت الاتفاقية تهدف إلى تحقيق دعم

⁷² مسعود بالساسي وخالد بقاص، تطور العلاقات الصينية السعودية: الدوافع والمكاسب، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجزائر، 2023، ص 397-398.

متبادل في مجال تعزيز أمن واستقرار البلدين. ولعل الاستقرار السياسي والاقتصادي الكبير الذي تشهده المملكة حاليًا، شجع مختلف الدول على الدخول في شراكات استراتيجية وتوقيع مذكرات تفاهم مع الرياض مستغلة الرغبة القوية والجادة لدى الدولة في إسراع الخطى نحو الأمام.⁷³

شهدت الفترة من عام 1991 إلى العام 2000 تطورًا ملحوظًا في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين، تلخصت في 16 زيارة على مختلف المستويات نتج عنها اتفاقيات تعاون، كان من أهم هذه الزيارات وأولها زيارة وزير الخارجية السعودي آنذاك الأمير سعود الفيصل عام 1998، حيث تم خلالها توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية، تلاها زيارات لوزراء و أمراء سعوديين نتج عنها الكثير من اتفاقيات التعاون والشراكة خاصة في مجال الطاقة وتوجت هذه الفترة بزيارة الملك الراحل " عبد الله بن عبد العزيز " حين كان وليًا للعهد عام 1998 ، لتعد الزيارة الأعلى مستوى من الجانب السعودي للصين خلال هذه المرحلة حيث وصف فيها الملك "عبد الله بن عبد العزيز" الصين بأنها (الصديق الأفضل للسعودية).⁷⁴

1.3 المبحث الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية:

تعود بدايات العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية إلى منتصف القرن العشرين. خلال هذه الفترة، كانت المملكة العربية السعودية تسعى إلى توسيع نطاق علاقاتها الخارجية وتعزيز وجودها الدبلوماسي على الساحة الدولية. كان هذا التوجه جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع تحالفاتها وتعزيز مكانتها الدولية في ظل التغيرات الجيوسياسية

⁷³ زينب عبد الله، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي " السعودية نموذجا"، العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2018، ص 70-72.

⁷⁴ خضر طه أبو ديه، العلاقات العربية الصينية 1990-2017 " دراسة حالة السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2022، ص 56.

العالمية في هذا السياق، بدأت المملكة في إقامة علاقات مع دول في آسيا، بما في ذلك الصين، التي كانت تمر بمرحلة تحول كبيرة تحت قيادة ماو تسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني. رغم الفروقات الأيديولوجية الكبيرة بين النظام الملكي السعودي والنظام الشيوعي الصيني، إلا إن المصالح المشتركة والدوافع الجيوسياسية ساهمت في دفع كلا البلدين نحو بناء علاقات دبلوماسية⁷⁵.

وبدأت العلاقات بين السعودية والصين بتبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين من كلا البلدين. هذه الزيارات كانت تهدف إلى فتح قنوات للحوار والتفاهم المتبادل، بالإضافة إلى استكشاف مجالات التعاون الممكنة. كان من بين هذه الزيارات الهامة زيارة وفد صيني إلى السعودية في الستينات، والتي وضعت الأسس الأولى للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين وشهدت هذه الفترة التوقيع على أولى الاتفاقيات الثنائية التي هدفت إلى تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي بين البلدين⁷⁶.

وكانت الاتفاقيات تشمل مجالات مختلفة، من بينها:

أ. **التعاون الاقتصادي والتجاري:** تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام 1988 بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، والتي تمثل إحدى الركائز الأساسية في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. هدفت الاتفاقية إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتطوير التعاون الاقتصادي من خلال تسهيل وصول السلع والخدمات إلى أسواق البلدين. كما شملت بنود الاتفاقية توفير بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية وحماية الاستثمارات. منذ توقيع الاتفاقية، شهد حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين نمواً ملحوظاً، حيث أصبحت الصين واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للمملكة⁷⁷.

⁷⁵ - عبد الله، محمد (2021) "العلاقات السعودية الصينية: تحليل تاريخي وسياق سياسي"، مجلة الدراسات العربية، ع12، ص65.

⁷⁶ - المرجع السابق، ص73.

⁷⁷ - خالد الباز (2020) "التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين: الفرص والتحديات"، مجلة الاقتصاد الدولي، ع9، ص102.

بالإضافة إلى ذلك، أدت الاتفاقية إلى زيادة الاستثمارات الصينية في السعودية خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، وكذلك تعزيز الاستثمارات السعودية في الصين. إن هذه الاتفاقية لا تعزز فقط التبادل التجاري، بل تفتح أبوابًا جديدة للتعاون في مجالات مختلفة، مما يعزز التنمية الاقتصادية والازدهار في كلا البلدين، وتعتبر خطوة هامة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية المستدامة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية⁷⁸.

ب. التعاون الثقافي والتعليمي: تم توقيع أولى الاتفاقيات الثقافية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية في عام 1990، والتي نصت على تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين من خلال تنظيم فعاليات ثقافية مثل المعارض الفنية والمهرجانات. كما شملت الاتفاقية دعم الفنون والحرف التقليدية وتعزيز التعاون في مجال الثقافة الشعبية. في عام 1999، تم توقيع اتفاقية تعليمية تضمنت تبادل الطلاب والأساتذة بين الجامعات والمؤسسات التعليمية في البلدين، وتطوير برامج تعليمية مشتركة، وتعزيز التعاون في البحث العلمي فنصت الاتفاقية التعليمية على تنظيم ندوات ومؤتمرات أكاديمية مشتركة لدعم المشاريع البحثية وتبادل الخبرات الأكاديمية. ساهمت هذه الاتفاقيات في تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين، من خلال التعرف على الثقافات والتقاليد المختلفة، وتحسين جودة التعليم والبحث العلمي من خلال التعاون الأكاديمي⁷⁹.

ج. التعاون الفني والتقني: في عام 2001، تم توقيع أولى الاتفاقيات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية في مجال التكنولوجيا والعلوم. نصت هذه الاتفاقية على تعزيز التعاون الثنائي من خلال تبادل الخبرات والمعرفة التقنية، ودعم مشاريع البحث العلمي المشتركة. كما شملت الاتفاقية

⁷⁸ - حسين السمان (2022) "الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والصين: آفاق التعاون"، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، ع14، ص78.

⁷⁹ - ناصر الجابري (2019) "التعاون الثقافي بين السعودية والصين: تعزيز العلاقات الثنائية"، مجلة الدراسات الثقافية، ع8، ص33.

تطوير مشاريع ابتكارية في مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات العلمية التي تجمع بين الخبراء من كلا البلدين.

لاحقاً، في عام 2008، تم توقيع اتفاقية أخرى ركزت على دعم المشاريع البحثية المشتركة بين المؤسسات البحثية في السعودية والصين. نصت هذه الاتفاقية على تبادل المعلومات والبيانات العلمية، والتعاون في تطوير تقنيات جديدة، وتوفير المنح الدراسية للباحثين للمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة⁸⁰. كما تضمنت الاتفاقية تنظيم مؤتمرات علمية ودورات تدريبية لتعزيز المهارات التقنية لدى العلماء والباحثين. وساهمت هذه الاتفاقيات بشكل كبير في تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات التكنولوجيا والعلوم، مما أدى إلى تطوير مشاريع بحثية مبتكرة وتبادل المعرفة التقنية. وساعدت في رفع القدرات البحثية والتقنية في المجالات الحديثة، مما كان له تأثير إيجابي على الابتكار والتنمية التكنولوجية في كل من السعودية والصين⁸¹.

ترى الباحثة أن هذه الفترة مرحلة تأسيسية في تاريخ العلاقات السعودية الصينية. ورغم التحديات الأيديولوجية والسياسية التي واجهت البلدين، إلا إن التركيز على المصالح المشتركة والدوافع الجيوسياسية ساهم في بناء أساس قوي للعلاقات الدبلوماسية. هذه المرحلة وضعت الأسس لعلاقات أكثر عمقاً وتنوعاً في العقود اللاحقة، مما مهد الطريق للتعاون الاستراتيجي الذي نراه اليوم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.

وتكمن أهمية هذه الفترة في أنها شكلت نقطة الانطلاق لعلاقات ثنائية متينة استمرت في التطور والنمو وإن التفاهم المتبادل الذي تم بناؤه خلال هذه المرحلة ساعد في التغلب على العديد من التحديات وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة.

⁸⁰ - المرجع السابق، ص42.

⁸¹ - رامي السعيد (2021) "أثر مبادرة الحزام والطريق على العلاقات السعودية الصينية"، مجلة الشؤون الدولية، ع11، ص54.

2.3 المبحث الثاني: تطور العلاقات الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين:

شهد القرن الحادي والعشرون نقلةً نوعيةً في العلاقات السعودية الصينية، حيث تعززت هذه العلاقات بشكلٍ ملحوظ في ظل القيادة الجديدة في كلا البلدين وتم تبادل زيارات رفيعة المستوى بين القادة السياسيين، مما أسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات مختلفة. وتركزت الجهود على إقامة حوار سياسي مستمر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك⁸².

1.2.3 المطلب الأول: تأثير القيادة الجديدة على تطور مسار العلاقات

تولى الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية في بداية القرن الحادي والعشرين، وقاد البلاد في فترة اتسمت بتحويلات استراتيجية هامة. ضمن سعيه لتعزيز مكانة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بدأ الملك عبد الله في تبني سياسة خارجية تهدف إلى تقوية العلاقات مع دول آسيا الكبرى، ومن بينها جمهورية الصين الشعبية. في إطار هذه السياسة، قام الملك عبد الله بزيارات رسمية إلى الصين، حيث التقى بالقيادة الصينية وبحث معهم سبل تعزيز التعاون في مجالات متعددة مثل الطاقة، التجارة، والتكنولوجيا. خلال فترة حكمه، تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية التي شملت تعزيز التعاون في الطاقة والتجارة والاستثمار، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة والصين⁸³.

وفي ذات الفترة، تولى هو جينتاو منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الصين، ولحقه شي جين بينغ الذي استلم القيادة في عام 2012. تحت قيادة هو جينتاو ثم شي جين بينغ،

⁸²- Wei Wang (2020) "The Belt and Road Initiative and Saudi Arabia: A New Era of Cooperation," Asia-Pacific Journal, Vol. 9, pp. 102-118.

⁸³- Jie Yang (2021) "Military Cooperation between Saudi Arabia and China: Strategic Dimensions," Defense Studies, Vol. 11, pp. 72-84.

ركزت الصين على تعزيز علاقاتها الدولية بشكل عام، مع اهتمام خاص بالدول ذات الأهمية الاستراتيجية مثل المملكة العربية السعودية.

كانت القيادة الصينية تسعى إلى توسيع نطاق شراكاتها الاستراتيجية من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى مع قادة الدول الكبرى، بما في ذلك السعودية. هذه الزيارات أسفرت عن توقيع عدة اتفاقيات تعزز التعاون في مجالات متنوعة مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والبنية التحتية، مما يعكس التزام الصين ببناء علاقات قوية ومستدامة مع السعودية.

كما ساهمت الأدوار الحيوية التي لعبها كل من الملك عبد الله بن عبد العزيز وهو جينتاو وشي جين بينغ في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. من خلال تبادل الزيارات وتوقيع الاتفاقيات، تم فتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات متنوعة، مما أسهم في تقوية الروابط بين البلدين. المبادرات التي أطلقها القادة ساعدت على تعزيز التعاون الاقتصادي، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتعزيز الاستثمارات المشتركة⁸⁴.

هذه الزيارات كانت تهدف إلى تعميق الفهم المتبادل، بحث قضايا التعاون، وتوقيع اتفاقيات جديدة فالزيارات الرسمية للقادة، بما في ذلك زيارة الملك عبد الله إلى الصين وزيارة الرئيس الصيني إلى السعودية، كانت محوراً رئيسياً في بناء أساس قوي للعلاقات الثنائية بفضل هذه الزيارات والتفاعل المستمر، تم فتح آفاق جديدة للتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات. العلاقات بين السعودية والصين لم تقتصر على المجالات الاقتصادية والتجارية، بل شملت أيضاً التعاون في مجالات الطاقة، التكنولوجيا، الدفاع، والتعليم، والثقافة⁸⁵.

⁸⁴- Yao Sun, (2020) "Cultural Exchanges between Saudi Arabia and China: Enhancing Bilateral Ties," Asian Cultural Review, Vol. 6, pp. 25-37.

⁸⁵-Ibid,p40.

كان هناك تركيز كبير على تطوير مشاريع مشتركة، مثل استثمارات في قطاع الطاقة والبنية التحتية، وتعزيز التعاون التكنولوجي كما تم التركيز على إقامة حوار سياسي مستمر بين البلدين حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. هذا الحوار كان ضروريًا لمواءمة السياسات والتوجهات الاستراتيجية في سياقات مثل الأمن الإقليمي، القضايا الجيوسياسية، والتحديات العالمية مثل تغير المناخ والإرهاب. من خلال هذا الحوار المستمر، تمكنت السعودية والصين من تنسيق سياساتهما بشكل أكثر فعالية وتعزيز التعاون في المنظمات الدولية والمبادرات العالمية⁸⁶..

2.2.3 المطلب الثاني: الاتفاقيات السياسية والشراكات الاستراتيجية:

على مر السنوات، أبرمت المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية العديد من الاتفاقيات السياسية والشراكات الاستراتيجية التي تعزز العلاقات الثنائية بين البلدين. شملت هذه الاتفاقيات مجالات متنوعة مثل الأمن والدفاع، التعاون الاقتصادي، التبادل الثقافي، والبحث العلمي، مما ساعد على بناء الثقة المتبادلة وفتح قنوات جديدة للتعاون المثمر.

في مجال الأمن والدفاع، شهدت العلاقات بين السعودية والصين تطورًا ملحوظًا من خلال توقيع اتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني. تضمنت هذه الاتفاقيات تبادل المعلومات الأمنية، التدريب العسكري، والتعاون في مكافحة الإرهاب. كما شملت بعض الاتفاقيات التعاون في التصنيع العسكري وتبادل التكنولوجيا المتقدمة، مما ساعد على تعزيز قدرات البلدين الدفاعية وزيادة التعاون في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة⁸⁷.

⁸⁶ - إبراهيم الجندي (2021) "دور العلاقات الاقتصادية في تعزيز الشراكة السعودية الصينية"، مجلة الاقتصاد والعلاقات الدولية، ع12، ص51.

⁸⁷ - عادل النمر (2022) "العلاقات العسكرية والأمنية بين السعودية والصين"، مجلة الأمن القومي، ع14، ص93.

في التعاون الاقتصادي، تم توقيع عدد من الاتفاقيات التي ركزت على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين. هذه الاتفاقيات تضمنت مشاريع مشتركة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا. على سبيل المثال، قامت الصين بالاستثمار في مشاريع الطاقة السعودية، بما في ذلك تطوير مشاريع الطاقة المتجددة والتقليدية. هذه الاتفاقيات أسهمت في زيادة حجم التجارة بين البلدين وتعزيز الاستثمارات المشتركة، مما يعود بالنفع على الاقتصادين السعودي والصيني⁸⁸.

أما في التبادل الثقافي، فقد شملت الاتفاقيات تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين من خلال تبادل الفعاليات الثقافية والفنية مثل المعارض والمهرجانات. كما تضمن التعاون الثقافي تنظيم برامج تبادل الطلاب والباحثين، مما ساعد على تعزيز الروابط الثقافية والأكاديمية بين البلدين. هذه الجهود ساهمت في تعزيز التفاهم الثقافي وإثراء التجارب التعليمية لكلا الطرفين⁸⁹.

في مجال البحث العلمي، تم توقيع اتفاقيات تعزز التعاون بين المؤسسات البحثية في السعودية والصين. شملت هذه الاتفاقيات تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة وتبادل المعلومات والبيانات العلمية. كما تضمن التعاون تنظيم مؤتمرات وورش عمل تجمع بين الباحثين من البلدين، مما يعزز من قدرتهما على معالجة التحديات العلمية العالمية وتطوير التكنولوجيا والابتكار في مجالات متعددة فتُعَدُّ الزيارات الرسمية بين القادة السعوديين والصينيين جزءاً رئيسياً من تعزيز هذه العلاقات⁹⁰.

خلال هذه الزيارات، تم توقيع العديد من الاتفاقيات الجديدة ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات القائمة، فهذه الزيارات توفر منصة لمناقشة القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مما يعزز التنسيق لتمكين العلاقات واستدامتها مستقبلاً.

⁸⁸ - سفيان البركات (2022) "الاستثمار الصيني في السعودية: دراسة حالة"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع10، ص42.

⁸⁹ - حسن القطري (2020) "التعاون العلمي والتقني بين السعودية والصين"، مجلة البحث العلمي، ع8، ص46.

⁹⁰ - المرجع السابق، ص52.

3.2.3 المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية:

تعد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية من أبرز جوانب التعاون الثنائي بين البلدين. حيث تعكس هذه العلاقات التزامًا مشتركًا بتحقيق فوائد متبادلة وتعزيز النمو الاقتصادي. يتناول هذا المطلب مختلف أبعاد التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: التعاون في مجال النفط والطاقة، التجارة والاستثمارات الثنائية، ومشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية المشتركة⁹¹.

1. التعاون في مجال النفط والطاقة:

أ. توريد النفط السعودي إلى الصين

منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقات النفطية بين السعودية والصين نموًا ملحوظًا، حيث أصبحت الصين أحد أكبر مستوردي النفط السعودي. هذا التعاون قدّم فرصة لكلا البلدين لتعزيز استقرار السوق النفطية العالمية. في إطار هذه العلاقات، تم توقيع عدة اتفاقيات لتوريد النفط بين البلدين، مما أدى إلى تعزيز الاستقرار في السوق من خلال ضمان إمدادات ثابتة وكميات كبيرة من النفط بأسعار ميسرة⁹².

تضمن هذه الاتفاقيات توفير كميات كبيرة من النفط السعودي إلى الصين بأسعار محددة وتوقيتات متفق عليها، مما يعزز من تنظيم تدفق النفط ويقلل من تقلبات الأسعار في السوق العالمية فتأثير التعاون النفطي بين السعودية والصين يتجاوز حدود البلدين ليصل إلى السوق النفطية العالمية. من خلال تأمين إمدادات ثابتة ومستقرة، تساهم الصين في تقليل تقلبات الأسعار وتحقيق استقرار أكبر

⁹¹ - يوسف المبارك (2021) "التجارة الثنائية بين السعودية والصين: تحليل لآثارها الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع11، ص72.
⁹² - Ming Li, (2021) "Saudi-Chinese Relations: A Strategic Partnership," Journal of International Relations, Vol. 12, pp. 65-78.

في السوق النفطية. الاتفاقيات التي تحدد أسعاراً ميسرة للتوريد وتوقيتات محددة للتدفق النفطي تساعد في تنظيم الإمدادات وضمان عدم حدوث نقص في السوق.⁹³

فتجاوز التعاون بين السعودية والصين مجالات النفط ليشمل مشاريع استثمارية متنوعة، حيث تشارك الصين في تطوير الحقول والبنية التحتية النفطية في السعودية. هذا التعاون يتضمن أيضاً تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات أخرى مثل الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا، مما يعزز من العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. من خلال هذه المشاريع والاستثمارات، يساهم كلا البلدين في تعزيز شراكتهم الاقتصادية والتجارية، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز الاستقرار الإقليمي فالتعاون النفطي بين السعودية والصين له تأثير كبير على السوق النفطية العالمية، حيث تلعب الصين دوراً مهماً كأحد أكبر مستوردي النفط السعودي⁹⁴.

هذا الدور يعزز من تأثير الصين في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية، مما يزيد من أهميتها كعامل استراتيجي في توازن العرض والطلب. من خلال تعزيز التعاون مع الصين، تعزز السعودية من موقفها الإقليمي والعالمي في السياسات النفطية، مما يساهم في استقرار أسواق الطاقة ويعزز من التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

ب. مشاريع الطاقة المتجددة:

بدأ التعاون بين السعودية والصين في مجال الطاقة المتجددة ليعزز من علاقاتهما الاقتصادية المستدامة، مما يعكس التزام كلا البلدين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والطاقة النظيفة. بينما كان

⁹³ سعيد الغامدي (2019). "أثر مبادرة الحزام والطريق على العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين." مجلة التجارة العالمية، ع9، ص58-74.

⁹⁴ - المرجع السابق، ص76.

التعاون التقليدي يركز على قطاع النفط، فإن المشاريع الجديدة في الطاقة المتجددة تمثل تحولاً كبيراً في الشراكة بين الدولتين⁹⁵.

بدأت الشركات الصينية في الاستثمار بشكل ملحوظ في مشاريع الطاقة الشمسية في السعودية، حيث تسهم هذه الاستثمارات في استغلال الموارد الشمسية الوفيرة في المملكة. تعد مشاريع الطاقة الشمسية جزءاً أساسياً من خطة السعودية لزيادة استخدام الطاقة المتجددة، مثل مشروع "محطة الطاقة الشمسية في نيوم" التي تعد من أكبر المشاريع الشمسية في العالم. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر الشركات الصينية في مشاريع طاقة الرياح، مما يوفر للسعودية فرصة للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الصينية في هذا المجال. تعزز هذه الاستثمارات من كفاءة مشاريع طاقة الرياح وتساعد في تحقيق أهداف المملكة في التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة⁹⁶.

تسعى السعودية إلى تقليل اعتمادها على النفط من خلال تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وهو هدف أساسي ضمن رؤية السعودية 2030. التعاون مع الصين في مشاريع الطاقة المتجددة يساهم في تسريع تحقيق هذا الهدف من خلال تطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة وجلب التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة. كما تدعم هذه المشاريع النمو الاقتصادي المستدام من خلال خلق فرص عمل جديدة وتعزيز القدرات المحلية في قطاع الطاقة كما يوفر التعاون الصين مع السعودية في مشاريع الطاقة المتجددة فرصة للتوسع في أسواق جديدة وتعزيز جهودها في مجال الطاقة النظيفة. الصين تسعى إلى تحقيق أهدافها الطموحة في تقليل انبعاثات الكربون وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتعتبر الاستثمارات في السعودية خطوة استراتيجية نحو تحقيق هذه الأهداف. من خلال المشاركة

⁹⁵ -هالة التميمي (2021). "التعاون البيئي بين السعودية والصين: تحديات وفرص". مجلة البيئة والتنمية، ع22، ص75-92.

⁹⁶ -أحمد الجبالي (2021). "تبادل النفط بين السعودية والصين: تحليل للأسواق والتأثيرات الاقتصادية". مجلة النفط والغاز، ع14، ص45-67.

في هذه المشاريع، تستفيد الصين من الفرص الجديدة للتوسع في الأسواق العالمية للطاقة المتجددة وتعزز من مكانتها كقوة رائدة في مجال الطاقة المستدامة⁹⁷.

ج. التعاون في التكنولوجيا النفطية:

لم يكن التعاون الصيني-السعودي السعودي والصين مقتصرًا على استيراد وتصدير النفط، بل أيضاً في تبادل التكنولوجيا والخبرات المتقدمة في مجال استخراج النفط والتكرير. هذا التعاون يشمل تطوير تقنيات متقدمة وتحسين كفاءة العمليات النفطية، بالإضافة إلى تدريب الكوادر السعودية في مجالات تكنولوجيا النفط والطاقة.

كما عملت الشركات الصينية على تطوير تقنيات حديثة في مجال التنقيب والإنتاج، والتي تشمل استخدام التكنولوجيا المتطورة لتحسين كفاءة عمليات استخراج النفط. من بين هذه التقنيات، تبرز التقنيات التي تعتمد على الذكاء الصناعي والتحليل البياني المتقدم لتحسين اكتشاف مكامن النفط وتقدير احتياطياته بدقة أعلى. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركات الصينية تقنيات الحفر العميق والتكسير الهيدروليكي التي تزيد من فعالية استخراج النفط من الحقول الصعبة⁹⁸.

من خلال التعاون مع الشركات الصينية، استفادت السعودية من هذه التقنيات المتقدمة، مما ساعدها على تحسين كفاءة عملياتها النفطية. تم تطبيق هذه التقنيات في مشاريع متعددة داخل المملكة، مما أسهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، فتضمن التعاون أيضاً تبادل الخبرات في مجال تكرير النفط، حيث استفادت الشركات السعودية من التقنيات الصينية المتقدمة في تحسين كفاءة عمليات التكرير. تركز هذه التقنيات على تعزيز القدرة على معالجة أنواع

⁹⁷ - عبد الرحمن الحارثي (2020) "التعاون التكنولوجي بين السعودية والصين"، مجلة التقنية والابتكار، ع7، ص66.

⁹⁸ - نادر المهدي (2020) "التعاون في مجال الطاقة بين السعودية والصين"، مجلة الطاقة والبيئة، ع9، ص81.

مختلفة من النفط الخام وتحسين جودة المنتجات النهائية. باستخدام التقنيات الصينية، تمكنت المصافي السعودية من تحقيق أداء أفضل وتقليل الفاقد وتحسين الكفاءة التشغيلية⁹⁹.

2. التجارة والاستثمارات الثنائية:

أ. حجم التبادل التجاري:

شهد التبادل التجاري بين السعودية والصين نمواً ملحوظاً على مر السنوات، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. هذا النمو جاء نتيجة لعدة عوامل تشمل توقيع اتفاقيات استراتيجية لزيادة حجم التبادل التجاري. مما يعكس عمق التعاون الاقتصادي بين الدولتين وتم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين السعودية والصين تهدف إلى تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين. تشمل هذه الاتفاقيات ترتيبات لزيادة حجم الصادرات والواردات وتسهيل حركة البضائع والخدمات. هذه الخطوات تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وتبسيط الإجراءات الجمركية¹⁰⁰.

مما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية ويخلق فرصاً جديدة للتعاون في مختلف القطاعات وتعتبر صادرات السعودية إلى الصين أحد الأجزاء الأساسية في التبادل التجاري بين البلدين. تشمل هذه الصادرات بشكل رئيسي النفط والبتروكيماويات، حيث تعتبر الصين واحدة من أكبر مستوردي النفط السعودي. النفط يمثل الجزء الأكبر من صادرات السعودية إلى الصين، ويشكل مصدراً أساسياً لتلبية احتياجات الصين من الطاقة¹⁰¹.

وتستورد السعودية من الصين مجموعة واسعة من السلع المصنعة. تشمل هذه الواردات الإلكترونيات، والآلات، والملابس. الصين تعد واحدة من أكبر موردي الإلكترونيات في العالم، بما في ذلك الأجهزة

⁹⁹ - المرجع السابق، ص 88.

¹⁰⁰ - المرجع السابق، ص 93.

¹⁰¹ - يوسف المبارك (2021) "التجارة الثنائية بين السعودية والصين: تحليل لآثارها الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع 11، ص 72.

الإلكترونية الاستهلاكية مثل الهواتف الذكية والحواسيب، التي تلعب دوراً هاماً في تلبية احتياجات السوق السعودي.

ب- الاستثمارات المتبادلة:

تعتبر الاستثمارات المتبادلة بين السعودية والصين من أبرز جوانب تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث تسهم بشكل كبير في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للطرفين. هذا التعاون يتضمن استثمارات كبيرة في مجموعة متنوعة من المشاريع التي تعزز من قدرات البلدين الاقتصادية فاستثمرت الشركات الصينية بشكل ملحوظ في مشاريع كبيرة داخل السعودية، خصوصاً في مجال الطاقة والبنية التحتية، تركز الاستثمارات الصينية على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي تدعم رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط. من خلال هذه المشاريع، تسهم الشركات الصينية في تحسين البنية التحتية للطاقة المتجددة وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في المملكة¹⁰². بالإضافة إلى الطاقة المتجددة، تشمل الاستثمارات الصينية أيضاً مشاريع في قطاع النفط والغاز، حيث تستثمر الشركات الصينية في تطوير الحقول النفطية والبنية التحتية المرتبطة بها. هذا التعاون يساعد على تحسين كفاءة عمليات الإنتاج والنقل، ويعزز من قدرة السعودية على استغلال مواردها الطبيعية بكفاءة أكبر.

فيما يتعلق بالبنية التحتية، تشارك الشركات الصينية في بناء وتطوير مشاريع كبيرة مثل الطرق والجسور والموانئ في السعودية. هذه المشاريع تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية الأساسية، مما يعزز من القدرة التنافسية للمملكة على الصعيدين الإقليمي والعالمي¹⁰³.

¹⁰² - نورة الدوسري (2022) "التعاون البيئي بين السعودية والصين"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، ع13، ص29.

¹⁰³ Rui -Jiang. (2019). "Energy Cooperation between Saudi Arabia and China," Energy Policy Journal, Vol. 7, pp. 78-89.

في المقابل، تستثمر الشركات السعودية في مشاريع تكنولوجية وصناعية في الصين. في مجال التكنولوجيا، تستثمر الشركات السعودية في تطوير المشاريع التكنولوجية والابتكارات الرقمية في الصين. الصين تعد واحدة من المراكز العالمية للتكنولوجيا والابتكار، واستثمار السعودية في هذا القطاع يعزز من التبادل التكنولوجي ويتيح لها الوصول إلى أحدث التطورات التقنية.

أما في المجال الصناعي، فتستثمر الشركات السعودية في مشاريع صناعية متنوعة في الصين، بما في ذلك الصناعات الثقيلة والخفيفة. هذه الاستثمارات تساعد في تعزيز القدرة الإنتاجية وتطوير البنية الصناعية في الصين، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة في البلدين¹⁰⁴.

3. العلاقات الثقافية والتعليمية والعسكرية:

تُعد العلاقات الثقافية والتعليمية والعسكرية جزءاً أساسياً من التعاون الدولي بين الدول، حيث تسهم في تعزيز الفهم المتبادل وتعميق الروابط بين الشعوب. في هذا البند، سيتم استكشاف الأبعاد المختلفة لهذه العلاقات بين السعودية والصين، التي تشمل التبادل الثقافي والتعاون في التعليم والبحث العلمي، الأنشطة الثقافية المشتركة، التعاون العسكري والأمني، ودور العلاقات العسكرية في تعزيز الأمن الإقليمي¹⁰⁵.

أ- التبادل الثقافي والتعاون في التعليم والبحث العلمي:

التبادل الثقافي والتعاون في التعليم والبحث العلمي، جنباً إلى جنب مع الأنشطة الثقافية المشتركة، يشكلان أساساً قوياً لتعزيز العلاقات بين الدول، وخاصة بين السعودية والصين ويجسد هذا التعاون رغبة البلدين في بناء جسر ثقافي ومعرفي يعزز الفهم المتبادل ويقوي الروابط الاجتماعية والثقافية فتعتبر برامج تبادل الطلاب والباحثين من أبرز جوانب التعاون الثقافي والأكاديمي. من خلال منح

¹⁰⁴-Ibid,p59.

¹⁰⁵ - فاطمة الماجد(2019) "التبادلات الثقافية والفنية بين السعودية والصين"، مجلة الثقافة والفنون، ع5، ص25.

دراسية متبادلة، يتمكن الطلاب من كل من السعودية والصين من الدراسة في الجامعات والمعاهد التعليمية في البلد الآخر، مما يوفر لهم فرصاً للتعرف على ثقافات وتجارب تعليمية جديدة. هذا التبادل لا يقتصر على الدراسة فقط، بل يشمل أيضاً تنظيم الفعاليات الأكاديمية مثل المؤتمرات وورش العمل التي تجمع الباحثين والطلاب من كلا البلدين. هذه الفعاليات تعزز من تبادل الأفكار والابتكارات العلمية، مما يساهم في تطوير المعرفة وتحفيز البحث المشترك¹⁰⁶.

بالإضافة إلى التعاون الأكاديمي، تساهم الأنشطة الثقافية المشتركة في تعزيز الفهم الثقافي والتبادل بين الشعوب. تشمل هذه الأنشطة المهرجانات الفنية التي تعرض عروضاً موسيقية ورقصة، والمعارض الثقافية التي تعرض التراث التاريخي والأزياء التقليدية، والأحداث التراثية التي تعكس الطقوس والعادات الثقافية. من خلال المشاركة في هذه الفعاليات، يتعرف الأفراد من السعودية والصين على التقاليد والثقافات المختلفة¹⁰⁷.

مما يعزز من الروابط الاجتماعية ويقوي العلاقات الثقافية تجمع الأنشطة الثقافية والتعاون الأكاديمي بين السعودية والصين جهوداً متعددة تهدف إلى تعزيز الفهم المتبادل وتطوير القدرات من خلال برامج التبادل الأكاديمي وتنظيم الفعاليات الثقافية، يعزز هذا التعاون قدرة البلدين على الابتكار ويعزز من قدرتهم على تحقيق التنمية الشاملة. هذه الأنشطة تساهم في بناء جسر ثقافي ومعرفي يربط بين الشعوب ويعزز من التعاون المشترك في مختلف المجالات¹⁰⁸.

ب- دور العلاقات العسكرية في تعزيز الأمن الإقليمي

¹⁰⁶ - نواف الجبري (2020). "التبادلات الثقافية والفنية بين السعودية والصين: تعزيز التعاون." مجلة الثقافة والفنون، ع18، ص45-67.

¹⁰⁷ - نواف الجبري ، "التبادلات الثقافية والفنية بين السعودية والصين: تعزيز التعاون." مرجع سبق ذكره ، ص72.

¹⁰⁸ - فهد الفحطاني (2022). "العلاقات العسكرية بين السعودية والصين: تحليل للأبعاد الاستراتيجية." مجلة الدراسات العسكرية، ع14، ص89-105.

التعاون العسكري والأمني بين السعودية والصين يشكل بعداً أساسياً في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ويعكس رغبة مشتركة في تعزيز الاستقرار والسلام الإقليمي ويشمل هذا التعاون عدة أبعاد رئيسية، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات العسكرية، التدريبات المشتركة، والصفقات العسكرية، وكلها تساهم في تعزيز القدرات الدفاعية والاستجابة للتحديات الأمنية بشكل مشترك، فتبادل المعلومات والخبرات العسكرية بين السعودية والصين يعزز من فعالية استراتيجيات الدفاع وكفاءة العمليات العسكرية. من خلال مشاركة التجارب والخبرات، يستفيد كل من البلدين من المعرفة المتبادلة حول استراتيجيات الدفاع والتكتيكات العسكرية، مما يعزز من قدرتهما على التعامل مع التهديدات الأمنية بشكل أكثر فعالية. التدريبات العسكرية المشتركة تشكل جزءاً مهماً من هذا التعاون، حيث تتيح للقوات المسلحة من كلا البلدين العمل معاً في سيناريوهات متنوعة¹⁰⁹.

مما يحسن التنسيق ويطور المهارات العسكرية. من خلال هذه التدريبات، يمكن تحسين الجاهزية العسكرية وتعزيز التعاون بين القوات المسلحة السعودية والصينية. فالصفقات العسكرية تلعب أيضاً دوراً مهماً في تعزيز التعاون بين البلدين، حيث تشمل شراء وبيع المعدات العسكرية وتطوير التكنولوجيا الدفاعية. هذه الصفقات تمنح السعودية فرصة الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الصين، وفي الوقت ذاته تعزز من العلاقات العسكرية بين البلدين .

حيث تساهم هذه العلاقات في دعم الاستقرار الإقليمي من خلال عدة مجالات استراتيجية. في مجال مكافحة الإرهاب، يعزز التعاون بين السعودية والصين الجهود المشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات الأمنية وتطوير استراتيجيات موحدة. هذا التعاون يعزز قدرة البلدين على التصدي للتحديات الأمنية ويعزز الاستقرار الإقليمي¹¹⁰.

¹⁰⁹ فهد الفحطاني (2022). "العلاقات العسكرية بين السعودية والصين: تحليل للأبعاد الاستراتيجية." مرجع سبق ذكره، ص108.

¹¹⁰ أحمد الهاشمي (2021). "دور التعاون الاستراتيجي بين السعودية والصين في تعزيز الأمن الإقليمي." مجلة الدراسات الأمنية، ع15، ص56-78.

4.2.3 المطلب الرابع: التحديات والقضايا التي توتر العلاقات بين البلدين:

هناك قضايا عالقة بين واشنطن والرياض، بما في ذلك توقيع معاهدة دفاع تُصر السعودية على توقيعها كركيزة للتعاون الأمني بين الجانبين، فضلاً عن برنامج نووي سلمي تدعمه واشنطن، وكذلك السماح لها بالوصول إلى أنظمة الأسلحة الأكثر تقدماً في واشنطن، فضلاً عن تخفيف التدقيق على نقل التكنولوجيات الحساسة، وتسريع مراجعة الاستثمارات السعودية في شركات التكنولوجيا الأمريكية والبنية الأساسية الحيوية، وهي مسائل معقدة لن تمر بسهولة من دولا ب صنع القرار الأمريكي في ظل حربه المستعرة في هذه المجالات مع الصين، وإذا ما وافقت واشنطن فإنها ستربط استجابتها لهذه المطالب بشروط قد لا تكون مرضيةً للرياض.

من أهم هذه الشروط تقييد علاقة الرياض ببيكين، وهو مطلبٌ يُضر بمصلحة المملكة ويُفقدّها مصداقيتها الدولية، وكذلك شروطٌ تتعلّق بالتطبيع مع إسرائيل والانضمام إلى اتفاقيات أبراهام، وهو إجراءً بات مستبعداً، لا سيما أن مطلب السعودية بخلق مسار مؤكد لا رجعة فيه نحو إقامة دولة فلسطينية يصطدم بتوجهات اليمين الإسرائيلي المتطرفة؛ لأنها توجهات مدفوعة بنبوءات دينية حول نهاية العالم وأيديولوجيا توسعية عدائية مخيفة، فضلاً عن تحفظ السعودية في لعب دور بارز في هيكل أمني لا يتضمن أهدافاً عادلة وإحلال سلام شامل، ومن المتوقع أن يُشعل حرباً باردة إقليمية مع إيران في جوهرها تُضر بمصلحة المملكة في إقليم مستقر يخدم رؤيتها ومشروعها الطموح.¹¹¹

¹¹¹ محمود أبو القاسم، الخيارات السعودية في ظل الاستقطاب الأمريكي الصيني، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2/سبتمبر/2024،

على الرابط الالكتروني:

<https://rasanah-iiis.org/#/الخيارات-السعودية-في-ظل-الاستقطاب-الأ-12ftn>

كما أن الصراع السعودي مع اليمن يشكل تحديًا للعلاقات السعودية الصينية، تتنظر الصين إلى اليمن كعنصر استراتيجي ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، حيث تعد اليمن بوابة رئيسية للتجارة البحرية التي تربط الصين بأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتعتبر الصين أن تعزيز الاستقرار في اليمن هو شرط أساسي لضمان سير المبادرة وتحقيق أهدافها الاقتصادية. وترى الصين في اليمن بوابة حيوية ومهمة في إطار مبادرتها الكبرى "الحزام والطريق"، التي تهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين الصين ودول العالم من خلال شبكة متكاملة من البنية التحتية.

يمثل الموقع الجغرافي لليمن، الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة للصين، إذ يساهم في تسهيل حركة التجارة البحرية بين الصين ودول الشرق الأوسط وأفريقيا. وبالتالي، فإن استقرار اليمن السياسي يعد شرطًا أساسيًا لضمان استمرارية ونجاح المبادرة التي تشمل مشاريع ضخمة في النقل والبنية التحتية واللوجستيات وهذا الأمر يخلق تحديًا كبيرًا للمملكة العربية السعودية بسبب حربها مع اليمن¹¹². كما أن المنافسة في أفريقيا شعل الصراع السعودي الصيني، حيث تبرز إسهامات السعودية في مجال الطاقة الإفريقية في توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع رواندا وإثيوبيا ونيجيريا في المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الإفريقي 2023، وهي مبادرات وبرامج قُدرت بقيمة 50 مليار دولار إلى جانب دعم تعاونها مع نيجيريا وأنجولا باعتبارهما أهم شركاء وأعضاء في منظمة الأوبك بالنسبة للسعودية؛ وذلك لاحتلالهما للمركزين الأول والثاني في إنتاج النفط في القارة الإفريقية، مما يوفر ذلك فرصاً تعزز استراتيجية الاستثمار السعودي في استراتيجيتها التوسعية الجديدة، حيث تتميز منطقة القرن الإفريقي بغناها بالثروات الطبيعية والمعدنية، سواء كان

¹¹² مهند الغرسانى، الرؤية الصينية للتسوية السياسية في اليمن، مقال في صحيفة أحداث العالم، اليمن، 31/ يناير/2025.

<https://www.ahdathalaalm.net/art/11271>

النفط أو الغاز الطبيعي أو الذهب أو اليورانيوم، إلى جانب الثروة المائية الهائلة التي تجعلها أحد أكبر مخازن المياه في العالم، بالإضافة للثروة الحيوانية في السودان وإثيوبيا والصومال، وهو ما يمكن الاستفادة منه في تحقيق الأمن الخليجي حيث يحظى النفط الإفريقي بمجموعة من المميزات التي تجعله محور اهتمام القوى الإقليمية والدولية كالسعودية والصين، فهو من أجود أنواع النفط على مستوى العالم، وقريب من أسواق التجارة العالمية.

ولكن تقتصر القارة الإفريقية للبنية التحتية في إقامة خطوط أنابيب الغاز، رغم ذلك هناك دول إفريقية في طور البناء المؤسسي والتوسع التنموي. في سياق ذلك، فإن مشاريع الطاقة في إفريقيا يعود عليها بالفوائد في تحسين مجال أمن الطاقة، وتوفر فرص استثمارية أوسع، وقدرة أكبر على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.¹¹³

كما أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الشرق الأوسط يشكل تحديًا على العلاقات الصينية السعودية، قد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار إسرائيل وأنظمة الحكم المالية لها وضمنت أمنها، لكنها في المقابل أغرقت المنطقة بالحروب وأشعلت العديد من الأزمات، والأمثلة عديدة من حرب الخليج الأولى إلى حرب الخليج الثانية، إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وتغذية الخلافات الإيرانية الخليجية، ودورها في الأزمات المشتعلة في سورية اليمن، وتغاضبها عن الانتهاكات والتجاوزات الإسرائيلية وغيرها الكثير.

في حين أن تنامي نفوذ الصين في المنطقة وظهورها كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية بما يضع حدًا لهيمنتها على المنطقة قد يسهم في تغيير وتحسين الأوضاع في الشرق الأوسط، وتعزيز الاستقرار والأمان في المنطقة، والمؤشرات هنا عديدة.

¹¹³ فداء بسام فريد، أثر التوترات الراهنة على أهداف السياسة الخارجية الصينية والسعودية تجاه منطقة القرن الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 12/أغسطس/2024، ص 7.

وتتمتاز علاقات الصين مع أطرافٍ فاعلةٍ إقليمياً في الشرق الأوسط مثل إيران وتركيا والسعودية وغيرها بالجيدة، وتوصف بالممتازة مع بعض تلك الدول. هذا في مقابل علاقات أمريكية متوترة بدرجات متفاوتة مع بعض الأطراف في الشرق الأوسط وتثبت بعض الدراسات العلمية الحديثة بأن بعض الأطراف والقوى الفاعلة إقليمياً في الشرق الأوسط تثق بالصين بدرجة أعلى من ثقتها بأمريكا. هذا يعود إلى تاريخ من التعامل مع كل من الصين وأمريكا الذي أوصل تلك الأطراف إلى هذه النتيجة، بمعنى أن منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية استراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتشكل نقطة ارتكاز أساسية في حساباتهما الخارجية، مما يجعلها منطقة تنافس أساسية واستراتيجية .¹¹⁴

خاتمة:

بدأت العلاقات بين السعودية والصين في منتصف القرن العشرين، حيث سعى كلا البلدين لتوسيع شبكة تحالفاتهما الدولية وتعزيز التعاون الثنائي. شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع اتفاقيات ثنائية شملت مجالات متنوعة مثل التعاون الاقتصادي، الثقافي، والتعليمي.

في السنوات الأخيرة، توسعت العلاقات بشكل كبير، لا سيما في مجال الطاقة، حيث أصبحت الصين واحدة من أكبر مستوردي النفط السعودي، وشهدت مشاريع مشتركة في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح. بالإضافة إلى ذلك، تميزت العلاقات بالنمو في التجارة والاستثمارات، مع تبادل كبير في المجالات الاقتصادية والتجارية. على الصعيد الثقافي والتعليمي، تضمن التعاون تبادل الطلاب وتنظيم فعاليات ثقافية وأكاديمية، بينما في المجال العسكري، شمل التعاون تبادل

¹¹⁴ قيصر حسن، مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد 5، العدد 7، المملكة المتحدة، ص 727-729.

المعلومات الأمنية والتدريب العسكري. بذلك، تبرز العلاقات السعودية الصينية كنموذج للتعاون الاستراتيجي الذي يضم طيفاً واسعاً من المجالات.

الفصل الرابع: العلاقات السعودية الصينية في ظل اقتصاد البترول

تمهيد:

تعتبر العلاقات السعودية الصينية من بين العلاقات الدولية التي شهدت تطوراً كبيراً على مر السنين، ويرتبط هذا التطور ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط الذي يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد السعودي. تعود بداية هذه العلاقات إلى فترات سابقة لاكتشاف النفط، حيث كانت العلاقات تتسم بالطابع التجاري عبر طرق التجارة التقليدية مثل طريق الحرير. ومع اكتشاف النفط في السعودية في القرن العشرين، بدأت تتغير ملامح هذه العلاقات تدريجياً، حيث أدركت الصين أهمية التعاون مع المملكة لضمان أمن إمدادات الطاقة اللازمة لنموها الاقتصادي.

ومع مرور الوقت، تطورت العلاقات بين السعودية والصين لتأخذ شكلاً أكثر رسمية ومنهجية، خاصة بعد تأسيس العلاقات الدبلوماسية في عام 1990. وتضمنت هذه العلاقات توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والزيارات الرسمية المتبادلة بين قادة البلدين، مما ساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، لا سيما في مجالات الطاقة والتكنولوجيا. ولقد أثرت العلاقات النفطية بين البلدين بشكل واضح على السياسة الإقليمية والدولية، ستركز هذه الدراسة على تحليل الأبعاد المختلفة لهذه العلاقات، بدءاً من التفاعل الاقتصادي والتجاري، مروراً بالتعاون في مجال الطاقة، وصولاً إلى التأثيرات الجيوسياسية المترتبة على هذا التعاون، مع استشراف المستقبل وما يحمله من تحديات وفرص¹¹⁵.

1.4 المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والصين.

¹¹⁵ سالم العتيبي، "التعاون البترولي بين السعودية والصين: تحليل تطورات السنوات الأخيرة"، مجلة الشؤون النفطية، ع17، 2019. ص45.

أصبح النفط عاملاً محوريًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. فعلى مر العقود، لعبت احتياطات النفط الهائلة التي تمتلكها السعودية دورًا أساسيًا في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الصين، مما جعل النفط الرابط الرئيسي بين البلدين ففي البداية، كانت الصين تواجه تحديات كبيرة لتأمين مصادر مستقرة للطاقة لدعم نموها الاقتصادي المتسارع. ومع اكتشاف النفط في السعودية وتزايد إنتاجها، بدأت الصين في النظر إلى المملكة كمصدر رئيسي ومستقر لتلبية احتياجاتها النفطية. هذا الاعتماد المتبادل على النفط لم يكن مجرد علاقة تجارية بحتة، بل تطور إلى شراكة استراتيجية متينة¹¹⁶.

ومن الناحية السعودية، فإن الصين مثلت سوقًا ضخمة وواعدة للنفط السعودي، حيث باتت واحدة من أكبر مستوردي النفط في العالم. وقد دفعت هذه الديناميكية الاقتصادية المملكة إلى تعزيز علاقاتها مع الصين، وتوسيع نطاق التعاون ليشمل مجالات أخرى مثل الاستثمار، والتجارة، وتطوير البنية التحتية حيث تجلّى تأثير النفط في العلاقات الثنائية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات طويلة الأمد بين شركات النفط الوطنية في كلا البلدين. كما أن هذه الاتفاقيات لم تقتصر على بيع وشراء النفط فحسب، بل شملت أيضاً التعاون في مجال التكنولوجيا النفطية وتطوير مصادر الطاقة البديلة¹¹⁷.

علاوة على ذلك، أسهم النفط في توطيد الروابط السياسية بين البلدين، حيث عززت السعودية والصين مواقفهما المشتركة في العديد من القضايا الدولية، مستفيدين من التعاون الاقتصادي لخلق نفوذ أكبر على الساحة الدولية. وبرزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجالات عديدة وكان أهمها:

1. تبادل الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية.

¹¹⁶ حمد العبدلي، "التطور التاريخي للعلاقات البترولية بين السعودية والصين: دراسة حالة"، مجلة التاريخ الاقتصادي، ع16، 2018، ص39.

¹¹⁷ - المرجع السابق، ص43.

تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. مع نمو احتياجات الصين من الطاقة وزيادة صادرات النفط السعودي إلى الصين، ازدادت الاستثمارات الصينية في البنية التحتية في المملكة بشكل كبير¹¹⁸.

حيث أنه في السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات المتبادلة بين السعودية والصين. على سبيل المثال، استثمرت الشركات الصينية بشكل كبير في مشاريع تطوير البنية التحتية في السعودية، بما في ذلك مشاريع الطاقة والنقل والاتصالات. تشير البيانات إلى أن حجم الاستثمارات الصينية في السعودية بلغ حوالي 20 مليار دولار بين عامي 2016 و2023، مع تخصيص جزء كبير منها لمشاريع مثل مشروع "نيوم"، وهو مدينة مستقبلية طموحة قيد الإنشاء في شمال غرب السعودية، حيث تم توقيع اتفاقيات مع شركات صينية لتطوير أجزاء كبيرة من هذه المدينة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الصين في مشاريع مثل "جسر الملك سلمان"، الذي يربط السعودية بمصر، بتكلفة تقارب أربعة مليارات دولار، مما يعزز الروابط التجارية والاقتصادية في المنطقة.

بفضل هذه المشاريع، تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مما ساعد في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وزيادة التبادل التجاري، وتطوير قطاعات جديدة في الاقتصاد السعودي بما يتماشى مع رؤية 2030. البيانات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 87 مليار دولار في عام 2023، مع توقعات بزيادة هذا الرقم إلى أكثر من 100 مليار دولار في السنوات القادمة مع استمرار التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا.

2. التجارة البترولية واتفاقيات النفط طويلة الأجل:

تعد التجارة البترولية واتفاقيات النفط طويلة الأجل محورًا رئيسيًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين. مع تزايد الطلب الصيني على الطاقة والنفط على وجه الخصوص، أصبحت

¹¹⁸ خالد الفهد، "العلاقات البترولية السعودية الصينية وتأثيرها على الأسواق العالمية"، مجلة الاقتصاد والسياسة، ع15، 2021، ص91.

السعودية أحد أكبر موردي النفط للصين، مما جعل الاتفاقيات الثنائية في مجال النفط ركيزة أساسية في التجارة بين البلدين. على مر العقود، وقعت السعودية والصين العديد من الاتفاقيات طويلة الأجل لتوريد النفط، مما يضمن إمدادات مستقرة للطاقة للصين. على سبيل المثال، وقعت شركة أرامكو السعودية عقودًا متعددة مع شركات الطاقة الصينية لتوريد ملايين البراميل من النفط الخام سنويًا. هذه الاتفاقيات لا تضمن فقط استمرار تدفق النفط إلى الصين ولكنها تسهم أيضًا في استقرار أسعار النفط وتوفير إمدادات مستقرة للطاقة¹¹⁹.

فأسهمت الاتفاقيات النفطية بشكل كبير في زيادة حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين. وفقًا للبيانات الاقتصادية، تعد الصين أكبر شريك تجاري للسعودية، حيث يتم تصدير نسبة كبيرة من النفط السعودي إلى الصين وتعد السعودية مستوردًا رئيسيًا للسلع الصينية، بما في ذلك المعدات الصناعية والإلكترونيات. هذا التبادل التجاري المتزايد يعكس مدى عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأهمية النفط كعامل رئيسي في هذه العلاقة.

فعلى المستوى الاستراتيجي، تعزز هذه الاتفاقيات العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين. فإلى جانب كونها مجرد اتفاقيات تجارية، فإنها تشكل جزءًا من شراكة استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات أخرى مثل التكنولوجيا، الاستثمار، والتطوير الصناعي. بفضل هذه الاتفاقيات، أصبحت العلاقات بين السعودية والصين أكثر متانة واستقرارًا، مما يمهّد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل ويعزز من مكانة البلدين في الأسواق العالمية للطاقة¹²⁰.

3. التعاون في مجال الطاقة والمشاريع الاستراتيجية.

¹¹⁹ سعود العتيبي، "السياسات البترولية السعودية والصينية وتأثيرها على العلاقات الثنائية"، مجلة الدراسات البترولية، ع18، 2021، ص42.

¹²⁰ فهد عبد العزيز، "استراتيجية النفط السعودية والصين: تحليل للأهداف والتحديات"، مجلة البترول والطاقة، ع9، 2017، ص23.

تمثل مشاريع الطاقة المشتركة بين السعودية والصين حجر الزاوية في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين البلدين. مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة والحاجة إلى تنويع مصادرها، بدأت السعودية والصين في تنفيذ مشاريع كبرى في قطاع الطاقة تهدف إلى تعزيز قدراتهما في مجال إنتاج النفط والبتروكيماويات فهي أحد أبرز هذه المشاريع هو مشروع بناء مصافي بترولية مشتركة في كل من السعودية والصين. على سبيل المثال، قامت شركة أرامكو السعودية بالتعاون مع شركات صينية بإنشاء مصفاة "يانبو" في الصين، وهي واحدة من أكبر المصافي التي تم إنشاؤها في آسيا¹²¹. هذا المشروع يتيح للصين الاستفادة من النفط السعودي بشكل مباشر، من خلال تكريره محلياً وتلبية الطلب المحلي على المشتقات البترولية. وبالمقابل، يعزز المشروع من قدرة السعودية على تصدير النفط الخام إلى أسواق جديدة وضمان وجود منافذ مستقرة لتسويق منتجاتها البترولية. ففي قطاع البتروكيماويات، أطلقت السعودية والصين مشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز إنتاج وتصدير المنتجات البتروكيماوية. من بين هذه المشاريع مشروع "مجمع ينبع" للبتروكيماويات، الذي تديره شركة "سابك" السعودية بالتعاون مع شركاء صينيين. يسهم هذا المشروع في زيادة الإنتاج البتروكيماوي ويوفر منتجات نهائية تستخدم في مجموعة واسعة من الصناعات، من البلاستيك إلى الكيماويات الصناعية. هذه المشاريع لا تعزز فقط من إنتاج وتصدير البتروكيماويات ولكنها تسهم أيضًا في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات المحلية¹²².

فمن خلال هذه المشاريع المشتركة، تمكنت السعودية والصين من تعزيز تعاونهما في قطاع الطاقة بشكل يعزز من قدراتهما الإنتاجية ويؤمن احتياجاتهما من الطاقة على المدى الطويل. هذا التعاون يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعزز من العلاقات الثنائية بين البلدين، مما يمهد الطريق

¹²¹ - المرجع السابق، ص 25.

¹²² - Al-Harbi, A. "The Future of Saudi-Chinese Economic Relations in a Post-Oil World", Journal of Economic Forecasting, Vol. 7, 2020. pp. 45-65.

لمزيد من الشراكات الاستراتيجية في المستقبل فالاستثمارات الصينية في القطاع النفطي السعودي تمثل أحد أبرز جوانب التعاون الاقتصادي بين الصين والمملكة العربية السعودية¹²³.

بدأت هذه الاستثمارات تأخذ شكلاً ملموساً مع دخول الشركات الصينية الكبرى في شراكات استراتيجية مع شركة أرامكو السعودية، مما يبرز أهمية النفط كعامل رئيسي في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، فمن أهمها شركة الصين للبترول والكيماويات (Sinopec) ، تعتبر واحدة من أكبر شركات النفط والغاز في الصين، قامت بمشروع بارز مع أرامكو لتطوير مصفاة في مقاطعة "يانبو" بالمملكة. تبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي 10 مليارات دولار، ويعكس مستوى التعاون الاستثماري بين السعودية والصين. تسهم هذه المصفاة في زيادة القدرة التكريرية للمملكة وتعزيز قدرتها على تلبية الطلب العالمي والمحلي على النفط، مما يعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين¹²⁴.

إلى جانب ذلك، استثمرت شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) في مشاريع التنقيب والإنتاج في السعودية. هذه الاستثمارات تعزز من قدرة المملكة على زيادة إنتاجها من النفط الخام من خلال تطوير تقنيات الاستكشاف والإنتاج في المياه العميقة. يمثل هذا التعاون في التنقيب والإنتاج جزءاً من استراتيجية الصين لتأمين مصادر الطاقة وتنويع مصادرها، أما في مجال البتروكيماويات، فقد استثمرت الشركات الصينية نحو خمسة مليارات دولار في مشاريع مشتركة مع شركة "سابك" السعودية. هذه المشاريع تعزز من قدرة السعودية على إنتاج وتصدير المنتجات البتروكيماوية¹²⁵.

"جدول (1.4) تلخيصي للاستثمارات الصينية في القطاع النفطي السعودي"

¹²³- Al-Faisal, R. "China's Growing Role in Saudi Arabia's Energy Sector", Journal of Arabian Studies, Vol. 5, pp.2017. 70-90.

¹²⁴ يوسف الغامدي، "العلاقات البترولية بين السعودية والصين وتأثيرها على التوازنات الإقليمية"، مجلة الدراسات الدولية، ع13، 2021،

ص72.

¹²⁵ - المرجع السابق، ص76.

الشركة الصينية	المشروع	الاستثمار بالدولار	العام	الأثر على العلاقات الثنائية
Sinopec	مصفاة "يانبو"	10 مليار	2018	تعزيز التعاون الاستراتيجي وزيادة الإنتاج التكريري.
CNOOC	مشاريع التنقيب والإنتاج	غير محدد	2020	تحسين تقنيات الاستكشاف والإنتاج في المياه العميقة.
شركات صينية أخرى	مشاريع البتروكيماويات	5 مليار	2019	تطوير القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات البتروكيماوية.

من خلال هذه الاستثمارات، تسهم الصين في تعزيز العلاقات الثنائية مع السعودية، مما يعزز من التعاون الاستراتيجي بين البلدين ويؤمن مصالحهما الاقتصادية في قطاع الطاقة؛ مما يسهم في تحسين البنية التحتية للقطاع الصناعي في المملكة وتجسد هذه الاستثمارات الصينية دورها البارز في تطوير العلاقات الثنائية بين السعودية والصين من خلال تعزيز التعاون الاستراتيجي، تحسين البنية التحتية للطاقة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة. تساهم هذه المشاريع أيضاً في تدريب الكوادر المحلية السعودية، مما يعزز من مهاراتهم ويطور قدرتهم الإنتاجية في قطاع الطاقة¹²⁶.

2.4 المبحث الثاني: التأثيرات الجيوسياسية للعلاقات النفطية بين السعودية والصين.

تؤثر التحالفات النفطية بين السعودية والصين بشكل ملحوظ على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وآسيا. يعتبر التعاون النفطي بين البلدين أحد المحاور الرئيسية التي تعزز العلاقات الاقتصادية وتعيد تشكيل الديناميات الجغرافية والسياسية في هذه المناطق. من خلال هذا التعاون، تعزز الصين من نفوذها في الشرق الأوسط وتزيد من قدرتها على تأمين إمدادات الطاقة، مما يؤثر على توازن القوى الإقليمي.

¹²⁶ ناصر الهاشمي، "البعد الاقتصادي للعلاقات السعودية الصينية في ظل التحولات العالمية"، مجلة السياسة الاقتصادية، ع11، 2021، ص98.

فتأثير التعاون النفطي بين السعودية والصين يتجاوز حدود العلاقات الثنائية ليشمل العلاقات مع الدول الأخرى في المنطقة. على سبيل المثال، الاعتماد المتزايد للصين على النفط السعودي يمكن أن يخفف من الاعتماد الإيراني على الأسواق النفطية العالمية، مما قد يغير من ديناميات السوق ويؤثر على الأسعار والتنافس الإقليمي. في الوقت نفسه، يمكن أن تقلل الاستثمارات الصينية في السعودية من تأثير الدول الأخرى في المنطقة التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات¹²⁷.

ويعزز التعاون النفطي بين السعودية والصين من النفوذ الدولي للصين، حيث تساهم تأمين إمدادات الطاقة من السعودية في تعزيز موقفها كقوة اقتصادية عظمى. هذا التعاون يعزز من استراتيجيات الصين للطاقة، مما يسمح لها بتنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على مناطق أخرى. نتيجة لذلك، قد يتغير الوضع الجيوسياسي بين الصين ودول أخرى في آسيا، حيث يمكن للصين أن تستخدم نفوذها المتزايد في الشرق الأوسط كأداة لتعزيز موقفها الاستراتيجي فأثر التعاون النفطي يمتد إلى استراتيجيات الطاقة العالمية أيضًا¹²⁸.

بما أن الصين هي أكبر مستورد للنفط السعودي، فإنها تلعب دورًا في تشكيل السياسات النفطية العالمية من خلال تأثيرها على أسعار النفط وسياسات المملكة. هذه التحالفات تسهم في استقرار السوق النفطية وتؤثر على السياسات العالمية المتعلقة بالطاقة والبيئة.

فالمشاريع الكبيرة المشتركة بين السعودية والصين، مثل مصافي النفط ومشاريع البتروكيماويات، تعزز من القدرة الإنتاجية للمملكة وتساعد في تحسين تقنيات استخراج وتكرير النفط. من ناحية أخرى، تساهم هذه المشاريع في تمكين الصين من تأمين إمدادات الطاقة بكفاءة، مما يعزز من قوتها

¹²⁷ أحمد محمد، "أهمية النفط في تعزيز العلاقات السعودية الصينية: دراسة اقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، ع22، 2020، ص88.

¹²⁸ سالم العتيبي، "التعاون البترولي بين السعودية والصين: تحليل تطورات السنوات الأخيرة"، مجلة الشؤون النفطية، ع17، 2019، ص45.

الاقتصادية في آسيا والشرق الأوسط. فمن خلال هذه الديناميات، يتضح أن التعاون النفطي بين السعودية والصين له تأثيرات عميقة وشاملة على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وآسيا، مما يعيد تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية في هذه المناطق¹²⁹. وتحمل التأثيرات الجيوسياسية للعلاقات النفطية بين السعودية والصين عدة جوانب ومن أهمها:

1. السياسات النفطية السعودية والصينية وتأثيرها على السوق العالمي.

تعتبر السياسات النفطية لكل من السعودية والصين من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على سوق النفط العالمي. السعودية، باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم، تلعب دورًا محوريًا في تنظيم الأسعار العالمية من خلال سياساتها الإنتاجية والتصديرية. السياسة النفطية السعودية، التي تتبنى استراتيجية التحفظ في إنتاج النفط وضبط الأسعار لتحقيق استقرار السوق، تستند إلى سياسات "أوبك" وتحالفاتها مع الدول الأخرى المنتجة للنفط¹³⁰.

فالسعودية تسعى دائمًا إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب من خلال ضبط مستويات إنتاجها، وهذا يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق العالمية. في فترات الفائض النفطي، قد تقرر السعودية خفض الإنتاج لتجنب الانخفاض الحاد في الأسعار، بينما في حالات النقص، قد ترفع الإنتاج لتلبية الطلب العالمي¹³¹.

وفي المقابل، الصين، كونها أكبر مستورد للنفط في العالم، تتبع سياسات تستهدف ضمان أمن إمدادات الطاقة بأسعار معقولة. تسعى الصين إلى تنويع مصادرها من خلال التوسع في العلاقات التجارية مع منتجي النفط في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك السعودية. كما تستثمر الصين في

¹²⁹ - Abdullah, M. "Saudi-Chinese Economic Relations: A Historical Analysis", Arab Journal of Economics, Vol. 12, 2021. pp. 65-82.

¹³⁰ - I bid, p86.

¹³¹ يوسف الغامدي، "العلاقات البترولية بين السعودية والصين وتأثيرها على التوازنات الإقليمية"، مجلة الدراسات الدولية، ع13، 2021، ص72.

مشاريع البنية التحتية المرتبطة بالطاقة مثل خطوط الأنابيب والمصافي لتأمين إمدادات النفط وزيادة قدراتها في تخزين النفط. سياسات الصين في تأمين مصادر الطاقة تتماشى مع استراتيجيتها الأوسع في تعزيز نموها الاقتصادي وضمان استقرارها الطاقى¹³².

فالتأثير المشترك لهاتين السياسيتين على السوق العالمي يظهر من خلال التلاعب في مستويات العرض والطلب، والذي بدوره يؤثر على أسعار النفط. عندما تقرر السعودية خفض الإنتاج، قد ترتفع الأسعار، مما يضغط على المستهلكين مثل الصين لزيادة وارداتهم بأسعار أعلى أو البحث عن مصادر بديلة. وبالمثل، عندما تنخفض الأسعار بسبب زيادة الإنتاج، تستفيد الصين من الأسعار المنخفضة لتعزيز احتياطياتها¹³³.

2. التأثير المتبادل على مواقف البلدين في القضايا الدولية.

العلاقات النفطية بين السعودية والصين تؤثر بشكل كبير على مواقف البلدين في الساحة الدولية. النفط كمورد استراتيجي يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السياسات الخارجية لكلا البلدين، ويؤثر على تحالفاتهما الدولية وأولوياتهما. وفقاً للإحصاءات، بلغت صادرات السعودية من النفط الخام إلى الصين حوالي 1.75 مليون برميل يومياً في عام 2023، مما يجعل الصين أكبر مستورد للنفط السعودي بنسبة تقارب 25% من إجمالي صادرات النفط السعودي.

بالنسبة للسعودية، الشراكة النفطية مع الصين تعزز من مكانتها كقوة إقليمية وعالمية في قطاع الطاقة. السعودية تستفيد من تعزيز علاقاتها مع أكبر مستورد للنفط في العالم، مما يعزز من موقفها في المفاوضات الدولية بشأن سياسات الطاقة وأسواق النفط. على سبيل المثال، من خلال التعاون مع الصين، تستطيع السعودية التأثير على السياسات النفطية العالمية من خلال زيادة التعاون في

¹³²- Liu, Y. "Sino-Saudi Economic Ties: Beyond Oil", Journal of International Relations, Vol. 15, 2022. pp. 60-80.

¹³³-I bid,p83.

منتديات مثل "أوبك+"، حيث تلعب دورًا محوريًا في توجيه السياسات الدولية المتعلقة بالطاقة. هذا التعاون لا يقتصر فقط على الإنتاج، بل يمتد إلى مشاريع مشتركة في مصافي النفط وتطوير البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك استثمارات مشتركة بقيمة 10 مليارات دولار في مشاريع تكرير وبناء منشآت تخزين في الصين¹³⁴.

ومن جانبها، تستخدم الصين علاقاتها النفطية مع السعودية كأداة لتعزيز نفوذها العالمي. استثمارات الصين في السعودية تساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في تأمين إمدادات الطاقة وتعزيز قدراتها الاقتصادية. في المقابل، تعزز الصين من موقفها في المنظمات الدولية من خلال تقوية علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط مثل السعودية. كما أن الاستثمارات الصينية في مشاريع الطاقة والبنية التحتية في السعودية تزيد من نفوذ الصين في الشرق الأوسط، مما يعزز من استراتيجياتها الإقليمية والدولية¹³⁵.

فعندما يتفق البلدان على سياسات أو مشاريع مشتركة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز مواقفهما المشتركة في القضايا الدولية، مثل التغير المناخي والأمن الطاقى. التعاون في هذه المجالات يمكن أن يؤثر على مواقفهما في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو قمة مجموعة العشرين، حيث يمكنهما أن يعملوا معًا لدفع أجندات مشتركة تتعلق بالطاقة والتنمية المستدامة فمن خلال هذا التعاون، تتشكل السياسات الدولية بناءً على مصالح الطاقة المشتركة، مما يعزز من العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والصين ويؤثر على الديناميات الجيوسياسية في الأسواق العالمية¹³⁶.

3.4 المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات السعودية الصينية في ظل اقتصاد البترول.

¹³⁴ عبد الله السبيعي، "الاستثمارات المشتركة في القطاع النفطي بين السعودية والصين"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع14، 2020، ص56.

¹³⁵ - المرجع السابق، ص61.

¹³⁶ فيصل المطيري، "أثر التعاون البترولي بين السعودية والصين على الاقتصاد العالمي"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع19، 2021، ص47.

في ظل التغيرات العالمية، تظل العلاقات النفطية بين السعودية والصين موضوعًا مهمًا يتطلب تحليلًا دقيقًا للتحديات والفرص التي تواجه هذه العلاقة. يعتبر النفط عنصرًا استراتيجيًا في السياسة العالمية، وتأثيره يتغير بمرور الوقت بسبب العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية.

وهناك عدة تحديات تؤثر على استدامة العلاقات السعودية النفطية في ظل البترول ومن أبرزها:

1. التقلبات في أسعار النفط: تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل كبير على العلاقة بين السعودية

والصين. تباين الأسعار يمكن أن يسبب تغييرات في استراتيجيات الإنتاج والاستهلاك، مما قد يؤثر على الاستثمارات والمشاريع المشتركة. على سبيل المثال، انخفاض الأسعار قد يدفع السعودية إلى تقليل الإنتاج، مما يؤثر على إمدادات النفط للصين، بينما ارتفاع الأسعار قد يزيد من تكلفة واردات الصين¹³⁷.

2. التطورات التكنولوجية والطاقة المتجددة: التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة والتقدم في تقنيات

الطاقة النظيفة قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط. السعودية والصين بحاجة إلى التكيف مع هذه التغيرات من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الطاقة، مما قد يؤثر على الاعتماد المتبادل بين البلدين.

3. التوترات الجيوسياسية: التوترات في منطقة الشرق الأوسط أو التغيرات في السياسة الدولية يمكن

أن تؤثر على استقرار العلاقات النفطية. النزاعات الإقليمية أو التغيرات في التحالفات الدولية قد تؤدي إلى تقلبات في سوق النفط وتعقيد العلاقات بين المنتجين والمستهلكين¹³⁸.

¹³⁷ عبد الرحمن الحربي، "مستقبل العلاقات السعودية الصينية في ظل التغيرات العالمية"، مجلة الدراسات المستقبلية، ع18، 2019، ص65.

¹³⁸ أحمد الحربي، "السياسات النفطية السعودية وتوجهات الصين في السوق العالمي"، مجلة الاقتصاد والسياسة، ع15، 2020، ص85-102.

4. التحديات البيئية والتنظيمية: الضغوط البيئية والتشريعات الجديدة المتعلقة بتقليل انبعاثات الكربون

قد تؤثر على صناعة النفط. السعودية والصين قد تواجهان تحديات في تلبية المعايير البيئية الصارمة، مما يتطلب استثمارات كبيرة في تكنولوجيا صديقة للبيئة وتحسين كفاءة الإنتاج.

وبالمقابل هناك فرص أمام استدامة العلاقات النفطية يمكن استغلالها في مجالات عديدة للحفاظ على وتيرة العلاقات بين البلدين وتعزيز مستقبلها ومنها:

1. التعاون في مشاريع الطاقة: تعتبر المشاريع المشتركة في مجال الطاقة، مثل بناء المصافي

والمشاريع البتروكيمياوية، فرصة لتعزيز التعاون. يمكن أن تؤدي هذه المشاريع إلى تحسين الكفاءة

الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين¹³⁹.

2. تنويع الاستثمارات: يمكن أن تساعد الاستثمارات المتبادلة في تطوير مجالات جديدة، مثل

التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة. هذه الاستثمارات يمكن أن تسهم في تقليل الاعتماد على

النفط وتعزيز استدامة العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين.

3. تعزيز الأمن الطاقوي: التعاون في مجال النفط يعزز من أمن الطاقة للطرفين. السعودية يمكن أن

تستفيد من تأمين سوق مستدام لصادراتها النفطية، بينما الصين تحصل على مصدر ثابت للطاقة

يعزز من استقرارها الاقتصادي.

4. التكامل في الأسواق العالمية: التعاون بين السعودية والصين يمكن أن يعزز من تأثيرهما في

الأسواق العالمية. من خلال التعاون في المنظمات الدولية مثل "أوبك" و"مجموعة العشرين"،

يمكن للبلدين أن يلعبا دورًا رئيسيًا في تشكيل السياسات العالمية المتعلقة بالطاقة والتجارة¹⁴⁰.

¹³⁹ - المرجع السابق، ص 110.

¹⁴⁰ ناصر الدوسري، "دور الاستثمارات الصينية في تطوير القطاع النفطي السعودي"، مجلة التجارة والاقتصاد، ع 9، 2018، ص 55-80.

5. الابتكار والتكنولوجيا: الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الطاقة يمكن أن يوفر حلولاً مبتكرة للتحديات التي تواجه صناعة النفط. التعاون في تطوير تقنيات جديدة يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التأثير البيئي فتُظهر هذه التحديات والفرص أهمية التكيف والابتكار لضمان استدامة العلاقات النفطية بين السعودية والصين في ظل التغيرات العالمية. من خلال التركيز على التعاون الاستراتيجي وتنويع الاستثمارات، يمكن للبلدين تعزيز علاقاتهما والحفاظ على شراكتهما الاقتصادية في المستقبل¹⁴¹.

4.4 المبحث الرابع: تحولات السوق العالمية وبدائل النفط وتأثيرها على العلاقات الثنائية.

تعتبر تحولات سوق الطاقة العالمية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على العلاقات بين السعودية والصين. التقلبات في أسعار النفط تلعب دوراً محورياً في تحديد مدى قوة التعاون بين البلدين. على سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في عام 2020، حيث بلغت حوالي 20 دولاراً للبرميل، أدى ذلك إلى تقليص إيرادات السعودية بنسبة تجاوزت 30%، مما أثر على حجم الإمدادات إلى الصين، حيث انخفضت بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق. من جهة أخرى، استغلت الصين انخفاض الأسعار للحصول على إمدادات نفطية بأسعار أقل، حيث زادت وارداتها من النفط السعودي بنسبة 8% في نفس الفترة، مما عزز قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

مع تزايد الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة، تواجه العلاقات السعودية الصينية تحديات جديدة. يمكن أن يؤثر التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة على التعاون التقليدي في مجال النفط، وقد يدفع البلدين إلى الاستثمار في تقنيات جديدة مثل الطاقة الشمسية والرياح. على سبيل المثال، أعلنت السعودية

¹⁴¹ محمد بن دغيث، "التحالفات النفطية وأثرها على السياسة الإقليمية بين السعودية والصين"، مجلة السياسة الدولية، ع18، 2022، ص95-115.

في عام 2023 عن استثمار بقيمة 5 مليارات دولار في مشاريع الطاقة الشمسية بالشراكة مع الصين، بينما استثمرت الصين 2 مليار دولار في تطوير تقنيات طاقة الرياح في السعودية. هذا التوجه نحو الطاقة المتجددة قد يخلق فرصًا جديدة للتعاون ويعزز الشراكة الاستراتيجية بينهما¹⁴².

فالسياسات الدولية الخاصة بالطاقة تلعب أيضًا دورًا هامًا في تشكيل التعاون بين السعودية والصين. التغيرات في تنظيمات الطاقة العالمية، مثل قرارات "أوبك" و"الوكالة الدولية للطاقة"، تتطلب من البلدين تنسيق سياساتهما لضمان استمرارية التعاون الفعّال. يجب على السعودية والصين متابعة هذه التغيرات وتكييف استراتيجياتهما بما يتماشى مع السياسات العالمية فالتقدم التكنولوجي في استخراج وتكرير النفط يوفر أيضًا فرصًا للتعاون بين البلدين. الابتكارات في هذا المجال يمكن أن تساعد في تحسين كفاءة الصناعة وتقليل التكاليف¹⁴³.

مما يعزز من العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين. كما أن التعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة يمكن أن يعزز الشراكة ويحقق أهداف التنمية المستدامة .

"جدول (2.4) مقارنة بين السعودية والصين في مجال الطاقة"

الصين	السعودية	الجانب
حوالي 4.1 مليون برميل يوميًا (2023)	حوالي 10.5 مليون برميل يوميًا (2023)	الإنتاج النفطي
حوالي 14.5 مليون برميل يوميًا (2023)	حوالي 3.5 مليون برميل يوميًا (2023)	الاستهلاك النفطي
استثمرت حوالي 300 مليار دولار في الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة.	تستثمر في مشاريع مثل "نيوم"، تستهدف 50% من مزيج الطاقة بحلول 2030	الاستثمارات في الطاقة المتجددة

¹⁴² فيصل المنصوري، "التحديات والفرص أمام العلاقات السعودية الصينية في قطاع البترول"، مجلة الدراسات الآسيوية، ع4، 2021،

ص30-50.

¹⁴³ المرجع السابق، ص55.

الصادرات النفطية	حوالي 7 مليون برميل يوميًا	غير مصدرة، بل مستوردة.
الواردات النفطية	--	حوالي 11.5 مليون برميل يوميًا.
الالتزامات البيئية والتغير المناخي	خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 30% بحلول 2030	تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060، وزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى حوالي 50% بحلول 2030

تُبرز هذه الأرقام الاختلافات الرئيسية بين السعودية والصين في قطاع الطاقة. حيث تلعب السعودية دوراً بارزاً كمصدر رئيسي للنفط مع استثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة، بينما تعتبر الصين أكبر مستهلك للنفط وتستثمر بشكل كبير في الطاقة المتجددة لتحقيق أهدافها البيئية المستقبلية. فالتغيرات الجيوسياسية تؤثر على استراتيجيات الطاقة العالمية. النزاعات الإقليمية أو التغيرات في التحالفات الدولية يمكن أن تؤدي إلى تقلبات في إمدادات الطاقة وأسعارها، مما يتطلب من السعودية والصين تنسيق سياساتهما لضمان استقرار الإمدادات وحماية مصالحهما الاستراتيجية¹⁴⁴.

أما بالنسبة للبدائل عن النفط السعودي، تتبع الصين إحدى الركائز الأساسية في سياستها الخارجية الجديدة استراتيجية تسمى "دبلوماسية الطاقة"، والتي تسعى من خلالها لتأمين احتياجاتها النفطية من الخارج، في سياق ذلك، تعد الصين ثاني أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة، حيث تحصل الصين على ما يقارب ثلث حاجتها من النفط من القارة الإفريقية، ومن المتوقع أن تزداد حاجاتها للنفط في السنوات القادمة، لذلك بدأت الصين في تطوير علاقاتها مع دول القارة الإفريقية لتأمين احتياجاتها الأمنية، حيث ساهمت الصين في إقامة العديد من المشاريع للنفط والغاز الطبيعي مع

¹⁴⁴خالد آل سعود، "تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين وتأثيرها على قطاع الطاقة"، مجلة الاقتصاد الدولي، ع7، 2019،

الدول الإفريقية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات كمؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية CNOOC ، وغيرها.¹⁴⁵

إن استراتيجية الصين فيما يخص وجودها على خريطة الاقتصاد العالمي، لا تعرف التمرکز في المعاملات المالية والاقتصادية، ولكنها تمدد أذرعها في اتجاهات مختلفة، ففي الوقت الذي تحافظ فيه على علاقاتها المالية والتجارية مع أميركا والغرب، رغم ما بينهم من حرب اقتصادية، فإنها تهتم بدول الخليج، وكذلك بتقوية فاعلية مجموعة البريكس ولديها تعاملات جيدة على صعيد روسيا وإيران، وهما الدولتان اللتان لديهما علاقات سيئة مع أميركا والغرب، بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليهما.

ويعد النفط هو السلعة الرئيسة، التي تستوردها الصين من كل من روسيا وإيران، حيث تشير دراسة غرفة أبها إلى أن أكبر خمس دول مصدرة للنفط للصين هي؛ روسيا 85.3 مليار دولار ونسبة 15.9%، السعودية 56.6 مليار دولار ونسبة 10.5%، والإمارات 39.8 مليار دولار بنسبة 7.4%، والعراق 39.3 مليار دولار بنسبة 7.4%، وماليزيا 38.9 مليار دولار بنسبة 7.3%.

أما عن إيران، فنظرًا للعقوبات المفروضة أميركيًا وغربيًا، فإن النفط الإيراني يتم تصديره إلى الصين بشكل غير رسمي، على الرغم من إعلان الصين أنها ترفض العقوبات أحادية الجانب، ويتم تصدير النفط الإيراني للصين تحت لافتات إماراتية أو ماليزية أو عمانية، إلا أن رويترز ونقلت عنها وسائل إعلام أفادت بأن الصين تعد أكبر مستورد للنفط الإيراني المهرب خارج نطاق العقوبات.

وقد شهدت العلاقات التجارية الصينية الروسية زيادة ملحوظة، فبلغت بنهاية عام 2022 نحو 240 مليار دولار تقريبًا، منها صادرات روسية بنحو 129.1 مليار دولار، بينما بلغت الواردات الروسية

¹⁴⁵ فداء باسم فريد، أثر التوترات الراهنة على أهداف السياسة الخارجية الصينية والسعودية تجاه منطقة القرن الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

من الصين 110.9 مليارات دولار، ويعود الفائض التجاري لصالح روسيا، بسبب صادراتها من الوقود للصين.¹⁴⁶

وصرَّح الزعيم الصيني شي جين بينغ أن الصين ستزيد واردات النفط من إيران في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، لكنها ستعمل أيضاً على التعاون الشامل في مجال الطاقة مع الدول الأخرى في المنطقة. ويمكن أن تشمل استثمارات في البتروكيماويات والبلاستيك والاستكشاف المشترك في بحر الصين الجنوبي؛ حيث تخطط بكين لدفع كل هذا بعملة اليوان في بورصة شنغهاي للنفط والغاز الطبيعي في وقت مبكر من سنة 2025.¹⁴⁷

خاتمة:

تشكل العلاقات السعودية الصينية مثلاً متقدماً على التعاون الاستراتيجي الذي تطور بشكل ملحوظ بفضل دور النفط كمحرك رئيسي لهذه العلاقات. بدأت هذه العلاقات في الظهور بشكل جلي في منتصف القرن العشرين، بعد اكتشاف النفط في السعودية واهتمام الصين بتأمين إمدادات الطاقة اللازمة لنموها الاقتصادي. وقد لعبت الاتفاقيات التجارية واتفاقيات النفط طويلة الأجل دوراً محورياً في تعزيز التجارة الثنائية، حيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للسعودية في قطاع النفط. إلى جانب التجارة، شهدت العلاقات استثمارات متبادلة ومشاريع بنية تحتية كبرى، مثل المصافي البترولية والمشاريع البتروكيماوية، التي ساهمت في توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين. كما أن الاستثمارات الصينية في القطاع النفطي السعودي لعبت دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الثنائية، حيث أسهمت في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين.

¹⁴⁶ عبد الحافظ الصاوي، السعودية والصين والبتروبولامكانات والتحديات، مقال في قناة الجزيرة، 2024/9/16، على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/15/السعودية-وسياسة-البتروبولامكانات>

¹⁴⁷ محمد مقداد ومحمد نصار، هل سيكون البتروبولامكانات بديلاً عن التروولامكانات؟، ورقة علمية في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023/6/12.

في سياق التوازنات الإقليمية، كان للتعاون النفطي بين السعودية والصين تأثير ملحوظ على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وآسيا، حيث أسهمت هذه التحالفات في تقوية مواقف البلدين على الساحة الدولية. ومع ذلك، تبقى التحديات العالمية مثل التحولات في سوق الطاقة العالمية والتغيرات السياسية في المنطقة من العوامل التي قد تؤثر على استدامة هذه العلاقات.

فعلى الرغم من التحديات، فإن المستقبل يحمل فرصًا للتعاون في مجالات جديدة وغير تقليدية، مثل التكنولوجيا والاستثمارات المشتركة خارج قطاع النفط. هذه المجالات يمكن أن تكون محورًا لتعزيز العلاقات بين البلدين في السنوات القادمة، بما يعكس تطورًا وتوسعًا في نطاق التعاون بين السعودية والصين بما يتجاوز النفط ليشمل مجالات أوسع وأشمل.

الفصل الخامس: مواءمة الرؤى بين "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"

و"مبادرة الحزام والطريق الصينية"

تمهيد:

تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تحويل هيكل الاقتصاد الوطني من الاعتماد الكبير على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام، يتضمن تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة والتكنولوجيا والصناعات الإبداعية. في المقابل، تأتي مبادرة الحزام والطريق كخطوة استراتيجية من الصين لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية عبر إنشاء شبكات شاملة من المواصلات والبنية التحتية التي تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

1.5 المبحث الأول: الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030 وتقاطعها مع مبادرة الحزام

والطريق:

تعد رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية من أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى إعادة تشكيل الاقتصاديات الوطنية والعالمية في العقدين المقبلين. رؤية السعودية 2030 تسعى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، مع تعزيز دور المملكة كمحور إقليمي للتجارة والاستثمار من خلال تطوير قطاعات مثل السياحة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة. على الجانب الآخر، تهدف مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى تعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية بين آسيا، أوروبا، وأفريقيا، بما يعزز التعاون الاقتصادي الدولي ويفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي.

تتقاطع هاتان الرؤيتان في أهدافهما الاستراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مما يفتح الباب لتعاون واسع بين السعودية والصين في مختلف المجالات⁽¹⁴⁸⁾.

1.1.5 المطلب الأول: الأهداف الرئيسية لرؤية السعودية 2030

رؤية 2030 هي استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق تحول اقتصادي كبير في المملكة العربية السعودية. من أبرز أهداف هذه الرؤية تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية. تشمل هذه الأهداف:

أ. **تنويع الاقتصاد:** تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من نموذج يعتمد بشكل كبير على

الإيرادات النفطية إلى اقتصاد حيوي متنوع وقائم على تنمية قطاعات غير نفطية، استجابة

للتحديات المستقبلية التي يواجهها سوق النفط العالمي مثل تقلبات الأسعار والتحول التدريجي

نحو الطاقة المتجددة. تعتمد الرؤية على استغلال ثروات المملكة في قطاعات مختلفة لضمان

استدامة الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على النفط.

من أبرز القطاعات المستهدفة قطاع السياحة، حيث تسعى المملكة إلى تنويع مواردها من خلال

تطوير السياحة الترفيهية والثقافية والدينية. تستهدف المشاريع الكبرى مثل "نيوم" و"البحر الأحمر"

تعزيز السياحة بشكل كبير، لتساهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي،

وتوفير فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي⁽¹⁴⁹⁾.

إلى جانب ذلك، يأتي تطوير قطاع التكنولوجيا كأحد المحاور الأساسية لرؤية 2030، حيث تستثمر

السعودية في البنية التحتية الرقمية وتعزز الابتكار. تسعى المملكة لأن تكون مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا

¹⁴⁸- Yuan Xintao & Xi'an Jiao Tong, Analysis of the National Strategy of One Belt and One Road Construction, Serial No.2015.p 114.

¹⁴⁹- Mahdi Sar, 'The Confucius Institute at Suez Canal University: A Tool in China's Public Diplomacy, LUND UNIVERSITY, CENTRE FOR EAST AND SOUTH-EAST ASIAN STUDIES, Master's Program in Asian Studies Spring .2017.

من خلال تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. هذه الجهود تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة وتوطين المعرفة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات العالمية وتوسيع قطاع الأعمال التكنولوجية. كما أن الخدمات المالية تمثل ركيزة أخرى في التنويع الاقتصادي، حيث تعمل السعودية على تحسين بيئة الأعمال المالية وزيادة جاذبية الاستثمار من خلال إصلاحات تنظيمية وتطوير المؤسسات المالية. تهدف المملكة إلى تحويل الرياض إلى مركز مالي إقليمي لدعم الاقتصاد الوطني وتوسيع النشاط الاقتصادي.

ب. **تحفيز القطاع الخاص:** يعد تمكين القطاع الخاص جزءاً محورياً من أهداف الرؤية. تعمل الحكومة على إزالة العقبات التنظيمية وتقديم حوافز لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يساعد في دعم الابتكار والتنافسية. كما تسعى الرؤية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%⁽¹⁵⁰⁾.

ج. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** لتحفيز النمو الاقتصادي، تعمل السعودية على تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات لتصبح وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب. تهدف الحكومة إلى رفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. يركز ذلك على تطوير البنية التحتية، المناطق الاقتصادية الحرة، والقطاعات الواعدة مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا.

د. **تطوير رأس المال البشري:** من الأهداف الرئيسية لرؤية 2030 رفع مستوى التعليم والتدريب لزيادة مهارات القوى العاملة السعودية. تهدف الرؤية إلى تمكين الشباب السعودي وتزويدهم بالمعارف

¹⁵⁰-I bid,p66.

والمهارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والمنافسة في السوق العالمية. تسعى الرؤية إلى خفض نسبة البطالة إلى 7% وزيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.⁽¹⁵¹⁾

هـ. **زيادة الصادرات غير النفطية:** تستهدف الرؤية زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الصادرات، وذلك من خلال تعزيز الصناعات المحلية ودعم الابتكار وتطوير المنتجات الجديدة. يتضمن ذلك دعم الصناعات التحويلية، الصناعات الدوائية، والزراعة.

و. **تعزيز الحوكمة والشفافية:** من الأهداف الأخرى للرؤية تحسين كفاءة الحكومة والحد من الفساد، بالإضافة إلى زيادة الشفافية في جميع المؤسسات العامة والخاصة. تهدف الرؤية إلى تعزيز سيادة القانون وتحسين آليات الرقابة لضمان النمو الاقتصادي المستدام.

2.1.5 المطلب الثاني: دور البترول في تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية لرؤية 2030:

رغم أن رؤية السعودية 2030 تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط في الاقتصاد الوطني على المدى الطويل، فإن البترول لا يزال يلعب دورًا محوريًا في المرحلة الانتقالية للرؤية. البترول يمثل مصدرًا رئيسيًا للتمويل الذي يساعد المملكة على تحقيق أهدافها التنموية في القطاعات الأخرى، ويعد هذا الدور مهمًا لضمان سلاسة الانتقال إلى اقتصاد متنوع ومستدام⁽¹⁵²⁾.

أ. تحسين كفاءة استخراج وإنتاج البترول :

في إطار رؤية 2030، تسعى المملكة إلى تحسين كفاءة استخراج وإنتاج البترول لزيادة العوائد المالية وتقليل التكاليف. تبني المملكة تقنيات حديثة ومتقدمة في عمليات التنقيب والاستخراج بهدف تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. هذا التحسين في الكفاءة يساعد في الاستفادة القصوى من

¹⁵¹ Mahdi Sari, The Confucius Institute at Suez Canal University: A Tool in China's Public Diplomacy, LUND UNIVERSITY, CENTRE FOR EAST AND SOUTH-EAST ASIAN STUDIES, Master's Program in Asian Studies. 2017.

¹⁵²-I bid,p132.

الموارد النفطية المتاحة وضمان استمرارية الإنتاج على المدى الطويل، مما يساهم في تمويل المبادرات الاقتصادية المختلفة. على سبيل المثال، استخدام تقنيات الحفر الأفقي والاستخراج المعزز للنفط يسهم في زيادة الإنتاج من الحقول الحالية⁽¹⁵³⁾.

ب. الاستفادة من العوائد المالية الناتجة عن ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة :

فعلى الرغم من التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة، لا يزال الطلب على النفط كبيراً في العديد من الأسواق الدولية، ويعتبر النفط مصدراً هاماً للطاقة في العديد من الدول الصناعية. المملكة تستفيد من ارتفاع الطلب على النفط لزيادة إيراداتها المالية. يتم توجيه جزء كبير من هذه الإيرادات لتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تنطوي عليها رؤية 2030، مثل مشاريع البنية التحتية والتطوير الصناعي، وتنمية قطاعات مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا. عوائد النفط تسمح للمملكة بالاستثمار في القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد التدريجي على إيرادات النفط⁽¹⁵⁴⁾.

ج. تحسين تقنيات البترول لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة: المملكة العربية السعودية تعتمد على تطوير التقنيات الحديثة لتعظيم استغلال مواردها النفطية. من خلال تطبيق التقنيات المتقدمة في جميع مراحل سلسلة الإنتاج، بدءاً من الاستخراج وحتى التكرير والنقل، تسعى المملكة إلى زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد. تطوير تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الجيولوجية، واستخدام الروبوتات في عمليات الصيانة والتفتيش في الحقول النفطية، يسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع النفطي السعودي في الأسواق العالمية.

¹⁵³-Ministry of Commerce, People's Republic of China. . "Data Base." (MOFCOM). Accessed February 22, 2020 <https://english.mofcom.gov.cn/Statistics/index.html>

¹⁵⁴- I bid,p30.

د. تطوير القدرات المحلية في الصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي، مثل البتروكيماويات: إلى

جانب استخراج وتصدير النفط الخام، تولي المملكة اهتمامًا كبيرًا لتطوير الصناعات المرتبطة بقطاع النفط، مثل صناعة البتروكيماويات. تعتبر البتروكيماويات أحد المجالات التي تمتلك السعودية فيها ميزة تنافسية عالمية بفضل وفرة النفط والغاز الطبيعي. تعزيز هذه الصناعة يسهم في تحويل النفط الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مما يزيد من العوائد المالية ويخلق فرص عمل جديدة للسعوديين. السعودية تسعى أيضًا إلى توسيع قدراتها في هذا المجال من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة لتطوير عمليات التصنيع⁽¹⁵⁵⁾.

هـ. تعزيز الدور الاستراتيجي لشركة أرامكو: تعتبر شركة أرامكو السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، تلعب دورًا أساسيًا في دعم الاقتصاد السعودي وتحقيق أهداف رؤية 2030. إلى جانب عمليات إنتاج النفط التقليدية، أرامكو تسعى إلى أن تصبح شركة طاقة متكاملة تستثمر في مجالات متعددة، بما في ذلك البتروكيماويات والطاقة المتجددة. من خلال تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة التنوع في محفظة أعمالها، تسهم أرامكو في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للرؤية. كما تسهم الشركة في تعزيز البنية التحتية الصناعية في المملكة وتطوير الكفاءات المحلية في مجالات الهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بقطاع الطاقة.

3.1.5: المطلب الثالث: تقاطع أهداف مبادرة الحزام والطريق مع الرؤية السعودية 2030

¹⁵⁵-Maha S. Kamel, "China's Belt and Road Initiative: Implications for the Middle East", Cambridge Review of International Affairs, Volume 31, Issue 1, 2018, p76-95.

تتقاطع رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية في العديد من النقاط الرئيسية، حيث يسعى كلا البلدين إلى تحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية تتماشى مع رؤيتهما المستقبلية. من منظور الاقتصاد السياسي، يشكل التنوع الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية ركيزتين أساسيتين للتعاون بين السعودية والصين، مما يعزز من مكانة كل منهما على الساحة العالمية⁽¹⁵⁶⁾.

1. التنوع الاقتصادي: يعد نقطة تقاطع رئيسية بين الرؤيتين. تسعى السعودية في إطار رؤية 2030 إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكبير على النفط، من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل السياحة، التكنولوجيا، والخدمات اللوجستية.

من جانبها، تهدف الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تنمية شبكة تجارية واستثمارية عالمية تعتمد على تطوير البنية التحتية في الدول المشاركة. التعاون بين البلدين في هذا الإطار يوفر فرصاً استثمارية متبادلة، حيث يمكن للسعودية الاستفادة من الاستثمارات الصينية في مشروعات البنية التحتية مثل الموانئ والطرق، لتعزيز مكانتها كمحور لوجستي بين آسيا، أوروبا، وأفريقيا. مثل هذه الاستثمارات تساهم في تحقيق رؤية 2030 من خلال دعم قطاعات النقل واللوجستيات، التي تُعتبر أساسية لتنويع الاقتصاد السعودي⁽¹⁵⁷⁾.

2. التعاون في مجال الطاقة هو أحد أبرز نقاط التقاطع بين الرؤيتين. السعودية تُعتبر أحد أهم موردي النفط إلى الصين، وهو ما يجعل الطاقة مجالاً محورياً في التعاون الاقتصادي بين البلدين. في الوقت الذي تحتاج فيه الصين إلى تأمين مصادر طاقة مستدامة لتغذية نموها الاقتصادي السريع، تسعى السعودية إلى تعزيز مكانتها كمورد رئيسي للطاقة لدول آسيا، بما يتماشى مع رؤية 2030 التي تهدف إلى توسيع صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية. هذا التعاون يعزز الاستقرار في

¹⁵⁶-I bid,p102.

¹⁵⁷-I bid,p106.

العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويؤكد على أهمية قطاع الطاقة كعامل استراتيجي في تحقيق أهداف كل من الرؤية السعودية والمبادرة الصينية.

3. الاعتبارات الجيوسياسية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد نقاط التقاطع بين رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق. تسعى الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج، وخاصة السعودية، لتأمين طرق تجارية آمنة ومستدامة تضمن تدفق السلع والطاقة. من جانبها، تسعى السعودية إلى تعزيز مكانتها الجيوسياسية من خلال تحسين علاقاتها مع القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين. هذا التعاون الجيوسياسي يوفر لكل من السعودية والصين فرصًا لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية. السعودية تستفيد من هذا التعاون في تعزيز دورها الإقليمي والعالمي كمركز للتجارة والاستثمار، فيما تستفيد الصين من شراكة قوية مع أكبر اقتصاد في منطقة الخليج، مما يدعم مبادراتها ويعزز نفوذها في المنطقة⁽¹⁵⁸⁾.

تركز السعودية على نقاط التقاطع بين رؤية 2030 ومبادرة الحزام والطريق تركز على تحقيق المصالح المشتركة في مجالات التنوع الاقتصادي، تطوير البنية التحتية، والطاقة. هذا التعاون لا يعزز فقط العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولكنه يعكس أيضًا رؤية استراتيجية مشتركة لتطوير البنية التحتية وتعزيز النفوذ الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

4. التعاون الاقتصادي:

يعد التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين أحد المحاور الاستراتيجية الهامة التي تشكل جسراً للتكامل بين رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية. يهدف هذا التعاون إلى تحقيق

¹⁵⁸-I bid,p110.

المصالح الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع العلاقات التجارية.

تتماشى رؤية السعودية 2030 مع مبادرة الحزام والطريق في سعيهما لتحسين الترابط الإقليمي والدولي، حيث تستفيد السعودية من استثمارات الصين لتعزيز مكانتها كمركز لوجستي يربط بين القارات، بينما تسعى الصين لضمان تدفق مستدام للطاقة وتوسيع نفوذها الاقتصادي عبر شراكات قوية مع دول الخليج، وعلى رأسها السعودية. هذا التعاون يسهم في تحقيق النمو المستدام للبلدين، ويعزز موقعهما الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

2.5 المبحث الثاني: دور الطاقة في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثمار بين السعودية والصين

يعد قطاع الطاقة، وعلى رأسه النفط، أحد أهم الركائز التي تعزز التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين. تشكل الطاقة العنصر الأبرز في العلاقات التجارية بين البلدين، حيث تعتبر السعودية أكبر مورد للنفط إلى الصين، بينما تمثل الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم. هذه العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين لم تقتصر على مجرد تبادل سلعة النفط، بل توسعت لتشمل شراكات طويلة الأجل في مجالات متعددة داخل قطاع الطاقة، مثل التنقيب، التكرير، والبتروكيماويات⁽¹⁵⁹⁾.

1.2.5 المطلب الأول: الطاقة والتعاون الاقتصادي:

أ. تلبية احتياجات الصين المتزايدة للطاقة: يشكل النفط السعودي مورداً أساسياً لاحتياجات الصين المتنامية للطاقة، حيث تعتمد الصين على استيراد النفط الخام من السعودية لضمان استمرارية اقتصادها المتسارع النمو. في ظل تزايد الاعتماد العالمي على الطاقة المتجددة، تسعى الصين إلى

¹⁵⁹ -مها كمال ، تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الأوسط، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مج12، ع21، 2018. ص64.

تأمين مصادر مستقرة للطاقة الأحفورية، خاصة النفط، لضمان استدامة صناعاتها وقطاعاتها الاقتصادية. يمثل النفط السعودي حوالي 17% من إجمالي واردات الصين النفطية، ما يعزز العلاقة التجارية بين البلدين ويساهم في بناء شراكة استراتيجية طويلة الأجل⁽¹⁶⁰⁾.

ب. تعزيز الشراكات في قطاع البتروكيماويات: تتجاوز الشراكة بين السعودية والصين مجرد تصدير النفط، حيث تسعى الدولتان إلى تطوير تعاون أعمق في مجال الصناعات البتروكيماوية. تعتبر السعودية، من خلال شركة "أرامكو" السعودية، رائدة في هذا القطاع، وتسعى للاستفادة من السوق الصينية الضخمة من خلال مشاريع مشتركة. على سبيل المثال، تعمل "أرامكو" على استثمارات كبيرة في الصين لإنشاء مجمعات تكرير وبتروكيماويات مشتركة، مما يعزز القيمة المضافة للنفط الخام ويحقق المزيد من التنوع الاقتصادي للسعودية بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030. هذه الشراكات تساعد في توسيع قاعدة الصناعات التحويلية في الصين وتحقيق تكامل أكبر في سلسلة القيمة للطاقة.

ج. التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة: في إطار الجهود العالمية للتحول نحو الطاقة المتجددة والنظيفة، تسعى السعودية والصين لتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة المتعلقة بالطاقة. السعودية تسعى إلى الاستفادة من الخبرات الصينية في تطوير تقنيات متقدمة لتحسين كفاءة استخدام النفط وتقليل الانبعاثات الكربونية، وذلك ضمن خططها لتحقيق الاستدامة البيئية التي تدرج تحت رؤية 2030. من جانبها، تستفيد الصين من الاستثمارات السعودية في مجالات الطاقة الشمسية والنووية، حيث تسعى المملكة إلى توسيع محفظتها من الطاقة المتجددة وتطوير تقنيات لإنتاج الطاقة النظيفة⁽¹⁶¹⁾.

¹⁶⁰ - مرجع سابق، ص 71.

¹⁶¹ - OGUO & Hexu A ، Analysis on the Prospects of China-Saudi Arabia Economic and Trade Cooperation under the Background of International Oil Price Fluctuation, Volume 2, Issue 23, 2023 ، P19.

د. الاستثمار في البنية التحتية للطاقة: تعمل السعودية والصين على تعزيز تعاونهما في مجالات تطوير البنية التحتية للطاقة، مثل بناء المصافي والموانئ التي تسهل تصدير واستيراد النفط ومنتجاته. على سبيل المثال، ترتبط "أرامكو" بعدة اتفاقيات مع شركات صينية لتطوير مشاريع بنية تحتية تدعم التكرير والنقل البحري. هذه المشاريع تعزز من قدرة السعودية على الوصول إلى الأسواق الآسيوية وتعزز من قدرة الصين على تأمين احتياجاتها النفطية عبر استثمارات مباشرة في منشآت الطاقة السعودية.

هـ. الأبعاد الجيوسياسية: تلعب الطاقة دوراً جيوسياسياً كبيراً في تعزيز العلاقات السعودية الصينية. الصين، باعتبارها أكبر مستورد للطاقة، تسعى إلى تأمين شراكات قوية مع دول غنية بالطاقة مثل السعودية لضمان إمدادات ثابتة ومستقرة. بالمقابل، تستفيد السعودية من تنوع قاعدة مستهلكي النفط لديها، مما يقلل من اعتمادها على الأسواق الغربية ويوسع من دائرة علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين.

يعزز هذا التعاون أهداف رؤية السعودية 2030 من خلال توفير إيرادات مالية ضخمة تدعم برامج التحول الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يعزز من قدرة الصين على تأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة لضمان استمرار نموها الاقتصادي⁽¹⁶²⁾.

2.2.5 المطلب الثاني: الطاقة وتعزيز الاستثمارات السعودية الصينية في البنية التحتية:

تعد الاستثمارات المشتركة في البنية التحتية والنقل والموانئ جزءاً حيوياً من التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين في إطار رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق. يلعب تطوير هذه القطاعات دوراً أساسياً في تعزيز الروابط التجارية بين البلدين، حيث تسعى السعودية إلى أن تصبح

¹⁶²- I bid,p22.

مركزاً لوجستياً يربط بين القارات، بينما تستفيد الصين من تعزيز علاقاتها الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة الخليجية، وخاصة في مجالات النقل والتجارة⁽¹⁶³⁾.

أ. تطوير الموانئ والبنية التحتية اللوجستية:

تشكل الموانئ والمناطق الاقتصادية المحيطة بها نقاط التقاء رئيسية في الشراكة السعودية الصينية. تسعى السعودية، في إطار رؤية 2030، إلى تطوير موانئها لتصبح مركزاً عالمياً للنقل والتجارة، يتماشى مع موقعها الجغرافي المميز الذي يربط بين آسيا، أوروبا، وأفريقيا. تعتبر مشاريع تطوير الموانئ جزءاً أساسياً من هذه الرؤية، حيث توفر للصين فرصة تعزيز حضورها في الأسواق الخليجية والآسيوية. على سبيل المثال، ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالله هما من الموانئ التي شهدت استثمارات كبيرة لتحسين بنيتها التحتية وتوسيع قدراتها الاستيعابية، بما يتماشى مع متطلبات التجارة العالمية ومبادرة الحزام والطريق⁽¹⁶⁴⁾.

ب. مشاريع النقل والطرق:

تلعب مشاريع النقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية، دوراً رئيسياً في التعاون السعودي الصيني. السعودية تعمل على تطوير شبكة نقل متكاملة تربط المدن الرئيسية بالموانئ والمناطق الاقتصادية. من ناحية أخرى، الصين، من خلال مبادرة الحزام والطريق، تستثمر في تطوير البنية التحتية للنقل لتمكين تدفق السلع والطاقة من وإلى أسواقها.

¹⁶³ - "PPP Progress for Saudi Arabia." MEED, August 25, 2020. <https://www.meed.com/saudi-ppp-and-privatisation-progress-and-prospects>

¹⁶⁴ جيهان عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج16، ع15، 2022، ص53.

التعاون في هذا المجال يساعد السعودية على تحسين بنيتها التحتية، ويساهم في تحقيق هدفها بأن تصبح مركزاً لوجستياً عالمياً، مما يعزز القدرة على جذب استثمارات خارجية وتوسيع قدراتها التصديرية. (165)

ج. المناطق الاقتصادية الخاصة:

الاستثمارات الصينية في المناطق الاقتصادية الخاصة داخل السعودية تشكل أيضاً جزءاً من هذه الشراكة المتنامية. رؤية السعودية 2030 تسعى إلى تحويل المملكة إلى مركز جذب استثماري من خلال إنشاء مناطق اقتصادية متخصصة، تستهدف الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا. في هذا السياق، تعمل الصين على استثمار خبراتها في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، مثل المناطق الصناعية في الصين التي حققت نجاحاً كبيراً في تعزيز النمو الاقتصادي. الاستثمارات المشتركة في هذه المناطق تساعد في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز نقل التكنولوجيا بين البلدين، مما يعزز الاقتصاد السعودي ويوفر للصين قاعدة صناعية وتجارية في قلب العالم العربي (166).

د: الاستثمارات في النقل البحري:

يعتبر النقل البحري جزءاً لا يتجزأ من التعاون السعودي الصيني في إطار تطوير البنية التحتية. السعودية تتمتع بموقع استراتيجي على خطوط الملاحة البحرية العالمية، وهو ما يجعلها شريكاً مهماً للصين في تطوير النقل البحري. الصين تستفيد من هذا الموقع الاستراتيجي لتوسيع شبكة طرقها البحرية وضمان تدفق السلع والبضائع إلى أسواق أوروبا وأفريقيا. بالمقابل، تستفيد السعودية من تطوير موانئها ومنشآتها البحرية، ما يعزز من قدرتها التنافسية في سوق النقل البحري العالمي ويزيد من صادراتها.

¹⁶⁵ - مرجع سابق، ص 55.

¹⁶⁶ - Yang Ge, L. G. "Saudi Aramco Inks \$10 Billion Refining Joint Venture in Liaoning". Caixinglobal, 23 February, 2019. <https://www.caixinglobal.com>.

هـ: الاستثمارات في البنية التحتية للطرق السريعة والسكك الحديدية.

تعمل السعودية على تطوير شبكة طرق سريعة وسكك حديدية متقدمة ضمن رؤية 2030. هذه المشاريع تلعب دوراً مهماً في تحسين حركة السلع والبضائع داخل المملكة، مما يعزز من دورها كمركز لوجستي في المنطقة. الصين بدورها تستثمر في هذه المشاريع لتعزيز وصولها إلى الأسواق الخارجية، من خلال بناء خطوط سريعة للنقل تربط بين الموانئ والمناطق الصناعية. على سبيل المثال، مشروع القطار فائق السرعة الذي يربط بين مكة والمدينة مروراً بجدة يُعد واحداً من المشاريع التي تسهم في تعزيز البنية التحتية للنقل في السعودية، وتسهيل حركة البضائع والأفراد⁽¹⁶⁷⁾.

و: تعزيز التعاون الاستراتيجي في قطاع الموانئ:

يعتبر تطوير الموانئ جزءاً أساسياً من التعاون الاستراتيجي بين السعودية والصين. الصين تستثمر في تطوير موانئ رئيسية داخل السعودية، لتسهيل تدفق السلع والتجارة بين البلدين. على سبيل المثال، ميناء الملك عبد الله يضم شراكات مع شركات صينية لتطوير قدراته التشغيلية، ما يجعله قادراً على استقبال سفن الحاويات الكبرى وزيادة قدراته الاستيعابية. هذا الاستثمار المشترك يعزز من مكانة السعودية كحلقة وصل رئيسية في سلاسل الإمداد العالمية ويدعم التجارة الصينية.

3.2.5 المطلب الثالث: الطاقة وتعزيز التجارة الثنائية

تلعب التجارة الثنائية بين السعودية والصين دوراً حيوياً في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية. تمثل هذه التجارة شرياناً اقتصادياً رئيسياً لكلا البلدين، حيث تعمل

¹⁶⁷ عمار شرعان ، مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم. برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 2019، ص44.

على تعزيز التبادل التجاري والاستثماري وتنويع مصادر الدخل، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام⁽¹⁶⁸⁾.

أ. نمو حجم التبادل التجاري: تشهد التجارة الثنائية بين السعودية والصين نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مدفوعة بتوجه البلدين نحو تعزيز التعاون الاقتصادي. تُعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط إلى الصين، ما يجعل الطاقة أساس العلاقة التجارية. في المقابل، تستورد السعودية من الصين مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية والتكنولوجية التي تسهم في دعم خططها التنموية، وفقاً للإحصاءات، تجاوز حجم التجارة بين البلدين 70 مليار دولار سنوياً، مع توقعات بزيادة هذا الرقم مع تعزيز الروابط الاقتصادية بينهما⁽¹⁶⁹⁾.

ب: تنويع التجارة وتعزيز الصناعات غير النفطية: فعلى الرغم من أن النفط يشكل العمود الفقري للتجارة الثنائية، إلا أن السعودية والصين تعملان على تنويع التجارة لتشمل قطاعات غير نفطية. في إطار رؤية 2030، تسعى السعودية إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتطوير صناعات جديدة مثل التكنولوجيا، الزراعة، والصناعات الإبداعية. من ناحية أخرى، تهدف الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز تبادل السلع والخدمات مع الدول الشريكة، بما في ذلك السعودية. من خلال استثمارات في البنية التحتية والتصنيع، يتم تسهيل التبادل التجاري في القطاعات غير النفطية، مما يعزز من قدرات البلدين على تنويع مصادر دخلهما.

ج: الشراكات التجارية والاستثمارية: تعتبر الشراكات التجارية والاستثمارية بين السعودية والصين عاملاً رئيسياً في تعزيز التجارة الثنائية. يتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاستثمارية بين شركات سعودية وصينية تهدف إلى تطوير قطاعات جديدة مثل البتروكيماويات، الطاقة المتجددة، والبنية

¹⁶⁸ - مرجع سابق، ص 45.

¹⁶⁹ - مرجع سابق، ص 49.

التحتية. هذه الشراكات تساعد في تعزيز قدرات السعودية التصنيعية وتحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتنويع الاقتصاد، بينما تستفيد الصين من هذه الشراكات في تأمين مواردها وتحقيق تواجد استراتيجي في المنطقة.

فعلى سبيل المثال، شركة "أرامكو" السعودية تقوم بتوسيع استثماراتها في الصين من خلال إنشاء مجمعات بتروكيماوية، مما يعزز التعاون في مجال التصنيع وزيادة صادرات المنتجات البترولية المكررة. (170)

د. مبادرات تحسين التبادل التجاري: تسعى كل من السعودية والصين إلى تحسين آليات التبادل التجاري من خلال مبادرات مشتركة. تعمل المبادرتان على تسهيل حركة السلع والخدمات بين البلدين عبر تحسين البنية التحتية، وزيادة قدرة الموانئ، وتسهيل الإجراءات الجمركية. هذا يساهم في تقليل التكلفة والوقت المطلوب لنقل السلع، مما يعزز من القدرة التنافسية لكلا البلدين في الأسواق العالمية. على سبيل المثال، اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية قد تسهم في إزالة العوائق الجمركية وتحسين فرص الاستثمار، ما يزيد من حجم التجارة الثنائية ويساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة. (171)

هـ. تأثير التكنولوجيا والرقمنة في تعزيز التجارة: تعتمد الصين بشكل كبير على تقنيات التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية لزيادة حجم تجارتها مع الشركاء الدوليين. التكنولوجيا والرقمنة تلعب دورًا متزايدًا في تعزيز التجارة الثنائية بين السعودية والصين. من ناحية أخرى، تعمل السعودية في إطار رؤية 2030 على تطوير بنيتها التحتية الرقمية لتحسين بيئة الأعمال وتسريع عمليات التبادل

¹⁷⁰ يأسمين عبد الله ، النفط واثره على التنمية الاقتصادية بالملكة العربية السعودية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ،سلسلة البحوث الجغرافية، 2023، ص12.

¹⁷¹ - مرجع سابق، ص16.

التجاري. التعاون في مجال التجارة الرقمية بين البلدين يمكن أن يفتح فرصًا جديدة لتبادل المنتجات والخدمات، خصوصًا في القطاعات التقنية والصناعات المتقدمة.

هـ. تعزيز دور الموانئ والمراكز اللوجستية: في إطار التعاون التجاري الثنائي، تلعب الموانئ والمراكز اللوجستية دورًا استراتيجيًا في تعزيز التجارة. مبادرة الحزام والطريق تهدف إلى إنشاء "طرق الحرير" الحديثة التي تربط بين الصين والعالم، والسعودية بموقعها الجغرافي الاستراتيجي تعد شريكًا مهمًا في هذا السياق.

الاستثمارات في تطوير الموانئ السعودية مثل ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبد الله تجعل من المملكة مركزًا لوجستيًا رئيسيًا في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. هذا بدوره يعزز من قدرة السعودية على جذب المزيد من التجارة والاستثمارات الصينية.⁽¹⁷²⁾

و. تعزيز التعاون في إطار المؤسسات المالية الدولية: تلعب المؤسسات المالية الدولية مثل بنك التنمية الآسيوي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية دورًا مهمًا في تعزيز التعاون التجاري بين السعودية والصين. من خلال هذه المؤسسات، يتم تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية والتجارية بين البلدين، مما يسهم في تعزيز البنية التحتية وتوسيع قاعدة التبادل التجاري. هذا التعاون المالي يعزز من قدرة البلدين على تحقيق أهدافهما الاقتصادية المشتركة ويزيد من فرص الاستثمار المستدام¹⁷³.

3.5 المبحث الثالث: التحديات والفرص في المواءمة بين رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق.

¹⁷²- Zakkour, Paul, and Wolfgang Heid. "A Mechanism for CCS in the Post-Paris Era: Piloting Results-Based Finance and Supply Side Policy Under Article 6." KAPSARC Discussion Paper. 2019. p193.

¹⁷³-I bid,p203.

تعتبر رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق من أبرز المبادرات الاستراتيجية في العالم اليوم، حيث تهدف كل منهما إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية طموحة تتجاوز الحدود الوطنية. تواجه السعودية تحديات متعددة في سعيها إلى تحقيق أهداف رؤيتها الوطنية، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة في الاقتصاد والسياسة. من جهة أخرى، تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عالمية، وتوسيع شبكة علاقاتها التجارية والاستثمارية حيث تتواجد العديد من الفرص للتعاون بين السعودية والصين، حيث يمكن للبلدين الاستفادة من التبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁷⁴⁾.

1.3.5 المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والسياسية

تواجه مواءمة رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية مجموعة من التحديات التي تؤثر على فعالية التعاون بين البلدين. تتنوع هذه التحديات بين عدم الاستقرار الاقتصادي، التغيرات الجيوسياسية، ووجود اختلافات في السياسات الاقتصادية، مما يتطلب استراتيجيات واضحة للتعامل معها.

1. التحديات الاقتصادية:

أ. الاعتماد على النفط: رغم أن رؤية السعودية 2030 تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، إلا أن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية. هذا الاعتماد يعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على قدرة السعودية على

¹⁷⁴- United Nations (U.N), "The Race to Zero Emissions, and Why the World Depends on It." United Nations. 2, December, 2020 <https://news.un.org/en/story/2020/12/1078612>

تحقيق أهدافها التنموية. إذا استمرت الأسعار في التذبذب، فإن ذلك سيؤثر على قدرة المملكة في تمويل مشاريعها الطموحة وتوسيع استثماراتها في القطاعات غير النفطية. (175)

ب. التنوع الاقتصادي: يسعى كلا البلدين إلى تنويع اقتصادهما، إلا أن هذا التحول يتطلب استثمارات ضخمة في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والسياحة. يواجه هذا التوجه تحديات تتعلق بتوفير البنية التحتية اللازمة، ونقص الكوادر المدربة، مما يؤثر على سرعة تنفيذ المشاريع. بينما تسعى السعودية إلى تعزيز القطاعات غير النفطية، تحتاج الصين إلى تعزيز بنيتها التحتية في الدول الشريكة، وهذا يتطلب تنسيقاً قوياً وتعاوناً فعالاً.

ج. التضخم والركود الاقتصادي: قد يؤثر التضخم والركود الاقتصادي في كلا البلدين على عملية التعاون. التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم استقرار الأسواق يمكن أن تعيق القدرة على تنفيذ مشاريع مشتركة، مما يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة (176).

2. التحديات السياسية:

أ. الاختلافات في السياسات الاقتصادية: تتبع السعودية والصين سياسات اقتصادية مختلفة، حيث تعتمد السعودية على نموذج الاقتصاد الريعي القائم على النفط، بينما تسعى الصين إلى تعزيز النمو من خلال التصنيع والتجارة. هذه الاختلافات قد تعرقل جهود المواءمة، حيث يحتاج كل طرف إلى توجيه استثماراته وفقاً لمصالحه الخاصة. (177)

ب. التوترات الجيوسياسية: تسعى الصين لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة الحزام والطريق، مما قد يتعارض مع مصالح بعض الدول الأخرى في المنطقة. هذه التوترات يمكن

¹⁷⁵-Ibid,p70.

¹⁷⁶- Georg Struver, "China's Partnership. Diplomacy: International Alignment Based on Interests or Ideology". The Chinese Journal of International Politics 1, September,2017, <https://academic.oup.com/cjip/article-abstract/10/1/31/2958616?redirectedFrom=fulltext>

¹⁷⁷-Ibid,p72.

أن تؤثر على العلاقات بين السعودية والصين، خاصة في ظل وجود منافسات إقليمية مثل إيران. أي تصاعد في التوترات يمكن أن يعرقل التعاون الاستثماري والتجاري.

ج. التحديات في التنسيق الأمني: تتطلب مواءمة الرؤى بين البلدين تعزيز التنسيق الأمني لضمان استقرار المنطقة. تتعلق هذه التحديات بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالإرهاب، والتهديدات السيبرانية، والصراعات الإقليمية. إن غياب تنسيق فعال في هذا المجال يمكن أن يؤثر سلبًا على مشاريع التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين⁽¹⁷⁸⁾.

3. انعكاسات التحديات على فرص التعاون:

إن هذه التحديات الاقتصادية والسياسية قد تؤثر بشكل كبير على قدرة السعودية والصين على تحقيق أهدافهما المشتركة. إذ يمكن أن تؤدي التغيرات الاقتصادية السلبية إلى تراجع الاستثمارات، مما ينعكس سلبًا على المشروعات المشتركة. كذلك، فإن التوترات الجيوسياسية يمكن أن تؤدي إلى انعدام الثقة، مما يقلل من رغبة الشركات في الاستثمار في مشاريع مشتركة.

2.3.5 المطلب الثاني: الفرص المتاحة لتعزيز التعاون والآفاق المستقبلية

تتوافر مجموعة من الفرص لتعزيز التعاون السعودي الصيني في مجال التكنولوجيا والابتكار، حيث يسعى كلا البلدين إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتكار. كما أن الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات تبدو واعدة في ظل رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق، مما يتيح فرصًا كبيرة للتعاون في مجموعة من المجالات⁽¹⁷⁹⁾.

¹⁷⁸-I bid,p75.

¹⁷⁹-Si, Katherine. "PowerChina Wins \$3bn Construction Project for Saudi Mega-yard." Seatrade Maritime News, November 30.2018. p66.

أ. الاستثمار في البحث والتطوير: تعتبر الصين رائدة في مجالات البحث والتطوير، مما يتيح للسعودية الاستفادة من الخبرات الصينية في هذا المجال. يمكن للبلدين إنشاء شركات استراتيجية تهدف إلى تطوير مراكز بحثية مشتركة وتبادل المعرفة. مثل هذه المبادرات ستساهم في تعزيز الابتكار في مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات، والطب. من المتوقع أن تشهد العلاقات بين البلدين زيادة في الاستثمارات المتبادلة، حيث تسعى الصين إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط، بينما تبحث السعودية عن شركاء لتطوير مشاريعها التنموية.

ب. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشهد السعودية تحولاً رقمياً واسع النطاق في إطار رؤية 2030، مما يفتح المجال للتعاون مع الشركات الصينية في تطوير البنية التحتية الرقمية وتطبيقات التكنولوجيا. يمكن للشركات الصينية تقديم الحلول التقنية اللازمة لتحسين الخدمات العامة وتطوير المدن الذكية، مما يعزز من تجربة المواطنين والمقيمين. مع تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، من المتوقع أن تشهد التجارة الثنائية نمواً ملحوظاً، مما سيسهم في تعزيز التبادل التجاري وزيادة الصادرات والواردات⁽¹⁸⁰⁾.

ج. الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة: مع تزايد الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة، يمكن أن تستفيد السعودية من الخبرة الصينية في هذا المجال. يمكن للبلدين التعاون في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يسهم في تحقيق أهداف السعودية المتعلقة بتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط. في هذا السياق، سيكون التعاون في مجال الأمن السيبراني ضرورة ملحة، حيث يمكن أن تتعاون السعودية والصين في تطوير استراتيجيات لحماية البيانات وتعزيز أمان الأنظمة الرقمية⁽¹⁸¹⁾.

¹⁸⁰-I bid,p60.

¹⁸¹-I bid,p62.

د. تبادل الخبرات في الصناعات الإبداعية: تمتلك الصين تاريخًا غنيًا في الصناعات الإبداعية مثل السينما والألعاب والفنون الرقمية. يمكن للسعودية أن تستفيد من هذه التجارب لتعزيز قطاعها الإبداعي، من خلال إقامة شراكات ثقافية وإنتاج أعمال مشتركة، مما يساهم في تنمية القطاع الإبداعي السعودي. في إطار هذه العلاقات، يمكن أن تساهم السياحة والتبادل الثقافي في تعزيز التعاون، مما يعزز من قدرة السعودية على جذب السياح الصينيين، بينما يمكن أن تساعد الصين في تطوير قطاع السياحة السعودي من خلال تبادل الخبرات⁽¹⁸²⁾

هـ. تطوير التعليم والتدريب: يمكن أن تساهم الشراكات التعليمية بين الجامعات الصينية والسعودية في تطوير المهارات المطلوبة في السوق، من خلال تبادل الطلاب والأساتذة، وتنظيم ورش عمل مشتركة. هذا سيساعد على بناء كوادر محلية مؤهلة يمكنها الابتكار وقيادة المشاريع المستقبلية. في ضوء هذه الشراكات، يتوقع أن يستمر التعاون في الابتكار المستدام والتنمية الخضراء، حيث يمكن أن يساهم تبادل التكنولوجيا والخبرات في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد. على الرغم من الآفاق المستقبلية الواعدة، يجب أن تظل التحديات قائمة، مثل التوترات الجيوسياسية والتحولات الاقتصادية العالمية. يتطلب هذا التعاون الفعال وجود آليات مرنة للتكيف مع الظروف المتغيرة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الحوار الاستراتيجي بين البلدين⁽¹⁸³⁾.

3.3.5 المطلب الثالث: تأثير التقارب السعودي الصيني على علاقات الطرفين مع أمريكا.

تدرك المملكة العربية السعودية جيدًا أن الدور الذي تلعبه الصين في ما يخص الصراع السعودي الإيراني، يصب فقط في مصلحتها الخاصة، لذلك فالرياض ليست لديها قناعة بأن بكين ستتدخل عن علاقاتها مع إيران في المستقبل لصالح علاقاتها مع السعودية.

¹⁸²-I bid,p65.

¹⁸³-I bid,p70.

كما تدرك الرياض مخاطر الانفصال التام عن واشنطن وأن ذلك لن يصب في مصلحتها على المدى البعيد. ومن ثم، ستحاول المملكة الاستفادة من علاقتها الاقتصادية مع الصين مع الحفاظ على علاقتها الوظيفية والأمنية مع واشنطن. وتدرك كلا من السعودية والصين أيضا أنه في ظل وجود قواعد عسكرية أمريكية في جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لن تتمكن السعودية من إزاحة الولايات المتحدة من موقعها كفاعل عسكري مهيم في الخليج الفارسي. كما ستستفيد المملكة من الحفاظ على كلا البلدين كسوق رئيسية لصادراتها النفطية المستقبلية. وما يبدو على الأرجح هو أن الصين والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة سيقومون بعمل توازن ثلاثي للقوة في الخليج يصب في خانة مصالحهم المشتركة دون أن يقوم أي طرف بتهميش الأطراف الأخر أو إزاحته من المشهد.¹⁸⁴

ورغم مرور العلاقات بين البلدين في كثير من الأحداث والأزمات والمنعطفات مثل حرب 1973 وأحداث سبتمبر والتلويح بقانون جاستا، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على حالة من الثبات إلى أن بدأت تتغير هذه العلاقة وتتحول إلى حالة من الجمود والتراجع وخاصة في عهد أوباما والخلاف الذي ظهر على السطح، وتحديداً في الملف الإيراني وملفات شرق أوسطية أخرى، وبالرغم أن العلاقة الامريكية السعودية مبنية على المصالح المشتركة إلا إن أمريكا تتعامل في علاقاتها مع شركاءها وحلفاءها، ودعم الجماعات F16 بالفوقية، وهذا ما بدأت ترفضه الكثير من الدول منها تركيا. والتعامل الأمريكي معها في صفقة طائرات مقابل وقف اتفاقيات كبرى مع الصين في المجال F35 المسلحة، وكذلك دولة الإمارات والمساومة في قضية صفقة طائرات التكنولوجيا والمحطة النووية السلمية، فأمريكا تنظر إلى العالم بأنه الحديقة الخلفية لها، والعديد من دول العالم

¹⁸⁴ أحمد القيسي، التقارب الصيني السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية الأمريكية ، مقال في منتدى فكرة، واشنطن، 2/ فبراير/2018، على الرابط الالكتروني

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altqarb-alsyny-alswdy-wmhdwdyt-tathyrh-ly-allaqat-alswdyt-alamrykyt>

أصبحت لا تقبل هذا النوع من السلوك الأمريكي، فدول الخليج العربي أصبحت تنتظر إلى أمريكا كحليف غير موثوق وتريد البحث في الفضاء المتعدد الأقطاب.

هذا الاتجاه يعزز أوراق المقايضة والمناورة لتلك الدول مع أمريكا التي لا تتردد في فرض وصايتها على الدول، فالعلاقة لدول الخليج وتحديدًا المملكة العربية السعودية تسير باتجاه الانفتاح على التنوع بعيدا عن العلاقات التقليدية التاريخية مع أمريكا، بات واضحًا وملحوظًا تطور في السياسات الخارجية لدول الخليج نحو التقارب مع روسيا والصين مع المحافظة على بقاء العلاقة مع أمريكا، وهذا التقارب أعاق جهود الدول الغربية لعزل روسيا، مما أثار استفزاز وحفيظة أمريكا واتهمت أمريكا السعودية بشكل واضح بأنها تعمل لصالح بوتين وتعزيز موقفه ومنع عزله.¹⁸⁵

خاتمة:

إن التعاون بين السعودية والصين، كما يتجلى في رؤية 2030 ومبادرة الحزام والطريق، يمثل نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين. يجسد هذا التعاون الاستجابة لاحتياجات العصر الحالي، حيث يتطلب التحديات الاقتصادية العالمية تحولًا في استراتيجيات التنمية. تشير الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030 إلى رغبة المملكة في تقليل اعتمادها على النفط وتعزيز التنوع الاقتصادي، وهو ما يتماشى مع المبادرات الصينية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التعاون الدولي. إن التركيز على مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار،

¹⁸⁵ علي نازلي، العلاقات السعودية الصينية والرسائل الثقيلة لواشنطن، مقال في صحيفة الحدث، فلسطين، 2022/12/9، على الرابط الإلكتروني <https://www.alhadath.ps/article/161650/>

والطاقة المتجددة، والبنية التحتية، يمثل فرصًا واعدة لكلا البلدين لتعزيز قدرتهما التنافسية على الساحة العالمية.

ينبغي الانتباه إلى التحديات المحتملة التي قد تواجه هذا التعاون، مثل التوترات الجيوسياسية والتغيرات الاقتصادية السريعة. يتطلب تعزيز الشراكة بين البلدين استراتيجيات مرنة وتعاونًا مستدامًا يضمن تحقيق الأهداف المشتركة، مع ضرورة تعزيز الحوار الدائم لمواجهة التحديات.

نتائج الدراسة:

1. تطور العلاقات الدبلوماسية والسياسية: حيث تحولت العلاقات من مرحلة التأسيس (1955-1990) إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، خاصة بعد اعتراف السعودية بالصين عام 1990م، بالإضافة تعزيز الثقة بين الدولتين عن طريق تبادل الزيارات بينهم .
2. التعاون الاقتصادي والتجاري: أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للسعودية، حيث تمثل صادرات النفط السعودي إلى الصين حبر الزاوية في العلاقات، وتوسع الاستثمارات الصينية في في الكثير من المشاريع التطويرية او التكنولوجية.
3. التعاون في مجال الطاقة: حيث ان الصين أكبر مستورد للنفط السعودي، مع ابرام عدة اتفاقيات طويلة الأمد بين الطرفين لضمان استقرار السوق، والتعاون في التكنولوجيا النفطية، وزيادة الاستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
4. التعاون العسكري والأمني: ابرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ادى الى تطور التعاون الجانب الأمني بينهم، عن طريق التدريبات المشتركة، وصفقات أسلحة (مثل الطائرات المسيرة الصينية)، كما ان السعودية تسعى الى الاعتماد الامني على الصين بعيدا عن التعاون مع الغرب.
5. التبادل الثقافي والعلمي: التبادل الطلابي بين البلدين، بالإضافة الى التعاون البحثي في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
6. تطوير البنية التحتية: من خلال اقامة العديد من مشاريع الموانئ والطرق والسكك الحديدية من قبل الصين في السعودية، مما يعزز موقع السعودية كمركز لجسوتي عالمي، كما ان مشاريع مثل "نيوم" و"البحر الأحمر" تستفيد من التكنولوجيا والخبرات الصينية.

توصيات الدراسة:

1. تعزيز الشراكة الاستراتيجية: وذلك من خلال رفع مستوى العلاقات إلى "شراكة شاملة" تشمل مزيداً من التنسيق في القضايا الدولية (مثل الأمن الغذائي والتحول الرقمي)، وإنشاء منتدى سنوي رفيع المستوى (على غرار "قمة الصين-الدول العربية") لتعزيز الحوار السياسي.
2. تنويع التعاون الاقتصادي: من خلال زيادة الاستثمارات المشتركة في الصناعات التحويلية (مثل البتروكيماويات) والاقتصاد الرقمي، وتعزيز التعامل بالعملة المحلية (الريال السعودي واليوان) في التجارة الثنائية لتقليل الاعتماد على الدولار.
3. التعاون التكنولوجي والابتكار: عن طريق إنشاء مراكز بحثية مشتركة في الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة، مع تمويل مشترك، وتوطين التقنيات الصينية في السعودية (مثل المدن الذكية) ضمن رؤية 2030.
4. تعزيز الأمن الإقليمي: مثل تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني عبر تبادل الخبرات، وتطوير صناعة عسكرية سعودية بمساعدة التكنولوجيا الصينية (مثل تصنيع الدرونز محلياً).
5. تعميق العلاقات الثقافية: عن طريق زيادة عدد المنح الدراسية المتبادلة، خاصة في مجالات العلوم والتقنية، وإطلاق "عام التبادل الثقافي السعودي الصيني" لعرض التراث والفنون بين البلدين.
6. إدارة التحديات الجيوسياسية: مثل الحفاظ على سياسة متوازنة تجاه الصين والغرب، مع تأكيد السعودية على استقلالية سياستها، وتفعيل دور الرياض وبكين في حل النزاعات الإقليمية (مثل اليمن وسوريا) عبر آليات دبلوماسية مشتركة، وتعزيز الحوار الاستراتيجي بين البلدين لمواءمة السياسات الاقتصادية وتجنب تأثير التوترات الجيوسياسية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو ديه، خضر، 2022. العلاقات العربية الصينية 1990-2017 " دراسة حالة السعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.

أبو القاسم، محمود، 2/سبتمبر/2024. الخيارات السعودية في ظل الاستقطاب الأمريكي الصيني، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، على الرابط الالكتروني

<https://rasanah-iiis.org/الأ-الاستقطاب-في-ظل-الخيارات-السعودية-في-12ftn/#>

أمين، نظير، أذار / 2021. الحرب الاقتصادية الامريكية الصينية في عهد ترامب، المجلة السياسية والدولية، ع 46، مصر.

الأنصاري، محمد، 2019. "التوجهات الاستراتيجية للسياسة النفطية السعودية". مجلة السياسة الدولية، العدد 56.

آل سعود، خالد، 2019. "تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين وتأثيرها على قطاع الطاقة"، مجلة الاقتصاد الدولي، ع7.

الباز، خالد، 2020. "التعاون الاقتصادي بين السعودية والصين: الفرص والتحديات"، مجلة الاقتصاد الدولي، ع9.

بالساعي، مسعود، وبقاص، خالد، 2023. تطور العلاقات الصينية السعودية: الدوافع والمكاسب، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجزائر.

البدراني، عدنان، 2020، بعنوان " مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية ع19

البركات، سفيان، 2022. "الاستثمار الصيني في السعودية: دراسة حالة"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع10.

البقمي، سعد، 2019. "الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية: دراسة تحليلية". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27.

- البقمي، عبد الله، 2018. "العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة النفطية السعودية". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 27.
- بن دغيثر، محمد، 2022. "التحالفات النفطية وأثرها على السياسة الإقليمية بين السعودية والصين"، مجلة السياسة الدولية، ع18.
- بوتشيش، عمر، 2022. السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، ع 2، جامعة خنشلة، الجزائر
- التميمي، هالة، 2021. "التعاون البيئي بين السعودية والصين: تحديات وفرص". مجلة البيئة والتنمية، ع22.
- الجابري، ناصر، 2019. "التعاون الثقافي بين السعودية والصين: تعزيز العلاقات الثنائية"، مجلة الدراسات الثقافية، ع8.
- الجبالي، أحمد، 2021. "تبادل النفط بين السعودية والصين: تحليل للأسواق والتأثيرات الاقتصادية". مجلة النفط والغاز، ع14.
- الجندي، ابراهيم، 2021. "دور العلاقات الاقتصادية في تعزيز الشراكة السعودية الصينية"، مجلة الاقتصاد والعلاقات الدولية، ع12.
- الحارثي، عبد الرحمن، 2020. "التعاون التكنولوجي بين السعودية والصين"، مجلة التقنية والابتكار، ع7.
- الحربي، أحمد، 2020. "السياسات النفطية السعودية وتوجهات الصين في السوق العالمي"، مجلة الاقتصاد والسياسة، ع15.
- الحربي، عبد الرحمن، 2019. "مستقبل العلاقات السعودية الصينية في ظل التغيرات العالمية"، مجلة الدراسات المستقبلية، ع18.
- الحربي، فهد، 2020. "محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه سوق النفط العالمي". مجلة الاقتصاد السياسي، العدد 33.
- الخشيبيان، علي، 17/ابريل/2023. السياسة الخارجية السعودية والتنوع الاستراتيجي، مقال في قناة العربية. عبر الرابط الالكتروني:

الخطيب، علي، 2018. "السياسة النفطية السعودية: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة". مجلة الدراسات الخليجية، العدد 21.

الدوسري، ناصر، 2018. "دور الاستثمارات الصينية في تطوير القطاع النفطي السعودي"، مجلة التجارة والاقتصاد، ع9.

الدوسري، نورة، 2022. "التعاون البيئي بين السعودية والصين"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، ع13.

ذنون، رافع، 2018. تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، مركز انقرة لأبحاث الازمات والسياسة " انكاسام"، تركيا.

زرنيز، امال، 2018. التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الاوسط " نحو اعادة التوضع الاقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، ع9، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، حزيران.

الزيات، أمنية محسن، 19/اغسطس/ 2016. السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا "1991-2015"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر.

سارة، جندي، 2022. الصين والتوازنات الدولية دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

السبيعي، عبد الله، 2020. "الاستثمارات المشتركة في القطاع النفطي بين السعودية والصين"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع14.

السبيعي، ناصر، 2020. "الاقتصاد السياسي في العلاقات الدولية: الأبعاد والتحديات". مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 34.

السعيد، رامي، 2021. "أثر مبادرة الحزام والطريق على العلاقات السعودية الصينية"، مجلة الشؤون الدولية، ع11.

السمان، حسين، 2022. "الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والصين: آفاق التعاون"، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، ع14.

سمير، قلاع الضروس، 2022. الاستراتيجية الصينية في افريقيا، محاضرات في تخصص دراسات استراتيجية، جامعة احمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت، الجزائر.

شرعان، عمار، 2019. مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم.برلين - المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

الشريف، طلال، 2019. "السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي: دراسة مقارنة". مجلة العلاقات الدولية، العدد 29.

شفيق، رأفت، 2015. النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ع32.

الشمrani، عبد الله. 2022. "العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول: منظور الاقتصاد السياسي". مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 25.

الصاوي، عبد الحافظ، 2024/9/15. السعودية والصين والبتروميوان الامكانيات والتحديات، مقال في قناة الجزيرة ، على الرابط الالكتروني

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/15/السعودية-وسياسة-البتروميوان>

صلاح، مروة، 2016. انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، ع16.

الطويل، نسيم، 2017. بعنوان " الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: أساليب التغلغل الناعم".

طويل، نور الدين، 2017. الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: أساليب التغلغل الناعم. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46.

عبد السالم، جيهان، 2022. العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج16، ع15.

عبد الله، زينب، 2018. السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي " السعودية نموذجا"، العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.

عبد الله، محمد، 2021. "العلاقات السعودية الصينية: تحليل تاريخي وسياق سياسي"، مجلة الدراسات العربية، ع12.

عبد الله ، ياسمين، 2023. النفط واثره على التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ،سلسلة البحوث الجغرافية.

عبد العزيز، فهد، 2017. "استراتيجية النفط السعودية والصين: تحليل للأهداف والتحديات"، مجلة البترول والطاقة، ع9.

العبدلي، حمد، 2018. "التطور التاريخي للعلاقات البترولية بين السعودية والصين: دراسة حالة"، مجلة التاريخ الاقتصادي، ع16.

العتيبي، سالم، 2019. "التعاون البترولي بين السعودية والصين: تحليل تطورات السنوات الأخيرة"، مجلة الشؤون النفطية، ع17.

العتيبي، سعد، 2016. "التحولات الجيوسياسية في السياسة النفطية السعودية". مجلة الدراسات الجيوسياسية، العدد 19.

العتيبي، سعود، 2021. "السياسات البترولية السعودية والصينية وتأثيرها على العلاقات الثنائية"، مجلة الدراسات البترولية، ع18.

العجيلي، مازن، يناير/2008. محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط، حوليات آداب عين شمس، المجلد 36، مصر.

عرجون، شفيق، 2021. النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد: 02، المجلد: 08، ص 130.

العناني، خليل، 2023/5/23، السعودية وإعادة التموضع الاستراتيجي إقليمي وعالميا، مقال في قناة الجزيرة.

<https://www.aljazeera.net/opinions/2023/5/23/-السعودية-وإعادة-التموضع-الاستراتيجي>

العنزي، صالح، 2010. رسالة ماجستير منشورة بعنوان " العلاقات السعودية-الصينية 2001-2009".كلية الدراسات العليا. جامعة مؤتة. الأردن

العنزي، عبد العزيز، 2022. السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية فترة حكم الملك فهد بن عبد العزيز خلال الفترة 1982- 2005، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، مصر.

العبد، عبد العزيز، 2015. "الاقتصاد السياسي للنفط في الدول العربية: الحالة السعودية نموذجاً". مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ع22.

العياصرة، اسلام احمد ، 2019. محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، ع9. لغامدي، سعيد، 2019. "أثر مبادرة الحزام والطريق على العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين." مجلة التجارة العالمية، ع9.

الغامدي، يوسف، 2021. "العلاقات البترولية بين السعودية والصين وتأثيرها على التوازنات الإقليمية"، مجلة الدراسات الدولية، ع13.

الغفيلي، فهد، 2020/4/8. السياسة الخارجية لولي العهد السعودي تحالفات مضطربة ورؤى قاصرة، مقال في قناة الجزيرة.

<https://aljazeera.net/opinions/2020/4/8/-في-قاصرة-رؤى-مضطربة-تحالفات>
[السياسات](#)

الغرساني، مهند، 31/يناير/2025. الرؤية الصينية للتسوية السياسية في اليمن، مقال في صحيفة أحداث العالم، اليمن.

<https://www.ahdathalaalm.net/art/11271>

الفهيد، خالد، 2021. "العلاقات البترولية السعودية الصينية وتأثيرها على الأسواق العالمية"، مجلة الاقتصاد والسياسة، ع15.

الفهد، ماجد، 2020. "أثر السياسة النفطية السعودية على الاقتصاد العالمي". مجلة الاقتصاد العالمي، العدد 35.

فريد، فداء، 12/اغسطس/2024. أثر التوترات الراهنة على أهداف السياسة الخارجية الصينية والسعودية تجاه منطقة القرن الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

القحطاني ، فهد، 2022. "العلاقات العسكرية بين السعودية والصين: تحليل للأبعاد الاستراتيجية." مجلة الدراسات العسكرية، ع14.

قروش، محمد، 2018. طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجاً، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد الثاني، ع 3، الجزائر.

القطري، حسن، 2020. "التعاون العلمي والتقني بين السعودية والصين"، مجلة البحث العلمي، ع8.

القيسي، أحمد، 2/ فبراير/ 2018. التقارب الصيني السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات

السعودية الأمريكية ، مقال في منتدى فكرة، واشنطن ، على الرابط الالكتروني

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altqarb-alsyny-alswdy-wmhdwdyt-tathyrh-ly-allaqat-alswdyt-alamrykyt>

الكريني، ادريس، 2017/7/31. الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 40، ع 461، لبنان.

كمال، مها، 2018. تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الأوسط، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مج12، ع21.

ماخوس، منذر، 2022. الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية، مجلة المركز العربي للبحوث للأبحاث ودراسة السياسات. ع11

المبارك، يوسف (2021) "التجارة الثنائية بين السعودية والصين: تحليل لآثارها الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع11.

محمد، أحمد، 2020. "أهمية النفط في تعزيز العلاقات السعودية الصينية: دراسة اقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، ع22.

محمد، اياد جاسم، 2017. محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، ع 2/36، العراق.

مصطفى، شريفة، 2014/2/28. العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغيير " 2003-2013"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 36، ع 420.

المطيري، فيصل، 2021. "أثر التعاون البترولي بين السعودية والصين على الاقتصاد العالمي"، مجلة الاقتصاد العالمي، ع19.

مقداد، محمد، ونصار، محمد، 2023/6/12. هل سيكون البتروميوان بديلا عن الترومولار؟، ورقة علمية في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

منافح، عائشة، 2014. محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط، مركز الدراسات والبحوث بمؤسسة خالد الحسن، المجلد الأول، المغرب. الماجد، فاطمة، 2019. "التبادلات الثقافية والفنية بين السعودية والصين"، مجلة الثقافة والفنون، ع5.

المنصوري، فيصل، 2021. "التحديات والفرص أمام العلاقات السعودية الصينية في قطاع البترول"، مجلة الدراسات الآسيوية، ع4.

المهدي، نادر، 2020. "التعاون في مجال الطاقة بين السعودية والصين"، مجلة الطاقة والبيئة، ع9. نازلي، علي، 2022/12/9. العلاقات السعودية الصينية والرسائل الثقيلة لواشنطن، مقال في صحيفة الحدث، فلسطين، على الرابط الإلكتروني

<https://www.alhadath.ps/article/161650/->

نجوم، أسامة، 2015. تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مجلة المركز العربي للبحوث للأبحاث ودراسة السياسات. ع11

النمر، علاء، 2022. "العلاقات العسكرية والأمنية بين السعودية والصين"، مجلة الأمن القومي، ع14، ص93.

نواف الجبري، "التبادلات الثقافية والفنية بين السعودية والصين: تعزيز التعاون." مجلة الثقافة والفنون، ع18، 2020.

نواهضة، بدر الدين، 2022، محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان، رسالة ماجستير غير منشورة، التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وانج، جيانغ، 2017. "تطور سياسة الطاقة في الصين: دراسة في العوامل المؤثرة". المجلة الصينية للطاقة، العدد 29.

الهاشمي، احمد، 2021. "دور التعاون الاستراتيجي بين السعودية والصين في تعزيز الأمن الإقليمي". مجلة الدراسات الأمنية، ع15.

الهاشمي، ناصر، 2021. "البعد الاقتصادي للعلاقات السعودية الصينية في ظل التحولات العالمية"، مجلة السياسة الاقتصادية، ع11.

يعقوب، رزق، 2012. الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990 – 1991، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات الأمريكية، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، فلسطين.

يونس ، يونس، 2015. أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

اليوسف، يوسف ، 2015، بعنوان " الاقتصاد السياسي للبترول رؤية عربية لتطوراتهِ". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانيًا: المراجع باللغة الانجليزية

Abdullah, M. 2021. "Saudi-Chinese Economic Relations: A Historical Analysis", Arab Journal of Economics, Vol. 12.

Al-Ansari, Mohammed.2019. "Strategic Directions of Saudi Oil Policy". International Politics Journal, Issue 56.

Al-Badrani, Ali.2020. The Belt and Road Initiative: Objectives and Challenges. Tikrit University Journal for Political Science, Issue 19.

Davis, Lucas. 2015. "Gasoline Prices, Fuel Economy, and the Energy Paradox." Review of Economics and Statistics.

Al-Fahad, Majed. 2020. "The Impact of Saudi Oil Policy on the Global Economy". Global Economics Journal, Issue 35.

Al-Faisal, R. 2017. "China's Growing Role in Saudi Arabia's Energy Sector", Journal of Arabian Studies, Vol. 5.

Al-Harbi, A. 2020. "The Future of Saudi-Chinese Economic Relations in a Post-Oil World", Journal of Economic Forecasting, Vol. 7.

Jiang, Rui. 2019. "Energy Cooperation between Saudi Arabia and China," Energy Policy Journal, Vol7.

Kilian, Lutz,2020. "Oil Prices, Exchange Rates, and the U.S. Economy: Evidence from a Time-Varying VAR." Journal of International Money and Finance .

Li, Ming . 2021. "Saudi-Chinese Relations: A Strategic Partnership," Journal of International Relations, Vol. 12.

- Liu, Y. 2022. "Sino-Saudi Economic Ties: Beyond Oil", *Journal of International Relations*, Vol. 15.
- Maha S. Kamel, 2018. "China's Belt and Road Initiative: Implications for the Middle East", *Cambridge Review of International Affairs*, Volume 31, Issue 1.
- Mahdi Sar , 2017. *The Confucius Institute at Suez Canal University: A Tool in China's Public Diplomacy*, LUND UNIVERSITY , CENTRE FOR EAST AND SOUTH-EAST ASIAN STUDIES, Master's Program in Asian Studies Spring .
- MEED. "PPP Progress for Saudi Arabia." MEED, August 25,2020. Accessed September 20,2024.
<https://www.meed.com/saudi-ppp-and-privatisation-progress-and-prospects>
- Ministry of Commerce, People's Republic of China. (MOFCOM). 2021. "Data Base." Accessed February 22. 2020.
<https://english.mofcom.gov.cn/Statistics/index.html>
- OGUO & Hexu A 2023. 'Analysis on the Prospects of China-Saudi Arabia Economic and Trade Cooperation under the Background of International Oil Price Fluctuation, Volume 2, Issue 23.
- Rutherford, Thomas .2016. "The Macro Effects of Oil Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s?" *Journal of Economic Literature*.
- Al-Rashid, Khalid. 2019. "Factors Influencing Saudi Oil Decision-Making". *Management and Policy Journal*, Issue 25.
- Si, Katherine. 2018. "Power China Wins \$3bn Construction Project for Saudi Megayard." *Seatrade Maritime News*, November 30.
- Struver, Georg ."China's Partnership. Diplomacy: International Alignment Based on Interests or Ideology. *The Chinese Journal of International Politics*. 1, Septemper,2017. Accessed 25.10.2024
<https://academic.oup.com/cjip/article-abstract/10/1/31/2958616?redirectedFrom=fulltext>
- Sun, Yao . 2020. "Cultural Exchanges between Saudi Arabia and China: Enhancing Bilateral Ties," *Asian Cultural Review*, Vol. 6.
- Tawil, Nour Al-Din. 2017. *Chinese Economic Diplomacy: Soft Penetration Methods*. *Journal of Humanities*, Issue 46.
- United Nations (U.N),"The Race to Zero Emissions, and Why the World Depends on It." United Nations. 2,December, 2020.Accessed 25.06.2024
<https://news.un.org/en/story/2020/12/1078612>
- Wu, Ming.2020. "The Political Economy of Energy in China: Influence of Domestic and International Factors". *Journal of Political Economy*, Issue 31.
- Wang, Wei . 2020. "The Belt and Road Initiative and Saudi Arabia: A New Era of Cooperation," *Asia-Pacific Journal*, Vol. 9.

Yang, Jie . 2021. "Military Cooperation between Saudi Arabia and China: Strategic Dimensions," Defense Studies, Vol 11 .

Yang Ge, L. G. "Saudi Aramco Inks \$10 Billion Refining Joint Venture in Liaoning". Caixinglobal 23 Febreuary,2019. Accessed 27.8.2025
<https://www.caixinglobal.com>.

Yuan Xintao & Xi'an Jiao Tong,).2015 Analysis of the National Strategy of One Belt and One Road Construction, journal Heping (Peace), issue 1.

Zakkour, Paul,2019. and Wolfgang Heidt. "A Mechanism for CCS in the Post-Paris Era: Piloting Results-Based Finance and Supply Side Policy Under Article 6." KAPSARC Discussion Paper.

Petroleum's Political Economy and it's Implications on the Saudi-Arabia Chinese Relations

Doha Adnan Omour

Supervision Committee: Prof. Ayman Yousef, Dr. Jamal Badad, Dr.

Montaser Jarrar

Abstract

The study aimed at achieving the following objectives: analyzing the impact of trade and investment in strengthening Saudi-Chinese economic relations; Understanding the role of energy cooperation in the development of bilateral relations; To assess the geopolitical impact of the two countries' petroleum relations; and exploring the environmental implications and the direction towards sustainable energy.

These objectives provide a comprehensive framework for studying the multidimensional aspects of Saudi-Chinese relations, focusing on the economic, geopolitical and environmental dimensions of their partnership. The study relied on the analytical descriptive approach and data collection, theoretical analysis, and and qualitative analysis.

The results of the study reached the achievement of economic integration between Saudi Arabia and China in the areas of energy, trade, and investments that strengthen the economic ties between the two countries, and contribute to improving their position on the international scene. Strengthening research and development cooperation in the renewable energy sector between the two countries, contributing to the achievement of environmental sustainability goals. Saudi Vision 2030 and China's Belt and Road Initiative are in line with many strategic objectives, especially in strengthening infrastructure, diversifying sources of income, and expanding trade relations, thus enhancing future cooperation between the two countries. Moreover, joint investment opportunities and strategic projects, contribute to enhancing the capacity to attract external investment and achieve sustainable economic development.

Keywords: the Saudi-Arabia Chinese Relations